القراءة المعاصرة للنصوص الشرعية

دراسة تحليلية نقدية

الدكتور/ عبد السلام أحمد فيغو
أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس
أكدال - الرباط





الدكتور سعد الدين العثماني



وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي السابق، ولد بمدينة انزكان (جنوب المغرب) بتاريخ ١٦/١/١٩٥٦م من أسرة علمية عريقة. حاصل على الدكتوراه في الطب عام ١٩٨٦م، وعلى دبلوم التخصص في الطب النفسي سنة ١٩٩٤، واشتغل طبيبا عاما فطبيبا نفسانيا في القطاع العام لسنوات، ثم في القطاع الخاص.

وبالموازاة مع الدراسات الطبية تابع دراساته في علوم الشريعة فحصل على الإجازة في الشريعة الإسلامية سنة ١٩٨٣، ثم على شهادة الدراسات العليا (تخصص الفقه وأصوله) من دار الحديث الحسنية بالرباط سنة ١٩٨٧، وعلى دبلوم الدراسات العليا (الماجستير) في الدراسات الإسلامية من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (نوفمبر ١٩٩٩م).

اشتغل بالعمل الدعوي والثقافي والعلمي لعقود من الزمان، فكان من الأعضاء المؤسسين لحركة الإصلاح والتجديد، ثم لحركة التوحيد والإصلاح، وعضوا لمكتبهما التنفيذي إلى سنة ٢٠٠٣. كما كان عضوا للمكتب التنفيذي لجمعية العلماء خريجي دار الحديث الحسنية (منذ سنة ١٩٨٩)، وعضوا مؤسسا في "الجمعية المغربية لتاريخ الطب" وفي "مؤسسة الحسن الثاني للأبحاث العلمية والطبية حول رمضان". كما كان المدير المسؤول لمجلة "الفرقان" الثقافية الإسلامية المغربية ومسؤولا عن "منشورات الفرقان" (أكثر من ٥٠ اصدارا) بين سنتي ١٩٩٠ و٢٠٠٣.

انخرط في العمل السياسي لما قررت حركة التوحيد والإصلاح المشاركة فيه، فكان من المؤسسين للتوجه الجديد لحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية برئاسة المجاهد الدكتور عبد الكريم الخطيب. وانتخب نائبا برلمانيا بمجلس النواب المغربي لثلاث ولايات: ١٩٩٧-٢٠٠٢، و٢٠٠٢ - ٢٠٠٧، و٢٠٠٧-٢٠١٢. كما أصبح بسرعة من القيادات الأمامية للحزب الذي أصبح يسمى سنة ١٩٩٨ حزب العدالة والتنمية. فكان مديرا مركزيا له من يناير ٩٨ إلى نوفمبر ١٩٩٩، ثم انتخب نائبا للأمين العام (١٩٩٩- ٢٠٠٤)، فأمينا عاما (أبريل ٢٠٠٤ - يونيو ٢٠٠٨)، فرئيسا للمجلس الوطني ابتداء من سنة ٢٠٠٨م إلى اليوم.

تقلب في العديد من المسؤوليات السياسية أهمها أنه كان عضو مجلس الشورى المغاربي (٢٠٠٢ - ٢٠١١)، ونائبا لرئيس لجنة الخارجية والدفاع الوطني بمجلس النواب (٢٠٠١ - ٢٠٠٢)، ثم نائبا لرئيس مجلس النواب المغربي (٢٠١٠ - ٢٠١١)، قبل أن يصبح وزير الشؤون الخارجية والتعاون بالمملكة الغربية سنة ٢٠١١ عند أول مشاركة حكومية لحزب العدالة والتنمية.

عرف الدكتور العثماني بمساهماته العلمية والفكرية في مسيرة حزب العدالة والتنمية ومسيرة حركة التوحيد والإصلاح، وأسهم في مسارهما التجديدي. وكانت كتاباته ومؤلفاته مجال مدارسات ومتابعات داخلهما وفي الساحة المغربية عموما.

ومن مؤلفاته:

* في الفقه الدعوي: مساهمة في التاصيل - أربع طبعات ط - ١ - ١٩٨٩.
* في فقه الحوار - طبعتان: ط ١ ١٩٩٣ - منشورات الفرقان.
* فقه المشاركة السياسية عند شيخ الإسلام ابن تيمية - ط - ١ - ١٩٩٧ - منشورات الفرقان.
* قضية المرأة ونفسية الاستبداد - ثلاث طبعات، ط - ١ - ١٩٩٦ - منشورات الفرقان.
* طلاق الخلع واشتراط موافقة الزوج ط - ١ - ٢٠٠٢ - منشورات الفرقان.
* تصرفات الرسول بالإمامة: الدلالات المنهجية والتشريعية طبعة دار الكلمة - مصر.
* الطب العام بالمغرب مادة «بمعلمة المغرب» المجلد (١٨)، الرباط ١٤٢٤ - ٢٠٠٣.
* أصول الفقه في خدمة الدعوة: طبعة دار الكلمة - مصر ٢٠١١.
* الدين والسياسة تمايز لا فصل: طبعة دار الكلمة - مصر ٢٠١١.
* المنهج الوسط في التعامل مع السنة النبوية: طبعة دار الكلمة - مصر ٢٠١١.
* جهود المالكية في تصنيف التصرفات النبوية: طبعة دار الكلمة - مصر ٢٠١٣.

المقالات: عشرات المقالات في مجلات مغربية وغير مغربية، عربية وفرنسية في المحاور التالية خصوصا:

* الفقه السياسي والفقه الدعوي. * نقد الصحوة الإسلامية.
* قضية المرأة من منظور إسلامي. *الصحة النفسية.
* قضايا طبية في ميزان الشريعة الإسلامية.
* تاريخ الطب بالمغرب.
* الصوم والصحة. * قضايا سياسية مغربية وعربية.

* البريد الإلكتروني: elotmanis@gmail.com



9 789773 114305

دار الكلمة للنشر والتوزيع مصر .القاهرة-المنصورة دار

ت: ٠٠٢٠١٠٠٩٧٠٧٤٩٥ & ٠٠٢٠١٠٦١٣٠٢٥٥٢

facebook.com/DarAlkalema

www.daralkalema.com

الكلمة للنشر و التوزيع

تطلب منشوراتنا من الدار العالمية للكتاب

الدار البيضاء ٦٣ شارع مولاى ادريس الأول ت:٠٥٢٢٨٢٨٨٢١-٠٥٢٢٨٣٣٦٠٨

القراءة المعاصرة
للنصوص الشرعية

الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

بطاقة الفهرسة

فيغو، عبد السلام أحمد

القراءة المعاصرة للنصوص الشرعية،

الدكتور/ عبد السلام أحمد فيغو. ط ١ -

دار الكلمة للنشر والتوزيع، ٢٠١٦م

١١٦ص، ٢٤

رقم الإيداع: ١٥٩٠٢ / ٢٠١٤م

تدمك: ١-٤٨٣-٣١١-٩٧٧-٩٧٨

دار الكلمة للنشر والتوزيع مصر - القاهرة
دار الكلمة للنشر والتوزيع
القاهرة . محمول : ٠١٠٩٧٠٧٤٩٥
E-mail:mmaggour@hotmail.com
E-mail:daralkalema_pdp@hotmail.com
www.facebook.com/DarAlkalema

القراءة المعاصرة
للنصوص الشرعية

الدكتور / عبد السلام أحمد فيغو





قال تعالى : ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسۡمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ لَعَلَّكُمۡ تَغۡلِبُونَ﴾ [فصلت:٢٦] .

صدق الله العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

للإسلام رسالة واضحة في إنقاذ البشرية من ويلاتها الماحقة ، فقد أرسل الله نبيه الكريم محمدا ﷺ ليخرج الناس من الظلمات إلى النور ويهديهم إلى الطريق القويم ، ومع أن كتاب الله قد بسط هذه الرسالة بسطا لا شبهة فيه ، ومع أن الرسول بأعماله وأخلاقه ومواقفه الساطعة كان تطبيقا واعيا لما جاءت به الرسالة ، فقد شاء قوم أن يطمسوا لألاء الحق بما افتروا على الإسلام من أكاذيب ، فكان على أرباب الضمائر الحية أن يقوموا بدفع الباطل ونصر الحق .

والحق وجهة الإسلام في كل تشريع ، لأن الحق هو العدل الخالص ، وقوام كل خير في الأرض والسماء ، والباطل هو الفساد الزائل ، وعلة كل وهن واضطراب والحق أصل أصيل ، والباطل واغل دخيل .

ولشدة عناية الإسلام بالحق ، سمي دين الحق ، فقال تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ﴾.

[التوبة:٣٣]

ووصفت آياته وتعاليمه بالحق ، فقال تعالى في وصف القرآن : ﴿وَبِٱلۡحَقِّ أَنزَلۡنَٰهُ وَبِٱلۡحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء:١٠٥] ، وقال : ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا ﴾ [البقرة:١١٩] ، وقال : ﴿ لَقَدۡ جِئۡنَٰكُم بِٱلۡحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَكُمۡ لِلۡحَقِّ كَٰرِهُونَ ﴾ [الزخرف:٧٨] ، فالحق واحد لا يتغير ولا يتبدل مهما تغيرت الأزمنة والأمكنة ، وهو على حال واحدة دائما وأبدا : ﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلًا ﴾ [فاطر:٤٣] ، ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلۡحَقُّ أَهۡوَآءَهُمۡ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ ﴾ [المؤمنون:٧١] ،

﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَهْوَآءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ فَمَن يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ [الروم:٢٩] ، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [الحج:٦٢] .

فلا بد من إزهاق الباطل ودحضه ولو بعد حين ، لأنه بغير دين الحق ، لا تقوم عدالة أبدا ولا حرية ، ولا مساواة ، فهذا كله يقيمه شرع الله .

وعلى الرغم من هذه القرون الطويلة على النزول وتطور الزمان والمعارف والإنسان ، فإن ذلك كله لم يسجل إصابة واحدة علمية أو فكرية على النص القرآني : ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت:٤٢] ، لا في الماضي ولا في الحاضر ولا في المستقبل .

فالنص الإلهي أو نص الوحي في الكتاب والسنة هو خالد مجرد عن حدود الزمان والمكان والإنسان ، ومؤهل للإنتاج في كل زمان ومكان ، وهو خطاب الإنسان ، سواء في ذلك المؤمن وغير المؤمن ، وهو خطاب أمة وفي الوقت نفسه خطاب نخبة ، وأنه ميسر للأمي والعالم والمثقف والمتخصص ، إضافة إلى عصمة النص ، الأمر الذي يميزه عن كلام الناس ، مصدرا من الخالق وعصمة من الخطأ .

ومن المعلوم أن النصوص الشرعية نصوص موحاة ، متمثلة في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ، وهذه النصوص بما أنها من عند الله ومن الرسول فإنها بالضرورة معصومة ، وخالية على وجه الإطلاق من النقص والخلل ، ومن كل زلة أو هفوة تعتري خطابات النص .

وفي ضوء ذلك فإننا نقرر بوضوح أن العبث بالنصوص الشرعية ، المتمثلة في القران والسنة على وجه التحديد ، ينبغي أن يظل بمنأى عن الذين يتذرعون بحرية التعبير أو البحث ، و يروجون لدعاوى تستهدف تعطيل النصوص وإجهاضها

باسم تاريخية النص ، أو نسبية الأحكام الشرعية ، أو غير ذلك من مداخل العدوان على عقيدة المجتمع وضميره .

إن التجديد الذي يصر على نشره والدعاية إليه دعاة التجديد في هذه الأيام وقبل هذه الأيام ، ويصر كل العاملين للإسلام على رفضه ومحاربته وتفنيده ، وكشف عواره بالحجة والبرهان ، هو التحريف بعينه والهدم الكامل والإفساد التام للأسس والأركان التي قام عليها دين الإسلام ، وإن هذا المسعى التحريفي التخريبي ما هو إلا حلقة جديدة من سلسلة طويلة من مخطط إرهابي رهيب خططت له أجنحة المكر في أكبر عواصم الغرب ، للنيل من نقاء الإسلام وإشراقة رسالته العالمية الخاتمة ، ومحاربة المسلمين نفسيا لإحباطهم ، وقد قام بتنفيذه بعض المحسوبين على الإسلام بشهادة الميلاد ، ولا يعد هذا الهراء والعبث عند أولي النهى تجديدا بحال من الأحوال .

وتواجه الأمة الإسلامية منذ نشأتها وحتى الآن تحديات تستهدف كيانها وعقيدتها وحضارتها وتنوعت أشكالها منها ما هو في شكل حملات عسكرية ، ومنها ما هو في شكل غزو فكري عقائدي ، ومنها ما هو في شكل تحريف أو تطاول على تراثه وثقافته أو حضارته .

وما ذلك إلا لأن هذه الأمة تحمل في أخص خصائصها المنهج الثابت الذي ارتضاه الله جل جلاله لحياة البشر المتجددة ، ولتبقى هذه الحياة مكيفة بالصورة العليا التي نهى الله فيها الإنسان عن العبودية لغير الله ، ألا وهو الإسلام «دين الفطرة» التي فطر الله الناس عليها .

والساحة الثقافية تعرف في الوقت الحالي جدلا كبيرا حول ما يسمى بـ«القراءات الجديدة للقرآن الكريم» اتخذت من النص القرآني محورا ، وعرفت هذه الموجة الفكرية بالقراءات الحديثة للقران الكريم ، وفي هذا النطاق جاء كتاب (محمد

أركون) (القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني) ، إلى كتاب (نصر حامد أبو زيد) ، وكتاب أدونيس (النص القرآني وآفاق الكتابة) ، وكتاب (الطيب تيزيني) ، (النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة) ، وكتب (محمد شحرور) وآخرين .

وهذه الكتب تتدثر بمناهج لسنية ، وسوسيولوجية ، وتاريخية ، وأنثربولوجية ، أدت إلى تحريف المعاني القرآنية ، وإخراج النصوص عما هو مجمع عليه ، فضلا عن تناقضها مع الحقائق الشرعية ، وتعارضها مع مقاصد الشريعة الإسلامية ، ومرد ذلك لعدم احترامها لخصوصيات القرآن الكريم ، ومعاملته كسائر النصوص .

وليس معنى ذلك أننا نريد حجب هذه المناهج عن مقاربة الخطاب القرآني بقدر ما نريد بيان حقيقة أساسية تتعلق بالقراءة الإيجابية للقرآن الكريم وهي القراءة المقاصدية ، التي تحفظ للقرآن الكريم خصوصياته وتحقق مقاصده .

فدعوى «إعادة قراءة القرآن الكريم» حملة مغرضة أطلقها الحداثيون ، وانخدع بالدعوة إليها بعض المسلمين من دون أن يعدوا لها العدة ، كي يتمكنوا من دحض الشبهات المراد استغلالها من طرف خصوم الإسلام لنزع القدسية عن الوحي الإلهي . واغتنم الحداثيون الفرصة فلوحوا باللواء عاليا ، فعقدوا الندوات لتدارس هذا الأمر ، ولا شك في أن هذه الدعوة دعوة حق أراد بها البعض باطلا . فلا يخفى على المتتبع لأحوال الناس في القرآن الكريم أن منهم من يسعى جادا إلى نزع صفة القدسية عن كتاب الله كي يتمكن أكثر من تخريب مفاهيمه الربانية . فنظرية تعدد قراءة النص وفق المناهج المادية الغربية ، ونظرية موت المؤلف ، وحق الناقد في أن يفعل بالنص ما يشاء ، وقصيدة النثر التي يراد بها إثبات صفة الشعرية لآيات الله البينات اعتراضا على الله الذي نفى هذه الصفة عن كتابه وعن نبيه نفيا قاطعا . كل ذلك وغيره مما خفي أدوات هدامة أعدها الانتهازيون لتحويل هذه الدعوة عن

مسارها السليم ، لأن إعادة قراءة القرآن الكريم مرارا كثيرة قد حدث وما زال يحدث باستمرار إلى أن تقوم القيامة ، لكن تحت مصطلح آخر هو التأمل والتفكير والتدبر والتذكر [١] ، والأمر لا يقتصر فقط على مصدر الشريعة الأول القرآن الكريم ، وإنما الأمر يمتد إلى جميع مصادر هذه الشريعة .

بيد أن ثمة تفسيرات متعسفة ، وتأويلات مطوعة ، وتحويرات خطيرة لبعض أحكام الشريعة ، يقوم بها بعض المناوئين للإسلام وأهله ، وهذا أمر ليس بغريب ، بل هو متوقع ، يقوم به مسلمون مشبوهون منبهرين ب(الآخر) المختلف ، مستسلمين لهم طوعا أم كرها ، متبعين مناهجهم في الدراسة والبحث حذو القذة بالقذة ، فأخضعوا النص الشرعي كسائر الخطابات لتلك المعايير ، سواء بسواء ، من غير تأمل في خصوصيات النص الشرعي ، وعصمته وتعاليه عن الزمان والمكان والأشخاص.

بل إن الأمر يبدو مضحكا ويدعو إلى الشفقة حينما يرى هؤلاء أن تفسير النصوص الدينية يجب أن يفسر تفسيرا ثوريا تقدميا ، بدل التفسير الرجعي المتخلف الذي يعكس الاختيارات اليمينية المحافظة ، يقول أحدهم : «إن العلم الاشتراكي علم عصري جدا ، وأجنبي بالنسبة إلينا ، وهذا سبب من الأسباب الجوهرية في أن الاشتراكية ما زالت غير واضحة بالنسبة لجماهير الشعب» .

والحقيقة : أن الدين الإسلامي - وهو دين الغالبية عندنا ــ قد فسر تفسيرات رجعية ، وما تزال هذه الأفكار والتفسيرات الرجعية ،متغلغلة في واقعنا حتى اليوم، فالدين الإسلامي لا يتناقض أبدا مع جوهر الاشتراكية . . فهو دين قائم على التكافل ، وليس المطلوب أن نعود إلى تطبيق أنظمة قديمة ونتجاهل النظم الحديثة ،

---

(١) راجع جلول دكداك ، القرآن الكريم إعادة قراءة أم قراءة استعاذة ؟ جريدة المحجة العدد ٢٥٨ ، ص٨ .

وهي نظم علمية تم تجريبها وثبت نجاحها ، وإنما المطلوب أن نوضح أن الخطوط العامة في الإسلام لا تتعارض مع الاشتراكية ؛ وبذلك : نستطيع أن نستميل الجماهير إلى الاشتراكية»[1] .

إن مثل هذه الأقوال تصير الدين لعبة بين قطبي اليمين واليسار ، وأداة لتوجيه الجماهير في هذا الاتجاه أو ذاك ، وهو ـ عندهم ـ لا حقيقة له مستقلة تميزه ، فلا يتصور أن تقوم جماعة بحمل رسالة هذا الدين دون أن تخضع لهذا التصنيف الثنائي(يمين أو يسار) وهذا منطق يعكس نظرتهم الابتدائية للدين ، كما نجد ذلك مكتوبا في أدبياتهم ومنطلقاتهم الفكرية .

ونتناول فيما يلي مجموعة من أدعياء الفكر يتبنون في مشاريعهم الفكرية قضايا مختلفة حول النصوص الشرعية وكأنهم على قلب رجل واحد يرددونها جميعا وتتكرر فيما بينهم في تعاملهم مع النصوص الشرعية قرآنا وسنة ، والاجتهاد المأخوذ منها . وهم يحاولون من كل ذلك الوصول إلى الآتي :

تقليص قداسة النص القرآني عند حدوده الدنيا ، مع نزع هامش القداسة كليا عند التعامل مع النص الحديثي .

عزل النص عن شبكة النصوص الدينية الأخرى ، واعتباره وحدة مجتزأة منفصلة حتى يسهل التعامل معه لثناء عملية الحفر التاريخي .

استبعاد الأدوات والمناهج التي تواضع عليها العلماء المسلمون للتعامل مع النص ، مع الاكتفاء بآلية أسباب النزول للاستناد إليها لإثبات تاريخية النص ، وأنه متجذر داخل سياقه التاريخي ولا يتمتع بالإطلاقية التي تميز النصوص المقدسة عما عداها من النصوص .

---

(١) فتحي عثمان ، التاريخ الإسلامي والتفسير المادي للتاريخ ، ص ٣١٦ .

البحث عن الثغرات داخل النص ، وبالنظر إلى صعوبة اختراق النص من الداخل يتخذون من التساؤلات أداة لتفكيك التوافق حول النص من الخارج ، عبر إثارة الشكوك حول الملابسات التي وجد فيها ، والتي صاحبت تشكله التاريخي .

وسنتناول فيما يلي هذه القراءات المعاصرة تباعا من خلال بعض المشاريع الفكرية لهؤلاء من خلال ثلاثة فروع من خلال فئة الكتاب ، ومن خلال القراءة الاستشراقية ، وأيضا من خلال نظرة الأدباء .

*****

الفرع الأول

القراءات
في بعض الكتابات المعاصرة

الفرع الأول

القراءات في بعض الكتابات المعاصرة

القراءة المعاصرة للقرآن الكريم :

النص القرآني كلام الله ، ومفهوم الألوهية تعني الكمال المطلق ، الخارج عن محدوديات المخلوقات كافة «الزمان ، المكان ، الوعي الموجه» فهو إذن معبر عن كلام الله وكماله ، ولما كان القرآن الكريم «خطاب الله تعالى» موجها لهداية البشر ، فقد أنزله الله مستوعبا لكل الإنجازات العقلية والعلمية والفلسفية في وجهيها النظري والعلمي وإحاطة القرآن بالزمان من عصر النزول حتى يرث الله الأرض ومن عليها يجعله أطول نص في عمر البشرية من جهة حاكميته على الأجيال وأكثر نص وجه الإنسان نحو الخير والحق والسعادة .

وقد سقط البعض في معتركات صعبة ، وراحوا يقتحمون فيها ، ويكثرون التنقل بين الأهواء ، ويخوضون في قضايا فكرية معقدة باليات هشة هزيلة ، وهذا سبب للبعض صدمة معرفية حادة أدت إلى التذبذب والانهزام ، وإلى تبني آراء نبتت من خليط غير متجانس من الأفكار والاجتهادات العلمية والعملية . فأسقطوا على النص الشرعي ما يخضع له ــ بل حتى ما لا يخضع له ــ سائر النصوص البشرية من الإسقاطات ، ووضعوه تحت محك النقد والمراجعة ، مما أدى بهم الحال إلى التردد والتشكيك في صحة النص وصدقه الذاتي ، وأخيرا رفع الثقة عنه ، والاعتقاد بأنه السبب الرئيس عن تأخر المسلمين ، وحرمانهم من التمتع بالحياة المادية المعاصرة ، وأن العالم الغربي لم يحرز تقدمه الذي أذهل الناس في المجالات الحياتية إلا بعد هدر عقلائهم ومفكريهم حرمة النصوص الدينية ، وتجاوزها باتخاذها ظهريا ، حيث قطعوا صلتهم بها كليا إلى الأبد ، وعدوا تلك

النصوص من إفرازات التاريخ ، أو من صنع العلاقات والظروف الاجتماعية بين الناس أيامئذ ، وأنها لا تمت إلى الحاضر والمستقبل بصلة رحم ، ولا تنسجم مع متطلبات الحياة الحديثة ، كيما لا تعرقل السير نحو الأمام فيتوجب طمسها وطيها وتناسيها .

ونتيجة لذلك فقد رشحت فلسفة التنوير الغربي ـ الوضعي العلماني [١] ـ على شرائح من النخب الثقافية العربية والإسلامية التي تغربت ، فتبنت مقولات فلسفة التنوير الغربي إزاء النص الديني ، وهي الفلسفة التي رأت في هذا النص : وضعا بشريا ، ناسب طور الطفولة للعقل البشري ، ثم تجاوز هذا العقل إلى حد ما في مرحلة «الميتافيزيقا» ليتجاوزه تماما ، بالحكم عليه «بالتاريخية» [٢] في المرحلة الوضعية .

وهناك فئتان في هذا الخصوص :

الفئة الأولى :

القائلة بالقراءة الجديدة للنص الشرعي :

هناك فئة تقول بالقراءة الجديدة للنص الشرعي ، وخصوصا القران الكريم ، بمعنى إطلاق الحرية لقارئ النص الشرعي في تفسيره دون الاحتكام إلى اللغة التي جاء بها والنصوص الشرعية المبينة و المفسرة له ، إلى غير ذلك من قواعد تفسير النص الشرعي التي أطبق عليها علماء الأمة في شتى العصور ، وقد انتهى الأمر

---

(١) التنوير الغربي ، نزعة فلسفية جعلت شعارها : «لا سلطان على العقل إلا للعقل» وأحلت العقل والعلم والفلسفة محل الله والدين واللاهوت (انظر : عمارة الإسلام بين التنوير والتزوير ، طبعة دار الشروق ، سنة ١٩٩٥)

(٢) التاريخية : مذهب يقرر أن القوانين الاجتماعية تتصف بالنسبية التاريخية ، وأن القانون من نتاج العقل الجمعي ، وتعمم ذلك على الشرائع الإلهية أيضا .

بأصحاب هذه القراءة الجديدة للنص الشرعي إلى تعطيل الدلالة الواضحة لكثير من النصوص وإلغاء الأحكام المستنبطة منها والاقتصار عند الرأي المجرد والخواطر الناشئة عن التحكم والهوى و تطويع النصوص مع الواقع ، ولو كان مجافيا لما استقر من مبادئ ومثل وقيم ، واتهام السابقين من الأئمة والمجتهدين بالجمود على النصوص وعدم قراءة ما وراءها [١] .

ولا نعتقد أن أحدا يخفى عليه بطلان مذهب هذه الفئة صاحبة القراءة الجديدة للنص الشرعي التي تريد أن تبعد لغة التخاطب عن أن تكون أداة لفهم الخطاب وهو ما لا يقبله عقل ولا منطق .

وإذا كان مبدأ القراءة المعاصرة هو الحق في دراسة القرآن وفهمه ، والقواعد العربية التي كان التخاطب يتم بها مع العرب الذين تنزل القرآن بينهم وفي عصرهم باطلة وغير صحيحة ، فلماذا لا تطبق القراءة المعاصرة هذه على كل الكلام العربي الذي وجد في عصر نزول القرآن أو من قبله أو من بعده؟ ولماذا لا يتم تحريره هو الآخر من ربقة تلك القواعد المعتمدة في أصول الخطاب؟ !

لماذا لا يخضعون مراجع الفلسفة القديمة للقراءة المعاصرة؟ لماذا لا يخضعون الأدب الجاهلي والمعلقات العشر للقراءة المعاصرة؟

لماذا القرآن وحده دون غيره من هذه الكتب القديمة كلها هو الذي يراد بإلحاح إخضاعه للقراءة المعاصرة؟ ! ولو أحسنوا التدبر ، ودخلوا على القرآن دخول متعلم مستفيد آخذ بالشروط والأركان التي لا بد منها لمقاربة القران المجيد ، لخرجا بمواقف أخرى . فلا يقيسون القرآن على أدب جاهلي ولا أدب تقدمي ، ولا

---

(١) محمد الأمين بن الشيخ، الاجتهاد بين مسوغات الانقطاع و ضوابط الاستمرار ص ١٤٣ وما بعدها .

ينظرون إليه على أنه نص مؤلف له مؤلف وكاتب ، ولوفروا على أنفسهم وعلى غيرهم الكثير من العناء . لا أن يكون الهدف المطلوب هو تغييره وتبديل مبادئه وأحكامه ، وإنما يتم هذا الهدف بتسليط القراءة المعاصرة على نصوصه لا على كتب التاريخ والآداب ونحوها [١] .

فالتعامل مع النص الشرعي بهذا المنطق يكون الغرض منه ، هو نفي القصد جملة ، ومعنى هذا أنه لا يعنيهم في تناول القرآن الكريم أو تفسيره أن يسألوا ما مراد الله من هذه الآية أو غيرها ؟ إذ ليس الهدف عندهم معرفة مراد الله من خطابه ، وبالتالي آيات الأحكام تسقط . . ليس هناك آيات تشريع ، تسقط ويصبح النص القرآني كأي نص قابل للتأويل ، وهذا يدخلنا في التأويلية والتركيز على المتلقي .

ونظرية التلقي لا تهتم بالبحث عن المعنى الموجود في النص ، أو المعنى الذي كان في ذهن المنشئ للنص وأراد أن يجعل النص وسيلة لتوصيله إلى المتلقي ، بل تهتم نظرية التلقي بالمعنى الذي نشأ في ذهن القارئ أو في أذهان مجموعة من القراء ساعة تلقيهم للنص ، ذلك المعنى الأول الذي لا تهتم به نظريات القارئ معنى تفسيري موضوعي وموجودا وجودا مستقلا في النص أو في ذهن المنشئ ، أما المعنى حسب المفهوم الثاني الذي تعنى به مدارس القارئ بل توليه كل اهتمامها ، فهو تجريبي ونسبي وغير موجود وجودا موضوعيا مستقلا ؛ لأنه متنوع ومتغير وغير محدد ، ويخضع لعوامل كثيرة تتعلق بظروف القراءة الزمانية والمكانية والنفسية والاجتماعية والثقافية والخبرة الذاتية .

وهذه النظريات لا يمكن الاعتماد عليها في فهم آيات القرآن الكريم أو في تفسيرها ، لأن هذه المدارس المتعلقة بالتلقي بدءًا من المدرسة الألمانية وانتهاء

---

(١) انظر : رمضان البوطي ، كتاب يغالطونك إذ يقولون ، ص ١٨٩ وما بعدها .

بالمدرسة الأمريكية ، تعتمد على أيديولوجية تناهض الفكر الديني الذي يؤمن بوجود المطلق الأوحد ، أيا كان الدين الذي ينتمي إليه هذا الفكر ، وتدعو هذه الأيديولوجية إلى التمرد على الاعتقاد في أي مطلق أو موضوعي ، والارتياب فيه ، والمناداة بدلا من ذلك بالتعددية والنسبية بل بالعدمية .

وقد اعتمدت الدراسات في الغرب على تفكيك نصوص العهدين القديم والجديد ، أي التوراة والإنجيل بعد نزع القداسة عن كل منهما واعتبارهما نصوصا لا تختلف عن أية نصوص أخرى يمكن أن تخضع وتخضع لعمليات نقد النصوص وتحليلها وتفكيكها للوصول إلى كنهها وحقيقتها ، مستعينة بما بدا يتطور من الدراسات في مجال «الألسنيات» ، لتصدر إحكاما على بعض تلك النصوص سرعان ما تتحول إلى ما يشبه المسلمات بين ذوي الاختصاص ، لكثرة تداولهم لها وعملهم على إنضاج ما يمكن إنضاجه من تلك الأفكار والأطروحات المتعلقة بالعهدين ، وهي جهود مكثفة متنوعة أخذت مناهجها اتجاهات عديدة ، لكنها كلها كانت تلتقي عند فكرة «نزع القداسة» عما يسمى «بالنص الديني» وجعله ميدانا لجولات وصولات العقل النقدي ، ليتحكم فيه ويحكم على نصوصه بما توصله تلك القواعد التي ابتكرها الإنسان .

يقول (تودروف) موضحا الظروف الفكرية التي أدت إلى ظهور هذه المدارس : «لقد ساد الاعتقاد فيما مضى بوجود حقيقة مطلقة ومشتركة ذات معيار عالمي ، واتفق أن تطابق هذا المعيار خلال قرون عدة مع العقيدة المسيحية ، وأدى انهيار هذا الاعتقاد والاعتراف بالتنوع والمساواة بين البشر إلى النسبوية والفردية ، وأخير إلى العدمية»[1] فهذه مدارس تتلاءم مع معطيات النصوص الارتيابية التي نشأت في

---

(١) تودروف ، نقد النقد رؤية العلم ، ترجمة سامي سويدان ، منشورات مركز الإنماء القومي بيروت ، ص٢٢ .

ظل هذه الأيديولوجيات الغربية ، وتعبر عن رؤى تحاول إخضاع النصوص القديمة والتعامل معها تعاملا نسبيا ارتيابيًا أيضا ، لا يعترف بأنها تحمل معاني محددة ولا يؤمن بأنها يمكن أن تكون مصدرًا للمعرفة ، بل المعرفة فقط تنشأ من نشاط القارئ من خلال تفاعله مع النص ، ومن ثم فإن هذا المعنى المبتكر من جانب القارئ وهو المعنى المعتمد عند تلك المدارس ، ويعد في حالة تسجيله إبداعا جديدا يمكن أن يقرأ مرة أخرى بواسطة قراءة آخرين ويعطي معاني أخرى .

والمتلقي في النهاية سيقرأ قراءة فاسدة ، وجميع قراءات النص تكون بذلك قراءات سيئة ، وهذا يفضي إلى فوضى القراءة ، ويصبح القارئ هو الذي يصنع النص ، والنص يصنع بعدد قرائه ، أي فوضى هذه ، وماذا بقي؟ وتذهب : ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء:٧] ، هباء ومنهج المسلمين الذي علمه القران إياهم من القول محكما ومتشابها ، وعلمهم منهج التأويل ، وكيف تحل إشكالية المتشابه بحمله على المحكم ، فيذهب إشكاله : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ(١) فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ(٢) كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران٧] ، فنحمل المتشابه على المحكم فيزول الإشكال ، هذه الأصول ينسفها الحداثيون نسفا .

ومن الواضح أن استخدام تلك المناهج الغربية والغريبة ، وتبني منطلقاتها ، وأسسها كما هي ، جملة وتفصيلا في التعامل مع نصوص الشرع من دون غربلة وتنقيح وتهذيب ، قد يأتي بتفسيرات ورؤى تحمل التهم الزائفة تجاه الشريعة

---

(١) كالحداثيين والتأويليين .

(٢) ليس إيمان تسلم فقط ، لكن تسليم مع كل من عند ربنا .

وأحكامها ، بدلا من التأييد والاستسلام لها ، وتبعث على التشكيك والارتياب فيها بدلا من بعث الاطمئنان إليها .وفي النهاية سيفقد النص القيم القيمة السامقة فيه ، فضلا عن أن الإرابة والتشكيك في بعض أحكام الشريعة ستفتح الباب على مصراعيه لبقية الأحكام ، حتى يتسع الخرق على الراقع .

ولذا فإن التعمق في دراسة القرآن الكريم لما فيه من أساليب وفنون مختلفة في نقل الخطاب إلى الناس ، وفقا لمذاهب العرب في كلامها كما قال ابن قتيبة : «إنما يعرف فضل القرآن ، من كثر نظره واتسع علمه ، وفهم مذاهب العرب وافتنانها في الأساليب» [١] .

في نظرية التأويل وإعادة القراءة :

هذا ولئن كانت تلك المناهج الغربية صالحة للتعامل مع نصوص التوراة والإنجيل المحرّفة ، فإنها لا تصلح أبدا لنقد النصوص الشرعية وتفسيرها ، والسبب في ذلك بسيط وواضح ، وهو أن تلك المناهج تولدت ضمن نسقها التاريخي والبيئي الخاص بها ، فكانت مناهج مشحونة بانعكاسات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والكنسية التي دفعتها إلى الميلاد ، فإن زرعها في بيئة غير بيئتها زرع في واد غير ذي زرع .

ظهر في الآونة الأخيرة مصطلح إعادة القراءة ، كما ذكرنا ، فهل هي جزء من التأويل أم مبا ين له؟ يرى أغلب العلماء المعاصرين أن إعادة القراءة جزء من عملية التأويل ، لأن النص تجربة عقلية قصدية ، وإعادة القراءة محاولة لإعادة إنتاج التجربة في خطاب جديد يرتبط بالنص المقروء ، أي تجربة قصد ية أيضا ، أي إنها ــ إعادة القراءة ـ محاولة لتفكيك خطاب النص ، واستعادة تركيبه بفاعلية جديدة ــ

---

(١) تأويل مشكل القرآن ، شرح ونشر ، أحمد صقر ، المكتبة العلمية ، بيروت/ لبنان الطبعة الثالثة ١٩٨١ ص ١٣ .

وفهم محدد ـ فيتحول النص إلى الزمني بين إنتاج النص الأصلي، وإعادة إنتاج النص برؤية تضع في اعتبارها التغييرات التي سببها البعد الزمني بين الإنتاج الأول وإعادة القراءة [(١)] .

والتأويل، في المنهج الإسلامي سبيل من سبل وعي الإنسان المسلم ومعرفته بصور الغيب التي جاءت بها السمعيات، وقصرت قدرة اللغة الدنيوية المحدودة عن تبيان كنه حقيقتها . وهو : «صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمل الذي يراه موافقا بالكتاب والسنة، وليس إلى أي معنى [(٢)] .

أما عند ابن رشد فهو : «إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية، من غير أن يخل بعادة لسان العرب في التجوز، من تسمية الشيء بشبيهه أو بسببه أو لاحقه أو مقارنه، أو غير ذلك من الأشياء التي عددت في تعريف أصناف الكلام المجازي» [(٣)] .

ويرى ابن رشد أن الإفراط في التأويل، بعد عصرا لصدر الأول للأمة، هو المسؤول عن أمراض الاضطراب والفرقة والتكفير التي شاعت وانتشرت «فالصدر الأول إنما صار إلى الفضيلة والتقوى باستعمال هذه الأقاويل التي ثبتت في الكتاب العزيز» دون تأويلات فيها، ومن كان منهم وقف على تأويل لم يصرح بها .

وأما من أتى بعدهم، فإنهم لما استعملوا التأويل قل تقواهم، وكثر اختلافهم، وارتفعت محبتهم، وتفرقوا فرقا .

والنص في المفهوم الحداثي هو القرآن الكريم، وأما التأويل فهو مصطلح يدخل

---

(١) عبد الأمير كاظم زاهد : التأويل وتفسير النص، مقاربة في الإشكالية ص ٢٤ وما بعدها، مجلة المنهاج، العدد ٥٨ .

(٢) الجرجاني : التعريفات، ابن رشد : فصل المقال ص ٣٢، السيوطي : الإتقان ٤/ ١٦٨ .

(٣) فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ص ٣٢، دراسة وتحقيق محمد عمارة .

تحت مفهوم التفسير والشرح والاستنتاج ، ومن ثم فإن هناك فرقا كبيرا بين القرآن بقدسيته ، وبين التأويل ، لأن التأويل موضع اتهام في بعض الأحيان ، ولكنّ الحداثيين تضطرب الموازين في أيديهم حين يقررون أنه إذا كانت الحضارة الإسلامية حضارة النص ، فهي أيضا حضارة التأويل وهو كلام مضطرب [1] .

فهم يفعلون ذلك بقصد الفتنة ، أي قصدا للإضلال عن الحق ، وبقصد التأويل «ابتغاء تأويله» أي تحريف النصوص كما يريدون ويشتهون ، ويعتبرون أن النص الديني إنما هو تناص ، أي ملتقى نصوص تلاقت عبر التاريخ ،وأن كل نص قابل للتأويل ، لأنه نص مجازي ، ولذا يمكن أن يؤول النص حسب مصالح وحاجات الناس ، ومتطلبات الحقبة التاريخية ، فلقد تعامل هؤلاء بالتأويل الغربي للنصوص الدينية ، فلقد تعامل هذا التأويل مع النص الديني اليهودي والنصراني .

وانطلاقا من هذه النقطة بالتحديد لا يمكن الاتجاه نحو تطبيق النظريات الجديدة التي تظهر في الغرب حول لغة الدين والتي تتعلق بثقافة ونصوص الفكر الديني اليهودي والمسيحي والتي تعود لأسباب خاصة بها على الثقافة الإسلامية والقرآنية .

إن هذه الطريقة في تأويل النصوص ، تعني أن النص الشرعي ليس قائدا للمسيرة ولا هاديا للناس ، بل هو عقبة كؤود في طريق بعض الناس ، لذلك يسعون للتخلص منه بأي طريقة ممكنة من التأويل والتحريف فينتقل النص بهذا من كونه مصدر هداية ، وحل إلى جعله مشكلة يسعى للتخلص منها انطلاقا من الفلسفة المادية والوضعية ، وهي مرفوضة إسلاميا ، كما تعامل هذا التأويل مع نصوص محرفة ولا عقلانية في كثير من مقولاتها ، ومن ثم فهو غير صالح ليكون أداة التعامل مع النص الإسلامي ، القطعي الثبوت ، والذي إن جاء بما يعلو على

---

(١) نصر أبوزيد ، مفهوم النص ، دراسات في علوم القرآن ص٢٤٧ .

العقل نسبي الإدراك ، فهو لا يأتي بها يناقض العقل أبدا .

وإذا كان التأويل الغربي الوضعي والمادي قد أول النص الديني بإطلاق ، فإن التأويل الإسلامي قد وضع نطاقا محددا يمكن ويجوز فيه التأويل .

بل لقد نبه ابن رشد على أن الشرع قد جعل مواطن التأويل متضمنة لإمكانية هذا التأويل : «فما من منطوق به في الشرع ، مخالف بظاهره لما أدى إليه البرهان إلا إذا اعتبر وتصفحت سائر أجزائه ، ووجد في ألفاظ الشرع ما يشهد بظاهره لذلك التأويل ، أو يقارب أن يشهد»[1] .

والتأويل ارتبط أصلا بالأصل الديني ، قبل أن يرتبط بالنص الأدبي ، لكنه انتقل إلى النص الأدبي ، ثم أتى الحداثيون العرب ليقلبوا المسألة ويأخذوه إلى تأويل القرآن، ويبدؤون في عياثة الفساد زاعمين أنه نص قابل للتأويل ، والدراسة كما لو كان كتابا أرضيا ، فالتأويل عندهم هو : «جهد عقلي ذاتي لإخضاع النص الديني لتصورات القارئ والمفسر ولمفاهيمه وأفكاره» ، «إنه قراءة ذاتية ، بل وغير بريئة !! لأنه توجد ثمة قراءة بريئة»[2] فلا معايير ولا ضوابط ولا قواعد تحكم تفسيرات وتأويلات القراء للنصوص .

ولعل من النتائج الطبيعية لهذه الجدلية أن ينشأ اعوجاج في الفهوم والتفقه في النص والتأويل .

وهذه الحالة في التعامل مع النصوص لا تبرز إلا مع النص الشرعي ، فهو النص الوحيد الذي يمارس عليه هذه الطريقة العبثية في تحميله كل ما لا يمكن أن يحتمل من التفسيرات والتأويلات ، وإلا فلا يمكن لعاقل أن يفسر النص القانوني ـ مثلا ـ

---

(١) ابن رشد المصدر السابق ص ٣٣ .

(٢) نصر حامد أبو زيد : فلسفة التأويل ، دراسة في تأويل القرآن عند محيي الدين بن عربي ص ٥ وما بعدها ، بيروت ١٩٨٣ ، وإشكاليات القراءة وآليات التأويل ص ٢٢٨ بيروت ١٩٩٢.

بأنه نص يحتمل أكثر من تفسير وأن لكل أحد تفسيره الخاص به لذلك النص ، لأن هذا تفكير عبثي تمجه العقول لإدراكها بفداحة ضرره الدنيوي .

فإذا تقرر أن النص القرآني يتحمل في ذاته عشرات المعاني بل المئات وهذا هو جوهر الإعجاز ، وأن كل مجموعة من المعاني مخصصة لمستوى معين من الإنجاز العقلي رتبة ومرحلة ، فان من مستلزمات التعامل مع هذا النص استخدام التأويل لديمومة تحكيم النص في نطاق المعرفة والمنهج ، ويؤيد هذه الرؤية وجود المحكم والمتشابه في النص ، وقد صرح بها القرآن في قوله تعالى : ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران:٧] ، ووظيفة المتشابه تغطية التطور الإنساني في المعرفة ، ووظيفة المحكم ضبط الاستفادة من المتشابه «منهج التأويل» [(١)] .

ولو تأملنا النص القرآني على نحو معمقا لألفيناه ـ كرسالة شمولية عامة تتعالى عن الحدود الزمانية والمكانية ـ يزخر بالعديد من التوجيهات العامة الرامية إلى إفساح المجال للفاعل الفقهي ليباشر الفعل التأويلي ، ويتحرك داخل النص وفق أصول منضبطة ، وفي ظلال المقاصد العامة للشريعة ، وفي إطار حاجات المجتمع المسلم .

الممارسة التأويلية لا تجري على نحو عشوائي ، بل هي محكومة بمنهج ، ومقيدة بنص ، ومؤطرة بضوابط معرفية .

يقول الأستاذ محمد أبو زهرة في مجلة لواء الإسلام سنة١٩٥١ في الرد على من يحاول الاعتساف في تأويل النصوص الشرعية «شريعة الله حاكمة لا محكومة ، وكل من يخضعها لأحكام العصور ويؤول نصوصها ليذللها لإحكام الزمان والمكان والأقوام من غير طرائق التأويل المستقيم ، إنما جعل شرع الله هزؤا وينزل به من

---

(١) عبد الأمير كاظم زاهد ص ٢٩ .

عليائه ويجعله خاضعا لأغراض الناس ، ولو كانت ظالمة ولو كانت مشتقة من الأهواء» إلى أن قال : فنحن نرى أن كل نص قطعي من الشارع يطوي في ثنايا المصلحة من غير ريب وأن المصلحة والعرف إنما يلاحظان حيث لا يكون نص ، ولا يسوغ به بحال من الأحوال أن يلغى النص أو يؤول أو تشوه معانيه أو تذلل ليكون متفقا مع ما يراه بعض الناس مصلحة ، وأن محاولة تذليل الشرائع لتوافق العصور هو الذي أفسد الديانات القديمة ، في العقائد وفي الأحكام الفرعية»[1] .

ويستخلص مما سبق : أن تحكيم الشريعة في حياة الناس أصل من أصول الاعتقاد ، فمن رد الأمور إلى شرع الله تعالى فقد استمسك بالعروة الوثقى ، ومن لم يرض بتحكيم ما جاء بها النبي ﷺ في أصول الدين وفروعه فهو معترض على دين الله ، ولا يكون مؤمنا ـ وإن زعم ذلك ـ كما قال تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠] .

أما من يعتقد أفضلية قانون آخر على شرع الله أو مساواته له ، أو ينتقص أحكام الشريعة بقوله : إنما أنزلت لزمان غير زماننا ولعلل وأسباب انقضت فسقطت أحكامها ، أو إنها لا تفي بمتطلبات العصر المستجدة ، أو شرع ما لم يأذن به الله ؛ فأحل حراما أو حرم حلالا ، فهذا خارج عن دائرة الإيمان مرتد لا إيمان له ، وان صام وصلى وزعم أنه مسلم .

تطبيقات التأويل عند الحداثيين :

إن ما بذل من جهد بغية إقصاء المسلم وتنحيته عن دينه من خلال رشقه بتهمة عدم فاعليته في الحياة ، قد باء بالفشل الذريع ، ولم يلق آذانا صاغية ، بل زادهم إيمانا وتسليما ، ولذلك بدؤوا بالتفكير في تغيير خططهم بطرح بديل آخر ، ماثل في توجيه

---

(١) المرجع .

الجهد لإعادة تفسير تلك النصوص تفسيرا يضمن لهم تعطيل العمل بها ، والتعامل معها بوصفها جزءا من التراث العتيق ، ونرى هذه النظرة موجودة مع رؤى الطابور الخامس المؤيد للطروحات الغربية في العالم العربي والإسلامي ممن يتبنون مشروع تخضيع وأكسدة العالمين العربي والإسلامي ضمن مشاريع الهيمنة الغربية كخيار فكري وفلسفي واعتقادي وإستراتيجي لهم ، ويندرج معهم فيصل من المفكرين الانهزاميين ممن أخلدوا لثقافة الهزيمة والاندحار ، وبعد سطوة الغطرسة الغربية والهيمنة المطلقة على العالم المتخلف عموما ، والعالمين العربي والإسلامي خصوصا ، واستسلامهم المطلق ، دون تقديم أي محاولات للانفلات والانعتاق ، من الكتاب والمفكرين والباحثين الذين ملأت كتابتهم المجلات والدوريات العربية والعالمية والحداثية ، من أمثال وأنصار مفكري ومنظري ومشجعي مؤتمرات القاهرة وبكين ودربين . .للبيئة والمرأة والسكان في القاهرة .

ونجد أن بعض هؤلاء المفكرين والكتاب والباحثين لم يتخصصوا في حقل الدراسات الشرعية ، كما أن غالبيتهم لا يوجد لديهم تمكن في التراث الإسلامي يمكن أن يطمئن إلى أنهم قادرون على التحلي بالاستقامة والموضوعية العلمية ليدرك من يقرأ لهم أنهم يتحدثون عن أمور خبروها وعرفوها جيدا .ومع ذلك نجدهم شرعوا يقتحمون حمى النصوص بتفسيرها واستخراج المعاني والأحكام منها ، ظانين أن حق الخوض في تفسير النصوص حق عام لجميع المسلمين ، فلا يمكن حصره واحتكاره على فئة محددة ، ذات أوصاف معينة ، كحاملي الدراسات الإسلامية ، وخريجي الكليات الشرعية .وقالوا :إنه إذا كان بالأمس قد انتزع هذا الحق لهؤلاء ، فإن ذلك اليوم قد ولى أدباره من غير رجعة ، وبزغ فجر يوم جديد ، أعيد فيه الحق إلى أصحابه ، فأصبح الجميع من غير استثناء ملاكا لحق تفهمه وتفسيره ، ولا مكان للكهنوتية الشاملة في الإسلام .وكانت النتيجة الحتمية والطبيعية لهذه الرؤى ولادة فهوم جديدة ، الكثير منها لم يدل لها الدين بشهادة الاعتبار ، ولم

يختمها بختم التصديق ، بل جاءت شهادته ضدها ، ونفت انتماءها إليه قطعا .

و انطلاقا من نظراتهم تلك : فقد امتدت أقلامهم إلى نصوص القرآن ، يؤولونها تأويلات تتفق مع خطهم الفكري ، وكان لهم في ذلك اعتداء بين ، واعتساف سافر على أصالة النص القرآني ، وظهر جليا كيف يصير القرآن تابعا لا متبوعا ، وكيف تفعل النزعات المذهبية بأصحابها .

ويمكن أن نضرب أمثلة على تطبيق التأويل بمفاهيمه وآفاقه الغربية على العقائد والشرائع والقيم التي جاء بها القرآن الكريم في المشروع الفكري للدكتور محمد أركون والدكتور نصر حامد أبو زيد ، والمشروع الفكري للدكتور حسن حنفي ومحمد عابد الجابري وعبد الله العروي وغيرهم كما سنتعرض لبعض مواقف المستشرقين ولمواقف بعض الشعراء والأدباء ، لنرى كيف انتهوا جميعا إلى تفريغ الإسلام من محتواه وتجريد الدين من الدين ، متتبعين أطروحتهم الفكرية المختلفة .

وأورد فيما يلي نماذج من هذا المسخ الفكري .

أولا : أطروحة محمد أركون :

نبدأ أولا بأطروحة المفكر الجزائري الفرنسي ، بل ومن أبرزهم محمد أركون ومدرسة محمد أركون لا تخفى ملامحها على الباحث العقلاني : خليط غير متجانس من العقلانية القديمة والحديثة ، وهو من الذين لا يجدون أية مشكلة في البوح بفكره ومجه مجا في وجوه من يسميهم السلفيين . وقراءاته للنصوص الشرعية قرآنا وسنة ، والافتراءات والشبه التي أثارها ، والتجرؤ على الله ورسوله ، وذلك باتخاذه مبدأ «نزع القداسة» تماما عن القرآن واتهامه وإخضاعه لسائر أنواع التفكيك والنقد والتحليل من القادرين على ذلك فعلا والمدعين له ، مبدأ سائغا ، وقد تلقفه العديد من ضعاف الثقافة الشرعية فأرادوا أن يعتبروها حقائق ومسلمات ولكنها في الحقيقة جعجعة ، والعرب تقول في أمثلتها جعجعة ولا طحين ، لأن من يتأمل فيها يجدها

مجرد شبهات يشوبها الغموض والتنقيص في حق النصوص الشرعية .

ومن أهم ما يهدف إليه أركون في كتاباته المكررة والمملة ـ كما ذكرنا ـ نزع الثقة من القرآن الكريم وقداسته واعتباره نصا أسطوريا [١] ، قابلا للدراسة والأخذ والرد، وهو يغالط كثيرا في معنى كلمة أسطورة ويقول : أنه يعاني من صعوبة هذه الكلمة على أسماع العرب الذين يربطون بين هذه الكلمة وبين الأكذوبة أو الخرافة ، لكن ما هي الكلمة التي يستخدمها أركون في تعبيره عن القرآن باللغة الفرنسية التي يكتب كل كتبه بها . والكلمتان mythe بالفرنسية myth بالإنجليزية والكلمتان جاءتا من الكلمة الإغريقية muthos وكلتا الكلمتين تعنيان الخرافة أو الحكاية ، والكلمة مستخدمة في جميع اللغات الأوروبية حكاية خرافية شعبية تتحدث عن كائنات تجسد بصورة رمزية قوى الطبيعة والوضع الإنساني [٢] .

ثم إذا سلم بهذه الأسطورة بزعمه فإنها أولا لم تصلنا بسند مقطوع الصحة ، لأن القرآن ـ كما يقول ـ لم يكتب كله في حياة الرسول ﷺ ، بل كتب بعض الآيات ثم استكمل العمل في كتابة القرآن فيما بعد [٣] . وهذا من المغالطات التي يسوقها أركون بكل سهولة ، ويخلط فيها مابين قضية الجمع وقضية الكتابة ، ويزعم أن الظروف السياسية هي التي جعلت المسلمين يحافظون فقط على قرآن واحد ويتركون ما عداه [٤] ومن أجل أن يمهد لما يريد من إنكار القرآن سندا في أول الأمر يدخل بعد ذلك إلى نصوص القرآن فيشكك في القصص والأخبار ، ويرى أن التاريخ الواقعي المحسوس هو الذي يحاكم إليه القرآن ، فالأخبار والآثار التاريخية

---

(١) محمد أركون ، الفكر الإسلامي في قراءة علمية ص ٢٠٢ وما بعدها .

(٢) محمد العربي الخطابي ، الأسطورة العلمية في رأي أستاذ جامعي ، جريدة الشرق الأوسط ٢٦ من فبراير ١٩٩٠ .

(٣) محمد أركون الفكر الاسلامي ، نقد واجتهاد ص ٨٥ وما بعدها .

(٤) محمد أركون المرجع س ص ٨٦ .

هي الموثوق ، ولنقرأ له هذا النص الذي يجده القارئ في كتبه كثير مثله ، يقول : «ينبغي القيام بنقد تاريخي لتحديد أنواع الخلط والحذف والإضافة والمغالطات التاريخية التي أحدثتها الروايات القرآنية بالقياس إلى معطيات التاريخ الواقعي المحسوس»[١] .

«ويرى أن القرآن عمل أدبي لم يدرس كما يجب إلا من قبل ندرة أهمهم عنده محمد خلف الله عندما كتب عن القصص الفني في القرآن ، ويذهب إلى القول بأسطرة القصص القرآني ، ويرى أن المعطى الزمني هو الذي يجب أن يحاكم إليه القرآن ، وقال إن : القصة القرآنية مفتعلة ، ويتحسر على عدم استمرار خلف الله ويذكر أن الأسباب التي لم تمكن خلف الله في عمله أنه راعى الموقف الإسلامي الإيماني أولا ، وثانيا : لنقص المعلومات . إذن فقد آل الأمر إلى أركون الذي سيهاجم القرآن لأنه لا يراعي الموقف الإسلامي الإيماني ، لأنه مطلع على الأبحاث الجارية ، ومع زعمه أنه يعرف الأبحاث الجارية التي كتبها فوكو والحاخام دريدا ، فإنه يظهر للقارئ بشكل يجعله لا يثق في قدرة أركون ولا أنه فهم ما زعم فهمه من قضايا المعرفة ونقد اللاهوت ونظرية البنيوية وما بعدها[٢] ، ويعاني في عرضه للأقوال من عدم التوثيق أو القول الصحيح لما ينقل إذ يقلب كل قضية قرآنية أو تفسيرية أو سياق لعلم حتى يفسد المعنى ويلويه إلى ما يريد ، ومثاله يعرف الوحي بقوله : «أنه يدعى بالتنزيل أي الهبوط من فوق إلى تحت»[٣] .

معاني القرآن :

لو تجاوزنا قضية شكه في القرآن ورده للسنة من باب أولى فماذا يفسر به القرآن ، وكيف يفهمه ، فالمسلك الأركوني اللا موضوعي يرى أن الإسلام خاضع

---

(١) أركون الفكر الإسلامي قراءة علمية ص ٢٠٣ .

(٢) انظر مجلة الحوار عدد ٩ ص ١١٧-١١٨ .

(٣) الفكر الإسلامي نقد ص ٧٩ .

للتاريخانية ، وأن البعد الميثي هو القالب الناظم للخطاب القرآني ، وإن المنحى المجازي هو الركيزة الجوهرية التي يتوفر عليها حيث يقول : «إن القرآن كما الأناجيل ليس إلا مجازات عالية تتكلم عن الوضع البشري ، إن هذه المجازات لا يمكن أن تكون قانونا واضحا ، أما الوهم الكبير فهو اعتقاد الناس اعتقاد الملايين بإمكانية تحويل هذه التعابير المجازية إلى قانون شغال وفعال ومبادئ محدودة تطبق على كل الحالات وفي كل الظروف» (١) .

وفي الكتاب ذاته يندفع متهورا ويتهجم على الإمام الشافعي ، ويرى أن تحديد الإمام الشافعي في (الرسالة) لمصادر التشريع الإسلامي بأنها : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس ، أن هذا هو : «الحيلة الكبرى التي أتاحت شيوع ذلك الوهم الكبير بأن الشريعة ذات أصل إلهي» (٢) .

ويقول في موضع آخر : «إن المعطيات الخارقة للطبيعة والحكايات الأسطورية القرآنية سوف تتلقى بصفتها تعابير أدبية ، أي تعابير محورة عن مطامح ورؤى وعواطف حقيقية يمكن فقط للتحليل التاريخي السيسولوجي والبسيكولوجي اللغوي أن يعيها ويكشفها» (٣) .

ويفصل أركون بين القرآن والشريعة ، فالقرآن عنده : «خطاب مجازي يغذي التأمل والخيال والفكر والعمل ويغذي الرغبة في التصعيد والتجاوز ، والمجتمعات البشرية لا تستطيع العيش طيلة حياتها على لغة المجاز» (٤) . ولكن هناك البشر المحسوسون العائشون ـ كما يقول ـ في مجتمع ، وهناك أمورهم الحياتية المختلفة التي

---

(١) تاريخية الفكر الإسلامي ص ٢٩٩ .

(٢) تاريخية الفكر الإسلامي ص ٢٩٧ .

(٣) الفكر الإسلامي قراءة عملية ص ١٩١ .

(٤) تاريخية الفكر الإسلامي ص ٢٩٩ .

تتطلب نوعا من التنظيم والضبط ، وهكذا تم إنجاز الشريعة [١] ، ثم يعقب بأن هناك مجالا أسطوريا مجازيا وهو مجال القرآن ، ومجال آخر واقعي للناس هو مجال الشريعة ، ويقول : «إنه وهم كبير أن يتوقع الناس علاقة ما بين القرآن والشريعة التي هي القوانين الشرعية وأن المناخ الميثي (الأسطوري) الذي سيطر على الأجيال السابقة هو الذي أتاح تشييد ذلك الوهم الكبير ، أي إمكانية المرور من إرادة الله المعبر عنها في الكتابات المقدسة إلى القوانين الفقهية (الشريعة) وحجته في ذلك ما يلي : «في الواقع أن هناك أنواعا مختلفة من الكلام (من الخطاب) وهناك فرق بين خطاب شعري أو ديني ، وخطاب قانوني أو فلسفي ولا يمكن أن نمر من الخطابين الأولين إلى الخطابات الأخرى إلا بتعسف واعتباط» [٢] . ألا ترى أنك يا أركون قد استطعت أن تمرق من الخطابين .

إن هذا القالب الأركوني يمارس الفعل التأويلي التقويلي على النص عبر تحميله لدلالات نائية عن طاقته المعنوية ، انطلاقا من إيمانه بأن النص قابل للتأويل المستمر والصيرورة الدائمة ، فهو لا نهائي في نصيته ، ولا محدودية في معطياته الدلالية ، بل هو قابل للنقد والمراجعة كأي نص بشري آخر .

كما نرى عند محمد أركون الذي يتوسل المنهج (الأركيولوجي) الحفري ، ويشتبك مع النص القرآني عبر القراءة التفكيكية ـ تأثرا ـ بـ(جاك دريدا) التفكيكي الأول كمنهج نقدي قائم على أساس عدم وجود قراءة واحدة للنص ، بل هو يستجيب لإمكانيات القراءات المتعددة ، ولا ريب أن هذا المنطق التأويلي مناف لطبيعة النص ؟ فهو يتقول عليه ويقلل من قداسته .

---

(١) تاريخية الفكر الإسلامي ص ٢٩٩ .

(٢) تاريخية الفكر الإسلامي ص ٢٩٩ .

وليس هذا مجال لمتابعة هذه الأقوال والرد عليها فيكفي هنا التعريف بمعالم فكره بما فيها جرأته على الشك في ثبوت وصول القرآن إلينا . وهو لا يرى أي تشريع جاء به القرآن ، وأن القرآن خطاب أدبي عاطفي لا علاقة له بالحياة .

والخلاصة أن أركون يرى أن القرآن والكتب السابقة تعاني من سياق واحد ، ويضع القرآن مع الأناجيل في مستوى من الثبوت والدراسة واحد ، ويرى أهمية النقد والتجديد . وعمله هذا النقدي السلبي النافي ، الذي يمسخ كل الحقائق وكل المعاني لا يمكن بحال أن يكون مذهبا فكريا بديلا بحيث يحل محل شيء من الفرق والجماعات التي وجدت على الساحة الإسلامية ، وليس بأسلوب يمكن قبوله من قبل السنة و الشيعة ، ذلك أنه يلغي الجميع ويرى العدمية [١] التي يقدمها هي البديل أو التجديد ، فالشك والجحود بكل شيء لن يكون أبدا بديلا للايمان ، إن هذا العدم لا يكون دينا ولا يبني خلقا ، إن تجديدية أركون هي تجديدية عدمية ، ولا نحسب أن مسلما عاقلا يهتم لقراءة أركون النافية [٢] .

ثانيا : أطروحة محمد العابد الجابري :

نجد الدكتور محمد الجابري في جميع أطروحاته ومشاريعه تتمحور حول التراث والتحديث- قد سلك منهجا فكريا ينحو المنحى الفلسفي في قراءة التراث ، وقد وقع في مغالطات حادة ، من ذلك قوله في كتاب(بنية العقل العربي) : «اللغة والعقيدة والشريعة والسياسة ، في الماضي والحاضر ، تلك هي العناصر الرئيسية التي تتكون منها المرجعية التراثية التي قلنا : إنه لا سبيل إلى تجديد العقل العربي إلا بالتحرر منها» .

---

(١) رضوان السيد ، الإسلام المعاصر ص ١٩٠ .

(٢) رضوان السيد ، ص ١٩٠ .

و أشار الجابري في كتابه «مدخل إلى القرآن الكريم في التعريف بالقرآن» إلى أن التفكير في تأليف هذا الكتاب قد جاء بصورة ما نوعا من الاستجابة للظروف المترتبة عن أحداث ١١ من شتنبر ٢٠٠١ التي هزت الولايات المتحدة الأمريكية ولعل أهم ما ألح عليه فيها هو أهمية تجديد التفكير في الكون والتكوين القديمة الخاصة بالقرآن ، وطرح أخرى جديدة حتى يتسنى الارتقاء بمستوى فهم الظاهرة القرآنية كما عبر عن طموحه إلى وضع منهجية تضبط التعامل مع القرآن بوصفه معاصرا لنفسه ومعاصرا لنا في الوقت نفسه .ولفت الانتباه في ختام مقدمته إلى أنه ليس بصدد كتابة تفسير للقرآن ، وأن هدفه في الكتاب محدود بحدود ما عبر عنه ب «التعريف بالقرآن» .

فالدكتور الجابري قد وضع لنا قسما أول في مدخله إلى القرآن الكريم جعله تحت عنوان قراءات في محيط القرآن الكريم ، ووضع فيه خمسة فصول استغرقت من الكتاب حوالي مئة وخمس عشرة صفحة ، وهي عبارة عن نقول لما كتبه الكاتبون عن وقائع وتطورات عرفتها الجزيرة العربية في تاريخها قبيل وأثناء قيام الدعوة المحمدية ، وكل ما جاء فيه أنه جمع شتات مجموعة من القضايا التاريخية ، ولا نقول الحقائق كما قال هو ، جعلها ذات أهمية كبيرة تشكل مقدمة ضرورية ـ في نظره ـ لفهم القرآن وفهم الإسلام ، وبدلا من أن يستعمل تعبير محمد أركون تاريخيو القرآن وتاريخانية الرسالة استخدم مصطلحه الخاص وهو زمانية الدعوة المحمدية وفضاؤها الثقافي ، واعتبر ذلك مساعدا للمعاصرين على مزيد من الفهم المعقول للقرآن وللدعوة المحمدية .

وكانت فيه إعادة بأسلوب آخر لما ورد في كتابه (نحن والتراث) ، وهو لم يعن كثيرا بتدقيق ما روى ، ولا يخفى أن السير والتواريخ منذ بدايات التدوين متهمة بأنها غير دقيقة ، وتحتاج إلى كثير من التدقيق والتمحيص .

وإذا أردنا أن نقيم عمله فإن القيمة الأساسية فيه لا تتجاوز الجمع بحيث قدم للقارئ مرجعا واحدا بدلا من الرجوع إلى عديد من المراجع ، جمعها لنا في مرجع واحد بطريقة انتقائية ، وقدم إحالات كثيرة على كتب له سابقة ، مما يشير إلى أن هذه الدراسة أو هذا المدخل لفهم القرآن الكريم الذي سماه (التفسير الواضح حسب ترتيب النزول) هو عبارة عن تجميع وصفي تاريخاني لا يقدم أية زيادة من تلك الزيادات التي ينتظر من عقلية فلسفية مثل عقلية الجابري أن يقدمها .

وقد حاول ليحمل علوم القرآن مشروعه ويبين أن مشروعه كان يريد به أن يقود العقل العربي والعقل المسلم إلى فهم معاصر للقرآن الكريم ، محاولا جهده أن يجتاز المضايق الوعرة بالتشبث بالوصف (والزمانية)ونظنه قد صادف في هذا نجاحا أكبر ، فكتابه المدخل إلى القران «مدخل إلى القرآن الكريم» والأقسام الثلاثة في فهم القرآن قد لقيت رواجا أكثر بكثير مما لقيه مشروعه الرشدي ، لكن دراسة عصر النبي وبيئته هي التي ستؤدي إلى ما سماه الفهم المعاصر للقرآن الكريم . .لا نظنه قد وصل إلى ذلك أو حقق ذلك الهدف .

وقد كتب الباحث فؤاد بوعلي دراسة عن الأسس المنهجية للقراءة الحداثية للنص القرآني خصص جانبا منها لمدخل الجابري ، وخلص في نهايتها إلى القول : « إن ما ورد في كتاب الجابري وغيره من الحداثيين هو محاولة جريئة للقفز على النص القرآني وربطه بالزمن الطبيعي وإفراغه من كل حمولة قدسية مطلقا .لذلك تكررت استنتاجاتهم بتنوع محاولاتهم القرآنية ، لكنها جميعها تشترك في الغاية المثلى والدوافع الجوهر هو بناء مجتمع المعرفة والديمقراطية والعلمانية من خلال تحرير النص من سلطة المرجعيات المتعددة ، وجعله متناولا بشكل منطقي وليس غيبيا حيث الإيمان بأن عملية إنزال النص إنما هي مقدمة لتجاوزه معرفيا وربطه بالزمن الطبيعي حتى يغدو مجرد إطار لغوي لتواصل عبادي دون أن يكون له وجود ظاهري في حاضر

الإنسان .وللوصول إلى هذا المستوى لا بد من إخراجه من سلطة مؤسسات القراءة التي حافظت للنص على قدسيته وانفردت بتأويله وتوجيهه الوجهة المرادة وزايلته عن النصوص البشرية ، وذلك هو السر وراء القراءة الحداثية للنص القرآني»[١] .

ومن الأمور التي زاغ فيها قلمه هو انتقاده لعمل الفقهاء ووصفه إياهم بأنهم انشغلوا بالمسائل اللغوية عن المقاصد الشرعية ، وينتقد قاعدة الفقهاء التي تجعل الحكم يدور مع علته وجودا وعدما ، ويدعو إلى تغييرها ، بحيث يكون الحكم يدور مع مصلحته وجودا وعدما ، ويضرب لذلك مثلا ، وهو تحريم الربا في بعض المستندات والاستثمارات البنكية ، وجزم بإباحتها لعدم وجود الاستغلال فيها ، ويؤكد ذلك بقوله : «ومعلوم أن منه الاستغلال هو الحكمة من تحريم الربا»[٢] .

أهم القضايا التشكيكية في كتابات محمد عابد الجابري :

أهم هذه القضايا التشكيكية في كتابات محمد عابد الجابري هي كالآتي :

القضية الأولى : مسألة انتفاء أمية محمد ﷺ :

أثار محمد عابد الجابري هذه الشبهة وقد سبقه إليها كثير من المستشرقين ، وللرد على هذه الشبهة نقول : إنه من القضايا التي أطبقت عليها كلمة العلماء قديما وحديثا أن محمدا ﷺ كان أميا ، أي لا يقرأ ولا يكتب قبل بعثته وبعدها ، اللهم إلا من شذ وذهب إلى غير ذلك وهو رأي لا يؤبه له ، لأن النصوص القطعية في دلالتها وثبوتها تنعت الرسول الكريم بالأمية ، وأنه بعث في قوم أميين ، بالإضافة إلى بعض الوثائق التاريخية التي تلتقي مع النصوص القرآنية والأحاديث النبوية في تقرير أمية محمد ﷺ .

ثم إن إرادة الله اقتضت أن يكون النبي أميًّا ، حتى صارت تلك الصفة من

---

(١) مجلة التسامح العدد٢٤ ص٢٤٨ .

(٢) بنية العقل العربي ص ٦٣ .

خصائصه ، ولعل الحكمة من ذلك أن النبي لو كان يحسن القراءة والكتابة لوجد الكفار والمشركون في ذلك منفذا للطعن في نبوته ، أو الريبة برسالته [١] وقد جاء تصوير هذا المعنى في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ [العنكبوت:٤٨] .

إن إثارة قضية محمد ﷺ والغاية منها ليست علمية ، ولكنها غاية علمانية ، تتوخى زعزعة ثقة المسلمين المعاصرين في صدق نبيهم وصحة قرآنهم وصلاحية شريعتهم للتطبيق الدائم .وتبذل محاولات متجددة لبلوغ هذه الغاية على كل المستويات السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية والعسكرية تحت قناع مزيف من الدعوة إلى الإصلاح والانتصار للحرية ومواكبة العصر واحترام حقوق الإنسان .

إن أمية محمد ﷺ معجزة إلهية غيرت مسيرة التاريخ البشري ، وأذهلت العالم بما قدمته من قيم إنسانية ، ونظم تشريعية لم تعرف البشرية نظيرا لها في تاريخها الطويل ، وإنكار هذه الأمية والزعم بأن القرآن الكريم ليس وحيا من عند الله يدفعه أن القران الكريم بين يدي الناس وفي معرض التحدي ، فإن جاءت الأيام بكتاب مثله كان ذلك حكما قاطعا على أنه من عمل البشر ، وإلا ستظل دعوة محمد وأتباعه حاكمة تخرس الألسنة ويخضع الأنوف .

القضية الثانية : القضية الخطيرة فرية شرب النبي ﷺ للخمر قبل تحريمه :

امتاز الأنبياء على بقية البشر بالبعد عن اقتراف المعاصي وعزوفهم عن الشهوات واجتنابهم لكل ما يخلُّ بالمروءة أو يهدر الكرامة أو يحط من قدر الإنسان .

---

(١) انظر مولا : مصطفى البرجاوي : محمد عابد الجابري من الفلسفة إلى القراءة الجديدة للثوابت ، مجلة الفرقان ، العدد٩٩ ص ٣٢ .

والأنبياء هم أكمل الناس خلقا وأزكاهم عملا وأطهرهم نفسا وأعطرهم سيرة ، وهم القدوة لكل البشر والأسوة الحسنة للإنسانية جمعاء ، ولذلك أمرنا الله سبحانه وتعالى بالاقتداء بهم : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾ [الأنعام:٩٠] ، وقال : ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ﴾ [الأحزاب:٢١] .

والعصمة هي حفظ الله لأنبيائه ورسله عن الوقوع في المعاصي والذنوب وارتكاب المنكرات والمحرمات ، والعصمة ثابتة للأنبياء وهي من الصفات التي أكرمهم الله تعالى بها وفضلهم على سائر البشر ، فلا يمكن أن تقع منهم معصية أو مخالفة ـ أيا كانت ـ لأوامر الله ﷻ .

وتأكيدًا لذلك جعلهم من المصطفين الأخيار : ﴿وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ﴾ [ص:٤٧] ، وقال ، ﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِمۡ فِعۡلَ ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِۖ وَكَانُواْ لَنَا عَٰبِدِينَ﴾ [الأنبياء:٧٣] .

ولكن مع كل هذا فإن الجابري يرى غير هذا حيث يقول في سلسلته المعروفة : (بمواقف) في سياق تعداد نعم الله على الناس في قوله تعالى : ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلۡأَعۡنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنۡهُ سَكَرٗا وَرِزۡقًا حَسَنًاۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ [النحل:٦٧] ، والمعنى على حد زعم الجابري ـ أن الله أنعم عليكم بثمرات النخيل والأعناب ، من تلك الثمرات ما تتخذون منه ما يسكر بفعل التخمير ، ومنها ما تأكلونه في حالته الطبيعية رزقا حسنا : ثمرا وعنبا وكان الصحابة آنذاك (والرسول نفسه ﷺ) كما تشير إليه بعض الروايات [(١)] .

لا ندري من أين جاء الفيلسوف بهذه الرواية ، وبهذا الادعاء وبهذا الزعم ،

---

(١) محمد عابد الجابري ، أسباب النزول ، تحريم الخمر نموذجا ، سلسلة مواقف العدد ٧١ ص ١٨ .

وبهذا الافتراء على الرسول الكريم محمد ﷺ [١] .

القضية الثالثة : القول بأن القرآن الكريم بين الزيادة والنقصان :

صرح محمد عابد الجابري [٢] أن القرآن وقع فيه بعض التحريف ، وأكد ذلك في كتابه (مدخل إلى القران الكريم) وقد استشهد الجابري بنص لإقناع أهل السنة بالتحريف ، وهو ما ذكره نقلا عن القرطبي ، ومفاده أن السيدة عائشة ﵂ قالت : كانت سورة الأحزاب تعدل على عهد رسول الله ﷺ مائتي آية فلما كتب المصحف لم يقدر منها إلا ما هي عليه الآن [٣] ، أي ٧٣ آية ، فهل هذه الرواية صحيحة أم أن الأمر غير ذلك

إن هذه الرواية في الحقيقة لا تصح سندا ولا متنا ، فأما إسنادها فقد أورد القرطبي [٤] عن أبي بكر الأنباري أنه قال : «وقد حدثنا ابن أبي مريم عن أبي لهيعة عن أبي الأسود ، عن عروة عن السيدة عائشة قالت : وهذا الإسناد لا يصح لوجود عبد الله بن لهيعة وهو ضعيف [٥] .

وأما متنها فهو منكر لأنه إذا كان المقصود من تلك الرواية أن سورة الأحزاب

---

(١) راجع رد الدكتور كبير علال على أفكار الجابري التشكيكية في كتابه الرائق أباطيل وخرافات حول القران الكريم والنبي محمد ﷺ ، دحض أباطيل عابد الجابري وهشام جعيط حول القرآن ونبي الإسلام دار المحتسب ٢٠٠٨ ، كما رد على ضجته الشيخ أبو إسحاق نور الدين درواش في جريدة السبيل المغربية العدد ١٦ بتاريخ ١ من نوفمبر ٢٠٠٦م .

وهناك رد لإسماعيل الخطيب على افتراءات محمد عابد الجابري مجلة النور العدد٤٥٤ السنة٣٤ صفر .

(٢) ما قيل: إنه رفع أو سقط من القرآن »في جريدة الاتحاد الامارتية في٢من أكتوبر٢٠٠٥م .

(٣) الجابري : مدخل إلى القرآن الكريم ج ١ ص ٢٣٣ ، في التعريف بالقرآن ، دار النشر المغربية ، البيضاء .

(٤) القرطبي : الأحكام ج ١٤ ص١٠٤.

(٥) الذهبي ، الكاشف ، دار القبلة الإسلامية ، الطبعة الأولى .

سقط منها أكثر من النصف بسبب النسخ ، فإن النسخ لم يحدث إلا في زمن النبي ﷺ وعلى يده فقط ، ولا يصح أن يقال : إنها أسقطت زمن سيدنا عثمان عند ما كتب المصاحف ، وهذا الذي أشارت إليه الرواية [1] ، لأنه لا يصح ولا يعقل أن ينسخ ذلك العدد الكبير من آيات سورة الأحزاب ويبقى المسلمون يتلونها إلى سنة ٢٥ هجرية عندما كتب عثمان المصاحف إلى الأمصار ، فهذا باطل .

وقد أجمل الدكتور إبراهيم أعراب ما طرحه الجابري في مدخله حول «الظاهرة القرآنية» بكونه لا يعدو أن يكون محاولة لإبراز العناصر الآتية :

الدعوة المحمدية لم تعرف أسرارا ، وليس فيها ما يدعو إلى اعتبار العقل قاصرا .

اعتبار حياة الرسول ﷺ وتعاليم القرآن موضوعا مفتوحا لإعمال العقل .

أمية النبي ﷺ ليست علامة على المعجزة ، ومعناها أنه من الأمم التي ليس لها كتاب منزل .

ثالثا : أطروحة حسن حنفي :

أما الدكتور حسن حنفي فلقد أثمرت استعاراته لفكرية التنوير الغربي ـ الوضعي والمادي ـ تجريد الإسلام من الدين والدينية» أي تفريغه من محتواه . . لقد دعا إلى الاحتفاظ بمصطلحات علم أصول الدين «علم الكلام» كمجرد أوعية ، مع وضع المضامين والمفاهيم الإنسانية في هذه الأوعية ، بدلا من المضامين والمفاهيم الدينية : لتتم «أنسنة الدين» بتحويله أولا إلى «أيديولوجيا» ثم تحويل «الأيدولوجيا» إلى فكر إنساني بحت .

ولذلك أصبح الله ـ تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ـ في المشروع الفكري لحسن حنفي ـ هو الأرض والخبز ، والحرية ، والعدل ، والعتاد ، والعدة ، وصرخات الألم ،

---

(١) الشوكاني ، فتح القدير ج ٤ ص٣٦٩ .

وصيحات الفرح ، والكفاح المسلح» فالله تعبير أدبي أكثر منه وصفا خبريا لواقع» وتعبير إنشائي أكثر منه وصفا خبريا ، ولذلك وجب ـ في رأيه ـ التخلي عن ألفاظ ومصطلحات كثيرة في علم أصول الدين ، من مثل «الله» و«الرسول» و«الدين» و«الجنة» و«النار» و«الثواب» و«العقاب» ، لأنها قطعية ، ولأنها تجاوز الحس والمشاهدة . . ولأنها تشير إلى مقولات غير إنسانية ، فما الله إلا وعي الإنسان بذاته.. وما صفاته وأسماؤه إلا آمال الإنسان وغاياته التي يصبو إليها . . وكل صفات الله : العلم ، والقدرة ، والحياة ، والسمع ، والبصر ، والكلام ، والإرادة . كلها صفات الإنسان الكامل . وكل أسماء الله الحسني تعني آمال الإنسان وغاياته التي يصبو إليها . .فالحقيقة هي الإنسان ، والواقع الذي يعيش فيه . . ولذلك فتعبير الإنسان الكامل أكثر تعبيرا من لفظ الله» [(١)] .

والتوحيد ليس توحيد الذات الإلهية ، كما هو الحال في علم الكلام الموروث ، وإنما هو وحدة البشرية ، ووحدة التاريخ ، ووحدة الحقيقة ، ووحدة الإنسان ، ووحدة الجماعة ، ووحدة الأسرة ، فالمهم هو إيجاد الدلالة المعاصرة للموضوع القديم وتخليصه من شوائب اللاهوتية .

فليس للعقائد صدق داخلي . . ولا يوجد دين في ذاته . . والوحي هو البناء المثالي للعالم . .والمطلوب هو تحويل الوحي إلى أيديولوجيا ، وإلى علم إنساني ، والعلمانية هي أساس الوحي ، فالوحي علماني في جوهره ، والدينية طارئة عليه من صنع التاريخ ، تظهر في لحظات تخلف المجتمعات وتوقفها عن التطور ، والتراث قضية وطنية لا دينية ، ومادة التراث نسقطها كلها من الحساب ، ونستبدل بها مادة أخرى جديدة من واقعنا المعاصر . والإلحاد هو التجديد ، والتحول من القول إلى

---

(١) حسن حنفي، التراث والتجديد ، ص ١٧٨ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٣٩ -١٤١ -١٤٢ - ١٤٤ -١٤٥ -١٤٦ -١٥٣ -١٥٤ -١٨٥ القاهرة ١٩٨٠ .

العمل ، ومن النظر إلى السلوك ، ومن الفكر إلى الواقع . . أنه وعي بالحاضر ، ودرء للأخطار . . بل هو المعنى الأصلي للإيمان .

والمطلوب هو الانتقال من العقل إلى الطبيعة ، ومن الروح إلى المادة ، ومن الله إلى العالم ، ومن النفس إلى البدن ، ومن وحدة العقيدة إلى وحدة السلوك ، ومن العقيدة إلى الثورة»[١] .

ويجعل حسن حنفي المصلحة المصدر الأول للتشريع والأساس الذي تحاكم إليه نصوص الوحي ، والمرجع المعتمد في التسليم به ، فيقول : «تقوم مصادر التشريع كلها ، على مصدر واحد هو المصلحة باعتبارها المصدر الأول للتشريع ، فالكتاب يقوم على المصلحة ، والسنة تقوم أيضا على المصلحة»[٢] ، ويقول : «كما يؤول النقل لصالح العقل في حالة التعارض ، كذلك يؤول النقل لصالح المصلحة في حالة التعارض»[٣] ، ولم يفرق بين النقل القطعي وغيره ، فالكل خاضع للمصلحة .

رابعا : أطروحات الدكتور نصر أبي زيد :

كان كبير الجرأة على الله وعلى رسوله وفي عدم احترام النصوص الشرعية ، وقد حكم عليه القضاء المصري بالردة سنة١٩٩٥م .

وأول ما بدأ «نصر أبو زيد» يخالف ليعرف ، هاجم القرآن والسنة والأئمة ، ووصف كتاب الله ﷻ بأنه نصوص لغوية تشكلت خلال فترة زادت على العشرين عاما ، ثم حرض صراحة على التحرر من سلطان القرآن الكريم الذي هو كلام الله وزعم عدم صلاحيته لحل المعضلات ، وفض المشكلات ، الحاضرة والمستقبلة ، وأن القرآن والعقل لا يجتمعان أبدا ، وأن القرآن ليس معجزة ، بل هو أسطورة

---

(١) التراث التجديد ص ١٧٦ - ١٧٧ - ٦٦ - ٢٢ - ١١٤ - ٢٠٣ - ٢٠٨ - ٦٩ - ٢١ - ١٧٣ - ٦١ .

(٢) حسن حنفي ، من النص إلى الواقع ج٢ص٤٨٨ وما بعدها .

(٣) حسن حنفي ، حصاد الزمن(الإشكالات) ص٧٦ .

غيبية ، ومنتج ثقافي يخضع للمنهج التحليلي اللغوي ، وأنه لا وسطية في القرآن الكريم لا في العبادة أو الأخلاق ، ولا في التشريع أو النظام ، ثم يؤكد شيطان الإنس «نصر أبو زيد» أن السنة النبوية اجتهاد بشري من الرسول ﷺ وأن الالتزام بالسنة والعمل بها يعد إهدارا لبشرية الرسول ورفعه إلى درجة الألوهية وينتهي هذا الكاتب المتمركس العلماني إلى ضرورة التخلص من اتباع النصوص قرآنا وسنة ، والركون إلى العقل ، وذلك في عبارة صريحة : «آن أوان المراجعة والانتقال إلى مرحلة التحرر ، لا من سلطة النصوص وحدها بل من كل سلطة تعوق مسيرة الإنسان في عالمنا ، علينا أن نقوم بهذا الآن ، وفورا ، قبل أن يجرفنا الطوفان» [١] .

وهل هناك معنى للتحرر من سلطة نصوص القرآن والسنة إلا بالكفر بما فيها من أحكام وتكاليف ؛ ليس هناك معنى آخر ، لأن المؤلف لا يرتضي أن تكون علاقة الله بالإنسان هي علاقة السيد الآمر بالعبد المطيع .

وسنعود الآن لنكشف المستور ، و نعري المخبوء في ثنايا كتاباته لنعاين جهود التخريب للشريعة الإسلامية .

آراء نصر حامد أبي زيد :

تمثلت آراء نصر حامد أبو زيد في مؤلفاته التي نشير إليها عند النصوص المستقاة منها في الآتي :

فالدكتور نصر أبو زيد يقول عن القرآن الكريم الذي يؤمن المسلمون بأنه نبأ السماء العظيم ، والتنزيل من لدن الحكيم العليم ، إنه نص بشري [٢] ومنتج ثقافي لا قداسة له ، وها هي نصوص عبارته تقول عن القرآن الكريم : «من الواقع تكون

(١) انظر كتابه حول : الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية ص ١١٠ .

(٢) نصر أبو زيد ، مفهوم النص ، دراسة في علوم القرآن ص ١٢ الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩٠م .

النص «القرآن» ومن لغته وثقافته صيغت مفاهيمه ، فالواقع هو الذي أنتج النص ، الواقع أولا ، والواقع ثانيا ، والواقع أخيرا»[١] .

ويقول نصر أبو زيد : «أن القول بأن النص منتج ثقافي يكون في هذه الحالة قضية بديهية لا تحتاج إلى إثبات ، لكن القول بأن النص «منتج» ثقافي يمثل بالنسبة إلى القرآن مرحلة التكوين والاكتمال ، وهي مرحلة صار النص بعدها «منتجا» للثقافة .

إن القارئ بين المرحلتين في تاريخ النص هو الفارق بين استمداده من الثقافة وتعبيره عنها ، وبين إمداده للثقافة وتغييره لها[٢] ، ويقول في مكان آخر : «إن النص في حقيقته وجوهره «منتج ثقافي» والمقصود بذلك أنه تشكل في الواقع والثقافة خلال فترة تزيد على عشرين عاما ، وإن كانت هذه الحقيقة تبدو بديهية ومتفقا عليها ، فإن الإيمان بوجود ميتافيزيقي سابق للنص يعود لكي يطمس هذه الحقيقة البديهية ويعكر من ثم إمكانية الفهم العلمي للنص»[٣] .

ومن الواضح بمكان أن تحديد طبيعة النص بأنه «منتج ثقافي» إبعاد له عن طبيعته الإلهية ، وتنحية له عن صفته القدسية وطعن في صدق منزلته واستهتار بقيمه .

ويقول أيضا :

«لقد تشكل القرآن من خلال ثقافة شفاهية ، وهذه الثقافة هي الفاعل ، والنص منفعل ، ومفعول ، فالنص القرآني في حقيقته وجوهره منتج ثقافي ، والمقصود بذلك أنه تشكل في الواقع والثقافة خلال فترة تزيد على العشرين عاما ، فهو ديالكتيك

---

(١) نصر أبو زيد ، المرجع السابق ص ٢٧ .

(٢) مفهوم النص دراسة في علوم القرآن ص ٢٣ وما بعدها .

(٣) نص أبو زيد ، المرجع السابق ص ٢٧ .

صاعد وليس ديالكتيكيا هابطا ، والإيمان بوجود ميتافيزيقى سابق للنص يطمس هذه الحقيقة ، والفكر الرجعي في تيار الثقافة العربية هو الذي يحول النص من نص لغوي إلى شيء له قداسته» .

«والنص القرآني منظومة من مجموعة من النصوص ، وهو يتشابه في تركيبته تلك مع النص الشعري كما هو واضح من المعلقات الجاهلية مثلا ، والفارق بين القرآن والمعلقة من هذه الزاوية المحددة يتمثل في المدى الزمني الذي استغرقه تكون النص القرآني ، فهناك عناصر تشابه بين النص القرآني ونصوص الثقافة عامة ، وبينه وبين النص الشعري بصفة خاصة ، وسياق مخاطبة النساء في القرآن ، المغاير لسياق مخاطبة الرجال هو انحياز منه لنصوص الصعاليك»[1] .

أي أنه على نفس النسق الفكري الذي سار عليه الباحث من عزل ارتباط النص أو القرآن عن الخالق الأعظم ، ما ذكره عن الشعر ، والقرآن ، والرسول . إن أبا زيد يقول ما نصه :

«وإذا حرص القرآن على نفي الشعر عن نفسه ، وعلى نفي صفة الشاعرية عن محمد ﷺ قد أدت إلى تحريم الشعر أو كراهيته . . لقد أراد النص أن يدفع عن نفسه صفة الشعر لأسباب ترتبط بتصور العرب لماهية الشعر من حيث المصدر والوظيفة»[2] .

ويقول أيضا عن النبوة والوحي أنها ظواهر إنسانية وثمرة «لقوة المخيلة» الإنسانية ، وليس فيها إعجاز ولا مفارقة للواقع ، فالأنبياء مثل الشعراء والمتصوفة ،

---

(١) نقد الخطاب الديني ص ٢٩-٣٢ طبعة القاهرة ١٩٩٢ ، ومفهوم النصوص ٩-١٠٩-٢٠٠ و٢٧٠ ، ٢٨٠ طبعة القاهرة ١٩٩٠ ، وإهدار السياق في تأويلات الخطاب الديني ، مجلة القاهرة يناير ١٩٩٣ .

(٢) أبو زيد المرجع السابق ص ١٥٨.

مع فارق في درجة المخيلة فقط لا غير . يقول : «إن الأنبياء والشعراء والعارفين قادرون دون غيرهم على استخدام فاعلية «المخيلة» في اليقظة والنوم على السواء ، ومن حيث قدرة «المخيلة» وفاعليتها ، فالنبي يأتي على رأس قمة الترتيب ، يليه الصوفي العارف ، ثم يأتي الشاعر في نهاية الترتيب . وتفسير النبوة اعتمادا على مفهوم «الخيال» معناه أن ذلك الانتقال من عالم البشر إلى عالم الملائكة انتقال يتم من خلال فاعلية «المخيلة» الإنسانية التي تكون في الأنبياء ، أقوى منها عند من سواهم من البشر ، إنها حالة من حالات الفاعلية الخلاقة ، فالنبوة في ظل هذا التصور لا تكون ظاهرة فوقية مفارقه ، وهذا كله يؤكد أن ظاهرة الوحي ـ القرآن ـ لم تكن ظاهرة مفارقة للواقع أو تمثل وثبا عليه وتجاوزا لقوانينه ، بل كانت جزءا من مفاهيم الثقافة ونابعة من موضوعاتها[1] .

أما عقائد الإسلام ، فقد تأولها نصر أبا زيد ، فأصبحت تصورات أسطورية وعنها قال : «وما العقائد إلا تصورات مرتهنة بمستوى الوعي وبتطور مستوى المعرفة في كل عصر ، وإن النصوص الدينية قد اعتمدت في صياغة عقائدها على كثير من التصور في الأسطورية في وعي الجماعة التي توجهت إليها النصوص الدينية بالخطاب»[2] .

أما استعارة «تاريخية المعرفة» ـ كما صاغها التنوير الغربي ـ وتطبيقها على معارف القرآن وحقائقه وأحكامه ، فإنها قد جعلت أبو زيد يحكم بالتاريخية على كل ما في القرآن من عقائد وشرائع وقصص ، ويجرد القرآن من أي معنى ثابت وجوهري ، فالتاريخية قد تجاوزت ونسخت كل ما فيه ، وعن هذه الكارثة يقول : «والقرآن خطاب تاريخي لا يتضمن معنى مفارقا جوهريا ثابتا . . وليس ثمة عناصر جوهرية

---

(١) مفهوم النص الديني ص ٣٨ و٥٦ .

(٢) إهدار السياق في تأويلات الخطاب الديني ، القاهرة ، يناير ١٩٩٣ .

ثابتة في النصوص ، فالقرآن قد تحول منذ لحظة نزوله من كونه «نصا إلهيا» وصارفهما «نصا إنسانيا» لأنه تحول من التنزيل إلى التأويل وهذه التاريخية تنطبق على النصوص التشريعية ، وعلى نصوص العقائد والقصص،وهي تحرك دلالة النصوص وتنقلها في الغالب من الحقيقة إلى المجاز ، وليس من المقبول أن يقف الاجتهاد عند حدود المدى الذي وقف عنده الوحي» (١) .

«وإذا قرأنا نصوص الأحكام في القرآن من خلال التحليل العميق لبنية النصوص فلربما قادتنا القراءة إلى إسقاط كثير من تلك الأحكام بوصفها أحكاما تاريخية ، كانت تصف واقعا أكثر مما تصنع تشريعا» (٢) .

وهكذا يعتبر أبو زيد أن ما ورد في كتبه من أفكار الحادية اجتهادا يؤجر عليه ! وذلك مثل قوله : إن ما جاء في القرآن الكريم عن الله ﷻ ، وعن الملائكة ، والعرش والشيطان ، ومشاهد يوم القيامة هي من الأساطير التي يجب أن تتجاوزها أفهامنا في العصر الحديث ، لأنها ـ بزعمه ـ نزلت في عصر يحتاج إلى مثل هذا السياق اللغوي لكي يفهمه الناس .

وهناك فرضيتان إذن لتفسير ظاهرة أبي زيد :

الأولى : أن نعتبر هذه الحالة ظاهرة إلحادية فردية ، كان باعثها حب الظهور ، وغرام الشهرة .

الثانية : أن نعتبرها مرحلة متطورة للعلمانية في العالم العربي ابتدأت منذ عهد الرواد أمثال «طه حسين» و«لطفي السيد» و«سلامة موسى» وغيرهم ووصلت عبر مراحل ومراحل إلى «فرج فوده» و«غالي شكري» و«نصر حامد أبو زيد» وغيرهم ،

---

(١) نقد الخطاب الديني ص ٨٣ و ٨٤ و ١٩٨ .

(٢) إهدار السياق ، المرجع السابق .

فتكون بذرة الشك التي بذرها «طه حسين» في كتابه «في الشعر الجاهلي» [١] قد ترعرعت ووصلت إلى الحال التي نقرؤها عند علماني عصرنا .

وفي استعراض سريع للأخطاء التي وقع فيها الباحث الدكتور نصر حامد أبو زيد في كتاباته نجد أنها تجاوزت مسمى الأخطاء إلى شيء أخطر من ذلك وهو الانحراف بالقرآن الكريم عن مقصده وسوء تناول دراسته ، ونسبة أمور فاسدة علما واعتقادا إليه . . من أهمها : فساد الفكر الذي قام عليه الكاتب في تناوله لدراسة القرآن الكريم موضوعا ومنهجا ، وإسباغ صفة (بشرية) عليه . . مما يوحي بأن محمدا ﷺ ذو مشاركة في «إنتاجه» ، وإن القرآن تجاوب مع الواقع واستجاب له مما يؤمن بإيحاءات خبيثة ، وإن القرآن هو الذي أطلق على نفسه اسم القرآن ، وأنه ـ أي القران ـ هو الذي نفى عن نفسه صفة الشعر ، كما نفى الصفة نفسها عن محمد ﷺ ، وإن العرب الجاهليين أقرب فهما لطبيعة النص من «رجال الدين» المعاصرين ، وإن الحضارة العربية الإسلامية حضارة تأويل ، وإن الإسلام ليس له مفهوم موضوعي محدد ، وأنه في الوقت نفسه دين عربي ، وإن علوم القرآن تراث رجعي ، كما اتضح أن الباحث ماركسي الفكر والمنهج ، وإن في معلوماته العامة كثيرا من النقص والقصور مما أدى به إلى الوقوع في أخطاء كثيرة على مسرى صفحات كتبه .

ومن أشد انحرافاته خطرا هو ما قرره من أن الأحكام التي انتهى إليها في دراساته ـ وهي التصادم مع بديهيات الإسلام بمقدار كبير ـ أنه على تدريسها للطلاب في الجامعة .

وهكذا أصبحت حالة «أبي زيد» مؤشرا على تطور جديد للعلمانية ، بعد أن

---

(١) إن طه حسين تراجع عما تضمنه الكتاب من الطعن في الدين ، وأنكر أمام التحقيق أنه لم يقصد «الطعن» على هذا الدين ، وأنه كلامه لا يرتاب في وجود الأنبياء ، ولا فيما جاء عنهم في القرآن الكريم .

أزاحت عن وجهها حجاب المصطلحات الفضفاضة ليظهر وجه الإلحاد البشع .

فهل هناك «كارثة فكرية» يمكن أن تبلغ مستوى : «المأساة الملهاة» كتلك التي تمثلت في فكر نصر حامد أبو زيد ، وأستاذه الدكتور حسن حنفي . عندما استعارا وقلدا منهجية التنوير الغربي ـ الوضعي المادي ـ في التعامل مع النص الديني ـ اللاهوتي النصراني ـ استعاراه وطبقاه على القرآن الكريم ، وعقائده وشرائع وقيم الإسلام .

إنه منزلق خطير بل إنه أخطر المنزلقات؟ ! التي ما بعدها منزلقات إنها ترهات يجب أن ننتبه إليها وأن نقرأها وأن نحذر منها ونرميها في مزبلة التاريخ وسيحاسب أصحابها عليها أمام رب العالمين في ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء] ، ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴿١٩﴾﴾ [الانفطار] .

هذه هي نماذج للثمرات المرة والكارثة التي نجمت عن استعارة مناهج التنوير الغربي في التعامل مع النص الديني ، وتطبيق هذه المناهج على القرآن والنبوة والوحي ، وعقائد الإسلام وشرائعه وقيمه ، كما رأينا في المشروع الفكري لنصر حامد أبي زيد .

ولسوف يطول بنا الحديث ولن ينتهي إلى نتيجة ، فهو بحق جدلية تضرب في جدلية لتخرج بجدلية ، وتلد جدلية ، تحمل في أحشائها جنينا جدليا ، متجادلا بذاته مع ذاته إن صح التصور أو التعبير .

خامسا : أطروحة عباس صالح :

يتعرض «عباس صالح» للحديث عن الأبعاد «الثورية» لقوله تعالى : ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ ﴿١﴾ أَن جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ﴾ [عبس:١، ٢] ، فيقول : «فالإسلام في حاجة إلى تأييد القوي ، وليس في حاجة إلى تأييد الضعفاء ، إلا أن هذا الموقف كان مخطئا ، فالدين الجديد يحمل بذور الثورة الاجتماعية ، ورجاله الحقيقيون هم هؤلاء الضعفاء ، ولذلك

سرعان ما نزل القرآن يعتب على النبي هذا الموقف ، حتى يصبح صحابته المقربون هم : صهيب ، وبلال ، وياسر ، وعمار ، وسلمان ، وأبو ذر ، وغيرهم من العبيد الضعفاء ، الذين كانوا يكونون بطانته الحقيقية»[1] .

وهذا التحليل السخيف يصادم حقائق تاريخية تثبت أن المسلمين الأوائل أغنياء استجابوا للدعوة وبذلوا في سبيلها الأموال والأنفس ، وما نالهم من الأذى ليس بأقل مما نال إخوانهم من الفقراء .

وكان الكاتب ـ بمثل هذا القول ـ يريد أن يرسي قاعدة جديدة ، هي قاعدة : الفقراء بعضهم أولياء بعض ، يستبدلها بقاعدة : ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ [التوبة:٧١] .

إنه يريد إيهامنا بوجود حاجز بين أبي بكر وعثمان ومن إليهما من الأغنياء ، وبلال وصهيب وسلمان ومن خلفهم من الضعفاء ، والواقع التاريخي يثبت أن الإسلام صهر هؤلاء جميعا في بوتقة إيمانية واحدة شعارها : ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾. [الحجرات:١٣]

ولكن لا يليق في التحليل المادي أن نتحدث عن الإيمان والتقوى ، فهو حديث رجعي متجاوز .

سادسا : أطروحة عبد الرحمن الشرقاوي :

يتعلق بتحليل مادي قدمه الكاتب عبد الرحمن الشرقاوي لحكم تحريم الخمر والميسر؛وذلك ضمن كتابه : «محمد رسول الحرية» .

يقول متحدثا عن الوضع النفسي المتأزم الذي آل إليه المسلمون عقب هزيمة «أحد» : «روع محمد مناظر الرجال البواسل الذين ناضلوا معه في بدر ، وأحد ،

---

(١) د .فتحي عثمان : التاريخ الاسلامي والمذهب المادي في التفسير ، ص ١١٣ .

وهم ينحدرون في يأس هائل ، فما يفيق الواحد منهم من الخمر ، وما يغادر أماكن القمار إلا ليستمتع بإحدى المغنيات أو الراقصات اليهوديات ، وأخيرا أطلق «يعني : محمدا» **مناديا يدعو الناس إلى ترك الخمر ، وعليهم إلا يقربوا الميسر ولحم الخنزير**»[١] .

والكاتب لا يخالف في كون الإسلام اعتنى بمسالة التكافل الاجتماعي ، وشرع من الأحكام ما يكفل تحقيق هذا الأمر والنهوض به ، ولكن القرآن يقرر صراحة أن علة تحريم الخمر كانت شيئا آخر ، مخالفا تماما لما ذكره «الشرقاوي» ، فقد قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة:٩١] .

وهذا التعليل القرآني ورد مباشرة عقب حكم التحريم ، ولكن الكاتب تعامى عنه وراح يسوق تعليلا ماديا بعيدًا .

سابعا : أطروحة عبدالله العروي :

أما موقف العروي من التراث الذي يعتبر القرآن الكريم والحديث الشريف جزءا منه ، هو موقف الرفض والدعوة إلى القطيعة معه .

قال : «وهذا الفكر» «أي ما يسميه بالفكر المحافظ الرجعي السائد» يطلع علينا من حين إلى حين بترديد أسطوانة واحدة لا تتجدد أبدا ، ضد الأفكار المستوردة والغزو الفكري والروحي والاكتفاء بالأيديولوجيات التقليدية «التراث العربي الإسلامي» التي تكون نظاما عقائديا كافيا وشافيا قادرا على تزويدنا بكل ما نحتاج إليه من حلول لكل مشكلات العصر ، مدنية ، عائلية ، سياسية ، اقتصادية ، ثقافية ، فنية ، فلسفية ... إلخ» من يدافع عن التراث هو بالضبط من لا يعرف سوى التراث وعلاوة على ذالك بكيفية تقليدية»[٢] .

---

(١) محمد رسول الحرية ، ص ١٢٣٣

(٢) العرب والفكر التاريخي ، حار الحقيقة ، بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨٠ ص ٥١ وما بعدها .

وقال في مكان آخر «علينا أن نقرر أن الاغتراب أسوأ وأحط نوع من أنواع الاستلاب وأن الحملة ضد الاغتراب «القائمة على التعميم الغير المنطقي والجهل بحقائق الخصم والتي لم تبن على أي قاعدة قارة ما هي إلا محاولة للتغطية على تغيرنا الثقافي المتزايد» (١).

كما أن العروي يرى أن من نتاج تشريح الموقف المعرفي الطوباوي الوقوف على سلبيات العقل الموروث والاقتناع بضرورة القطيعة معه للانفصال عن الموروث الثقافي الذي أصبح عائقا في وجه كل تطور وتحديث لم يخطر ببالنا أن نتساءل بجد أو لا يكون ذلك العقل الموروث العقل الذي نصوره بإطلاق ونعتز به هو بالذات أصل الإحباط (٢).

ويذكر الدكتور كمال عبد اللطيف بأن العروي «لا يهادن وهو يدعو في نصوصه إلى التخلص من أوزار الماضي العقائدية والفكرية لمصلحة حضارة يعتقد بكونيتها المستقبلية بناء على حساب ومؤشرات واقعية» (٣).

وما قاله العروي في كتاب «العرب والفكر التاريخي» امتد في كتاباته الآخر بما فيه كتبه عن المفاهيم «مفهوم الحرية ، مفهوم العقل ، مفهوم الدولة» فكتاب مفهوم العقل مثلا هو على حد تعبير كمال عبد اللطيف «دعوة إلى إحداث قطيعة فعلية مع نوع من التعامل التكراري من التراث» (٤).

ويقول العروي بخصوص الوحي والعقل «عندما يقول فيلسوفنا : إن طرق

(١) العروي ، المرجع السابق ص ١٨٩ .

(٢) العروي ، مفهوم العقل ، مقال في المفارقات ، ص ٣٥٧وما بعدها .

(٣) كمال عبد اللطيف ، درس العروي ، في الدفاع عن الفكر التاريخي ، الحداثي ، ومنشورات رمسيس العدد ١١ ص ١١٨.

(٤) درس العروي المرجع السابق ص ١٥.

المعرفة ثلاث «الحس و العقل و الوحي «فإنه يكرر ما قيل قبله لكن مع فارق كبير وهو أن الوحي لم يعد مجرد افتراض يشير الحلم أو التكهن أو التوهم إلى إمكانية حدوثه ، بل أمسى واقعا منتظما ومنظما ، لم يعد عرضيا ، عشوائيا «مزاجيا» بل أصبح عاديا متواترا ، خاضعا لطقوس ثابتة إلى حد أنه يدعو إلى التمسك في شهادة الحواس وصواب العقل»[1] .

والرد على مثل هذا الكلام : إن الوحي لم يكن أبدا عرضيا ولا عشوائيا ولا مزاجيا ، كما أنه لا يدعو أبدا إلى الشك في شهادة الحواس وصواب العقل كما زعم بذالك العروي قاصدا بذلك توهين مكانته[2] .

فالحس والعقل يشكلان في منظور الوحي القرآني والسني معا باب المعرفة والاستدلال والتجربة و الاستنباط ، وبالعقل والحواس صدق الرسول وربانية الوحي ، ودلائل الخالقية بالتأمل في المخلوقات من جهة ، وبتدبر الوحي من جهة أخرى[3] .

ثامنا : بل إن بعض النكرات في علم الكتابة والعلوم الشرعية يزعمون أن ترجمة القرآن وليس ترجمة معاني القرآن ، من شأنها أن تقربه إلى الوجدان أكثر ، وهم يستغربون كيف أن المسلمين وحدهم من يرفضون هذه الترجمة وأن كل الكتب الدينية لا يجد المؤمنون بها حرجا في ترجمتها إلى أي لغة أو لهجة محلية ، وهذا في نظر عصيد ما جعل المسلمين متأخرين عن الأزمنة الحديثة والمعاصرة .

إن هذه الكلام والادعاء لا يسنده بحث علمي ، وإنما هي ترديد وصدى لما قاله

---

(١) السنة والإصلاح ص ٢٤ .

(٢) انظر : المؤلفات : عبد السلام محمد البكاري الصديق محمد بوغلام في رؤية نقدية لكتاب السنة والإصلاح ص ٤٠ وما بعدها .

(٣) انظر لمزيد من التوسع : عبد السلام محمد البكاري والصديق محمد بو علام ، المرجع السابق ص٤١ .

وصرح به منذ زمن المتعصبين من المستشرقين ومنظري الاستعمار القديم والحديث .

إن عصيد يريد أن يفقد القرآن جوانبه الفنية ، والتي تعد أسس الإعجاز الفني في القرآن ، وهو يعبر عن ذلك بوضوح تام لما يعتبره سمو لغة القرآن ، وإعجازها مجرد أسطورة ، لأن عدم تحريف النص باعتباره نصا أصليا تحرسه السماء بعنايتها هو مجرد أسطورة أيضا في نظره [١] .

إذا كان هذا هو مستوى «الكارثة» في استعارة منهجيات التنوير الغربي للتعامل مع «النص الديني» فإن استعارة هذه المنهجيات لعلومنا الإنسانية فيه ضرر كبير . فالعلوم الإنسانية داخلة في نطاق «الخصوصيات الحضارية والثقافية» أكثر من دخولها في «المشترك الإنساني العام» .

وبعد هذه النظرة الواسعة في التوظيف الحداثي للقراءات المعاصرة للقرآن الكريم ظهر لنا مقدار الخلل المنهجي الضارب في أعماق ذلك الخطاب ، وبان لنا حجم الأزمة البحثية التي يعاني منها أصحابها ، وانكشفت لنا الممارسات المخالفة للأصول العلمية الصحيحة ، وهو ما يستوجب على الباحثين الجادّين في الفكر العربي الإسلامي أن يقوموا بعمليات نقدية كبيرة ليتخلصوا من الأضرار المعرفية التي أحدثها ذلك الخطاب في جسم الفكر العربي الإسلامي .

وهذا كله يبين للقارئ مقدار الخلل المنهجي في الآليات التي استخدموها في تحليل النصوص الشرعية ، ومقدار التسرب المعرفي في التصورات والنتائج التي بيناها .

إن وقوع مثل هذه الأخطاء الضخمة يفتح الباب على مصراعيه أمام التساؤلات

---

(١) القرآن الكريم (واللغات الشعبية) في نظر أحمد عصيد ، جريدة الصباح العدد ٣١٤٠ ليومي السبت والأحد ١٥-١٦/ ٥/ ٢٠١٠

التي تضرب في أعماق البنية التي يقوم عليها مثل هذا الفكر ، ويثير أسئلة منهجية كبرى حول طريقته التي تعامل بها مع النصوص الشرعية ، ويستوجب الاحتياط الشديد والتشكك البالغ في النتائج التي توصل إليها .

وفي مقابل هذا اللغط والمغالطات والأباطيل والأراجيف المضلة الكثيرة التي صدرت من طرف مفكرين وأدباء مسلمين وغير مسلمين في حق القرآن الكريم ، نجد هناك في المقابل طائفة أخرى تجندت لقول الحق ودحض مثل تلك الأباطيل والأراجيف السالفة ، ومن بين هؤلاء عدد من المفكرين الغربيين على سبيل المثال لا الحصر منهم بوكاي ، وبيكارد ، وبوتر .

نبدا بالدكتور موريس بوكاي الطبيب والعالم الفرنسي المعروف ، كان كتابه «القرآن الكريم والتوراة والإنجيل والعلم» من أكثر المؤلفات التي عالجت موضوعا كهذا ، أصالة واستيعابا وعمقا . ويبدو أن عمله في هذا الكتاب القيم منحه قناعات مطلقة بصدق كتاب الله .وبالتالي صدق الدين الذي جاء به .

يقول بوكاي : «لقد قمت أولا بدراسة القران الكريم ، وذلك دون أي فكر مسبق وبموضوعية تامة باحثا عن درجة اتفاق نص القرآن ومعطيات العلم الحديث ، وكنت أعرف ، قبل هذه الدراسة ، وعن طريق الترجمات أن القرآن يذكر أنواعا كثيرة من الظواهر الطبيعية ولكن معرفتي كانت وجيزة ، وبفضل الدراسة الواعية للنص العربي استطعت أن أحقق قائمة أدركت بعد الانتهاء منها أن القرآن لا يحتوي على أية مقولة قابلة للنقد من وجهة نظر العلم في العصر الحديث وبنفس الموضوعية قمت بنفس الفحص على العهد القديم والأناجيل [١] ، أما بالنسبة للعهد القديم فلم تكن هناك حاجة للذهاب إلى أبعد من الكتاب الأول ، أي سفر التكوين ، فقد وجدت مقولات لا يمكن التوفيق بينها وبين أكثر معطيات العلم

---

(١) القرآن والتوراة والإنجيل ص ١٣ .

رسوخا في عصرنا . وأما بالنسبة للأناجيل . . فإننا نجد نص إنجيل متى يناقض بشكل جلي إنجيل لوقا ، وأن هذا الأخير يقدم لنا صراحة أمرا لا يتفق مع المعارف الحديثة الخاصة بقدم الإنسان على الأرض [(١)] .

ثم يقول أيضا : «لقد أثارت الجوانب العلمية التي يختص بها القرآن دهشتي العميقة في البداية ، فلم أكن اعتقد قط بإمكان اكتشاف عدد كبير إلى هذا الحد من الدعاوى الخاصة بموضوعات شديدة التنوع ومطابقته تماما للمعارف العلمية الحديثة ، وذلك في نص كتب منذ أكثر من ثلاثة عشر قرنا ، في البداية لم يكن لي أي إيمان بالإسلام . وقد طرقت دراسة هذه النصوص بروح متحررة من كل حكم مسبق وبموضوعية تامة . .» [(٢)] .

ثم يقول في موضع آخر : «. .تناولت القرآن منتبها بشكل خاص إلى الوصف الذي يعطيه عن حشد كبير من الظواهر الطبيعية .لقد أذهلتني دقة بعض التفاصيل الخاصة بهذه الظواهر وهي تفاصيل لا يمكن أن تدرك إلا في النص الأصلي ، أذهلتني مطابقتها للمفاهيم التي نملكها اليوم عن نفس هذه الظاهرات والتي لم يكن ممكنا أي إنسان في عصر محمد ﷺ أن يكون عنها أدنى فكرة» [(٣)] .

ثم يقول : «كيف يمكن لإنسان ـ كان في بداية أمره أميا . . أن يصرح بحقائق ذات طابع علمي لم يكن في مقدور أي إنسان في ذلك العصر أن يكونها ، وذلك دون أن يكشف تصريحه عن أقل خطأ من هذه الوجهة . .» [(٤)] .

أما الإنجليزي بيكارد وليم بيرشل المؤلف والكاتب المشهور ، صاحب المؤلفات الأدبية بالإنجليزية (مغامرات القاسم) و (عالم جديد) فقد قال : «ابتعت نسخة

---

(١) بوكاي المرجع السابق ص ١٤٤ .

(٢) بوكاي نفسه ص ١٤٥ .

(٣) بوكاي نفسه ص ١٤٥ .

(٤) بوكاي المرجع السابق ص ١٥٠ .

من ترجمة سافاري الفرنسية لمعاني القرآن وهي أغلى ما أملك فلقيت من مطالعتها أعظم متعة وابتهجت بها كثيرًا حتى غدوت وكأن شعاع الحقيقة الخالدة قد أشرق علي بنوره المبارك»[١] .

أما الأمريكية ديبورا بوتر والتي تخرجت من فرع الصحافة بجامعة متشيجان فتقول : «عند ما أكملت القران الكريم غمرني شعور بأن هذا هو الحق الذي يشتمل على الإجابات الشافية حول مسائل الخلق وغيرها .وأنه يقدم لنا الأحداث بطريقة منطقية نجدها متناقضة مع بعضها في غيره من الكتب الدينية . أما القرآن فيتحدث عنها في نسق رائع وأسلوب قاطع لا يدع مجالا للشك بأن هذه هي الحقيقة ، وأن هذا الكلام هو من عند الله لا محالة»[٢] ، ثم تقول : «إن المضمون الإلهي للقرآن الكريم هو المسؤول عن النهوض بالإنسان وهدايته إلى معرفة الخلق ، هذه المعرفة التي تنطبق على كل عصر»[٣] .

ثم تتساءل : «كيف استطاع محمد ﷺ الرجل الأمي الذي نشأ في بيئة جاهلية أن يعرف معجزات الكون التي وصفها القرآن الكريم ، والتي لا يزال العلم الحديث حتى يومنا هذا يسعى لاكتشافها ، لا بد إذن أن يكون هذا الكلام هو كلام الله ﷻ»[٤] .

أما عامر علي داود وهو من أسرة هندية برهمية ، تنصر على أيدي المبشرين الذين قدموا مع طلائع الاستعمار ، كان كثير القراءة للكتب الدينية ، ولما أتيح له أن يطلع على القرآن الكريم كان الجواب هو انتماؤه للإسلام يقول : «تناولت نسخة من ترجمة معاني القرآن الكريم باللغة الإنجليزية ، لأني عرفت أن هذا هو الكتاب المقدس عند المسلمين ، فشرعت في قراءته وتدبر معانيه .لقد استقطب جل اهتمامي ،

(١) رجال ونساء أسلموا ج ٢ ص٨٦ .

(٢) رجال ونساء أسلموا ج ٨ ص ١٠٠ .

(٣) نفسه٨ص ١١٣ .

(٤) المرجع السابق ج ٨ ص ١٠٩ .

وكم كانت دهشتي عظيمة حين وجدت الإجابة المقنعة عن سؤالي المحير .الهدف من الخلق) في الصفحات الأولى من القرآن الكريم . .لقد قرأت الآيات (٣٠-٣٩) من سورة البقرة . .وهي آيات توضح الحقيقة بجلاء لكل دارس منصف ، إن هذه الآيات تخبرنا بكل وضوح وجلاء وبطريقة مقنعة عن قصة الخلق»[١] .

ثم يقول : «إن دراستي للقرآن الكريم وضحت أمام ناظري العديد من الإشكالات الفكرية وصححت الكثير من التناقضات التي طالعتها في الكتب السماوية السابقة»[٢] .

فما ذا يمكن لنا أن نقول بعد هذا إلا ما قاله الحق سبحانه في حق هؤلاء : ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ [الأنعام:٨٩] .

*****

---

(١) رجال ونساء أسلموا ، ج ٧ ، ص ١١٨ .

(٢) نفسه ج٧ص ١١٨ .

الفرع الثاني

حول
القراءة الاستشراقية للنصوص

الفرع الثاني
حول القراءة الاستشراقية للنصوص

اتجه المستشرقون والكثير من الباحثين الغربيين المهتمين بدراسة دين الإسلام ، ومنذ زمن بعيد إلى تعريف هذا الدين بأنه دين القتال والسيف ، بل حتى أولئك المنصفين الذين يمكن القول أنهم لم يكن لديهم أهداف خاصة في دراساتهم ، فإنهم سلكوا طريقا خاطئا يخلو من الإنصاف في موضوع التحليل العلمي لظاهرة الحرب والقتال في الإسلام .

وقد خاض المستشرقون في مجال الشريعة بما لا مزيد عليه ، فترجموا وألفوا وشوهوا وفهرسوا ، وأفادوا وأضلوا غيرهم ، وقد نشروا في التصوف والتفسير والحديث والسيرة والفقه السني والشيعي مئات المراجع الصغيرة والكبيرة ، وبخاصة ما يساعد على الاضطراب الفكري بين المسلمين ، وما كانت روايته ضعيفة ، وكان المسلمون الأولون قد نبهوا على ضعفها أو كذبها فبادت وأراد المستشرقون إحياءها طلبا للفتنة .

وكتب أحدهم في مقدمة كتاب له عن الشريعة الإسلامية أن الإمام الشافعي كان سبب الجمود في الفكر الإسلامي ؛ لأنه هو الذي أرسى قواعد الفقه بكتابه «الرسالة» التي أرست للفقه قواعد تنتصر للحديث ضد مدرسة الرأي ، فجنى على «من يسميهم المستشرقون» «الفقهاء الأحرار» .

وكما قيل : كان الفقهاء والمحدثون منهم نياما فأيقظهم الشافعي برسالته التي أرست قواعد الجمع بين المختلفين من الحديث ، وأن الحديث مجرد بيان للقرآن فلا يعارضه .

وما عارض النص القطعي الدلالة مرفوض ، وكان الشافعي إذا ذكر قولًا

للخصم استوفى ذكر دليل الخصم من جميع وجوه الاستدلال المحتملة ثم ناقشه ، كما قال الخضري في وصف «الرسالة» فالحقيقة أن الشافعي لم يحدث جمودا ، بل أحدث موازين لانضباط الفكر وتوسيعه .

فالمستشرقون إذن هم طائفة مغرضة حاقدة متغطرسة أخذتهم العزة بالإثم عرفت الحق هي أيضا ولكن حرفته وشوهته ، أعماها الحقد عن التزام الحيدة العلمية ، فراحت أقلامهم تقطر سما وحقدا وعداوة وطعنا في الإسلام ونبي الإسلام ﷺ - كما هو صنيع الحداثيين والعلمانيين - والحضارة الإسلامية ، وكان منهم المفكرون والكتاب والفلاسفة ، ومن أمثالهم المستشرق الألماني «جوزيف شاخت» فقد خان هذا المستشرق أمانته العلمية بالتشكيك والطعن في الإسلام في كثير من كتبه بعيدا عن روح العلم وإخلاصه . فنجده على سبيل المثال : قد كتب في دائرة المعارف الإسلامية قوله : «أن أول مصادر الشرع في الإسلام وأكثرها قيمة هو الكتاب ، وليس هناك من شك في قطعية ثبوته وتنزهه عن الخطأ على الرغم من إمكان سعي الشيطان لتخليطه»(١) .

ويقول : «كما أنه ليس من شك أيضا في أنه وصل إلينا من غير تحريف على الرغم من نسيان الرسول لعدد من آيات الكتاب»(٢) بهذا النوع من التعبير ، وهو بث الكثير من الإساءات إلى الإسلام نفسه . ونفس الصنيع سلكه كثير من المستشرقين غيره منهم المستشرق الإنجليزي «هاملتون جيب» ، حيث نجده متعصبا جدا ضد الإسلام والمسلمين(٣) وكذلك المستشرق «جولد تسيهر» الذي عرف بعصبيته

---

(١) يشير بذلك إلى الآيتين رقم ٥١و٥٢ من سورة الحج وذلك في قوله تعالى : ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ .

(٢) انظر دائرة المعارف الإسلامية المجلد الثاني ص ٢٦٦ وما بعدها .

(٣) انظر محمد عبد الله مليباري : المستشرقون والدراسات الإسلامية ص ٦٧ وما بعدها ، دار الرفاعي للنشر ، الرياض ، الطبعة الأولى .

وحقده ضد الإسلام ، عداء ينسيه الأمانة العلمية ، مثل قوله : «إن نمو الإسلام مصطبغ نوعا بالأفكار الهلينستية ونظامه الفقهي الدقيق يشعر بأثر القانون الروماني ونظامه السياسي ، على أن ما تكون في عصر الخلفاء العباسيين يدل على عمل الأفكار والنظريات السياسية الفارسية وتصوفه ليس إلا تمثلا لتيارات الآراء الهندية والأفلاطونية الجديدة الفلسفية» ، وقوله : «وهذا الطابع العام بحملة على الإسلام مطبوعا على جبهته منذ ولادته ، فمحمد ﷺ مؤسس لم يبشر بجديد من الأفكار ، كما لم يمدنا أيضا بجديد فيما يتصل بعلاقة الإنسان بما هو فوق حسه وشعوره ، وباللانهاية ، لكن هذا وذالك لا ينقصان من القيمة النسبية لطرافته الدينية» [١] .

وسنقتصر على نموذج واحد لقراءة أحد المستشرقين المعاصرين وهو المستشرق الفرنسي الأستاذ جاك بيرك وكتابه حول : (إعادة قراءة القرآن) ، وترجمته الباطلة التي جاءت مليئة بالأخطاء ، وادعى كذبا أن القرآن الكريم لم يدون قبل نسخة عثمان ، وظهر من خلال قراءاته أنه لا يعرف مفردات العربية وفي نفس الوقت تجرأ على تفسير كتاب الله .

وجاءت ترجمته وهي تحمل شهادات زائفة لبعض من ينسبون إلى الإسلام تؤكد أنها ترجمة أمينة ولكنها تحمل أسماء المترجمين فقط ، فلا تعطي انطباعا خاصا يرفعها إلى درجة النزاهة الأمينة ويخليها من الخطأ المتعمد ، فهي في حقيقة وضعها المنطقي الذي لا يحمل لها أي ترجيح ، ولكن ترجمة الأستاذ جاك بيرك قد سيقت مساقا إعلاميا يحمل طابع الدعاية الهاتفة التي تبعد تماما عن نطاق العلم في محرابه الأمين ، فالشهادات تتابع هاتفة بأنها أصدق ترجمة منذ وضعت نشأة الترجمات .

وقد رجع إلى قوم اشتهروا بالحفيظة على الإسلام ، وليس معنى ذلك إلا الغرض الذي حركه منذ بدا يترجم ، ويعلق ، وهو غرض تجلى في مثل هذه الآراء

---

(١) جولد تسيهر : العقيدة والشريعة في الإسلام ص ١١ ، دار الكتب الحديثة مصر .

التي لا نستطيع حصرها ، ولكننا نقدم منها نمطا غريبا يدل على النشوز والاعوجاج :

فهل صحيح أنه لم تنشأ نسخة مكتوبة لكتاب الله إلا في عهد عثمان ، أما الجمع فقد كان من الأفواه اعتمادا على ذاكرة الصحابة دون اللجوء إلى ما سطره كتاب الوحي؟ هذا ما أكده الباحث ، مع أن كل المصادر التي قرأها وحاول تجاهلها تؤكد أن كتابة الوحي كانت على عهد رسول الله ، ثم جمعت في عهد أبي بكر بعد وفاة القراء في معركة اليمامة ، أما الذي كان في عهد عثمان فهو اجتماع المسلمين على مصحف واحد ، وأما قصة الجمع من الأفواه اعتمادا على ذاكرة الصحابة فمن احتيال المؤلف ، لأن النص حين كان يوحى به يسجل فورا ثم روجعت النصوص بمحضر جبريل عليه السلام ، إذ كان يعرض رسول الله بالقرآن كل عام في رمضان إذ يقرؤه رسول الله عليه مرتبا في آياته على النحو الذي نراه الآن .

وهل صحيح أن القرآن تابع الإنجيل في ذكر جميع الأجزاء المتفرقة من القصص التي تمت كتابتها بالتنقيح والتعديل فكان الإنجيل مصدرا من مصادر القرآن الكريم ، ؟مع أن الإنجيل لم يوجد في بلاد العرب إلا بعد ثلاثة قرون من وفاة الرسول؟ ولو وجد عند الرسالة لقال المشركون : إن القصص القرآني مأخوذ منه ، مع أنهم قالوا كاذبين : إنه أساطير الأولين اكتتبها ، ولم يشيروا إلى الإنجيل في لفظ واحد ، وهم قد عنوا بالأساطير ما يروى في حكايات الفرس التي ليس بينها وبين القرآن أدني تشابه ، وما تشابه في القرآن مع الإنجيل من قصص الأنبياء ، طبيعي ، لأن الله عليم بكل شيء ، وقد جاء القرآن مصدقا لما بين يديه ، ومهيمنا عليه ، وما يقال عن الإنجيل يراد به على ما ذكره الكاتب من سفر التكوين .

وهل صحيح أن اللغة العربية عند نزول الوحي كانت غيرها عند جمع القرآن في عهد عثمان ، ولذلك قام الجامعون بتنقيح الألفاظ خضوعا لتغير الألفاظ ؟ هذه

شبهة ، لأن اللغة العربية لم تتبدل ولم تتغير حتى اليوم ، وما زلنا نردد ألفاظ القرآن بعد خمسة عشر قرنا ، فهل يحصل التغير المزعوم في السنوات التي لا تتجاوز العشرين .

وهل صحيح أن ترتيل القرآن ، وتحسين الصوت ، أدى إلى اختلاف المعاني ، فنشا اختلاف القراءات؟ ، إن كل إنسان يعرف أن غناء القصائد لا يغير لفظا من ألفاظها فكيف يكون ترتيل القرآن سببا من أسباب الاختلاف . .أليس هذا هدرا .

وهل صحيح أن بالقرآن أخطاء نحوية ؟إن قواعد النحو لم تبدأ في التكوين إلا في عهد علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) ، وهي في مرجعها الأول مستمدة من كتاب الله ، فكيف يحكم على الآيات بقواعد استمدت منه ، ولم يأت الكتاب بعد تدوينها حتى يقال : أن به أخطاء .

وهل صحيح أن طابع القرآن في بعض آياته يحمل طابع الإنشاد في الشعر الجاهلي؟ وإن الشعر الجاهلي لا يزال يردد بيننا في دواوينه ، ولا يوجد أدنى اتفاق بين طابعه وطابع كتاب الله إنشادا وغير إنشاد فلم يجرؤ الكتاب على هذه الكذبة البلهاء ؟

وهل صحيح أن التشريع في القرآن ليس قانونا خالصا ، لأنه مختلط بعناصر التقوى والدعوة إلى الفضائل؟إن المؤلف كان يريد أن يكون القرآن منزلا في مواد قانونية جافة كمواد الدساتير والأحكام الوضعية ، وقد نسى أن القرآن كتاب هداية وإرشاد ، فلا بد أن تأتي الهداية الربانية مقرونة بالحكم السماوي ، لتحدث تأثيرها في النفوس ، وهذا ما جعل طابع النص القرآني شديد التأثير في توجيهه نحو الصراط المستقيم .

وهل صحيح أن معنى الدين الحق يمتد في القرآن إلى الدين اليهودي والدين المسيحي ، لأن معنى غير الحق هو في اعتقاد الكاتب دين المشركين فحسب؟ فإذا كان الأمر كذلك فلم جادل القرآن أهل الكتاب من اليهود والنصارى ، وأوضح ما

حرفوه في التوراة والإنجيل ما دام دينهم هو الحق دون تحريف .

ثم يفصح المؤلف عن مراده حين يقرر أن العلمانية لا تخالف الإسلام في شيء ، فالدعوة إليها دعوة إلى الإسلام ، مع أنه قرأ ردود الأعلام المعاصرين من فقهاء الإسلام وأئمتهم على العلمانية التي تفصل بين الدين والدولة ، وتجعل أحكام القرآن وقوانينه روحية لا تتصل بأمور الناس ، فهل يتجاهل ماذا تم واشتهر ليصفق للعلمانيين حين ينسب دعوتهم الباطلة إلى الله .

هذا عن الأحكام العامة التي قررها المؤلف في كتابه ، أما الجزئيات الطريفة التي بدا عوارها في كل صفحات الكتاب ، فتدل على أنه لا يتقن اللغة العربية فضلا عن أن يلم بمسائلها اليسيرة التي يحذ قها طلاب المدارس ، وله في هذا المجال أعاجيب تجعل القارئ يضرب كفا بكف حين يفاجأ بها حيث لم يكن يتوقع ، إنه مثلا يريد أن يتحدث عن تأثير الشعر الجاهلي في القرآن ، فيزعم أن اسم (المعلقات) التي عرفت به بعض القصائد الجاهلية قد وجد في القرآن ، أفيدري القارئ أين وجد هذا الاسم؟ إنه وجده في قول الله ﷻ : ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ۖ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ ۚ ﴾ [النساء:١٢٩] ، فهل يؤتمن مثل هذا الدارس على النص القرآني حين يزعم أن المراد بالمعلقة هي القصيدة الجاهلية مع أن القارئ المتواضع حين يقرأ قول الله تعالى : ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ۖ ﴾ ، لا يتطرق لذهنه ذكر المعلقات الجاهلية بحال دلالة على أن الكاتب يفهم ألفاظ القرآن من القاموس وحده دون رجوع إلى سياق ، فكيف يتصدر للبحث عن القرآن وترجمته في كتاب يزعم عشاقه أنه أول كتاب نصف القرآن .

وإن أراد القارئ طرفة أخرى من هذه المضحكات ، فليقرأ تفسيره لقوله تعالى :

﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [التوبة:١١٨] ، إذ فهم معنى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ تَابَ﴾ أي ندم وأن التواب (هو النادم) . . والتساؤل بداهة من الذي يقع في الندم أهو الذي اقترف الذنب ، أم الذي اتسع عفوه فشمل المخطئ بصفحه وغفرانه ، إنه رجع إلى بعض القواميس فوجدها تقول : «الندم يعقب التوبة» فظن أو أراد عمدا أن يجعل الله نادما . . والرجوع إلى القاموس دون بصر بالسياق أولا ، ودون التفات إلى الإيحاء اللغوي الذي يستشعره المتمرس بأساليب اللغة ، وهذا ما يفقده تماما المؤلف .هذا الرجوع يجعل الإنسان متعجبا كل التعجب لما يقع فيه (جاك بيرك) من أخطاء مضحكة ، فهو يقول عند قول الله ﷻ : ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٖ جَاثِيَةٗۚ كُلُّ أُمَّةٖ تُدۡعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَوۡنَ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [الجاثية:٢٨] ، يقول : إن الجاثية هي الجالسة على عاقبيها ، وهذا هو المدلول اللغوي لكلمة جاثية .ولكن هذا المدلول لا ينطبق على اللفظ القرآني الكريم ، لأن الجثو هنا معنى مجازي يعني الخضوع والامتثال ، ومثل هذا المعنى هو الذي يفد إلى الذهن مباشرة ، ولكن أي ذهن ؟ أنه ذهن الخبير البصير بالأساليب العربية .

ومن المضحكات ما قاله في تفسير قوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف:٤] ، حيث قال : إن معنى أم الكتاب ، والدة الكتاب ، وكأن الكتاب مولود بشري له أم ، فإذا كان هذا هو المستوى اللغوي للأستاذ فيجيز لنفسه أن يتعرض إلى تفسير أفصح كتاب في لغة الضاد ، فالذي يقول : إن «أم الكتاب» معناها والدة الكتاب لا يحق له أن يتباهى بسعة معارفه ، بل كان الإلزام أن يعترف بالقصور .

وقد حاول أن يلصق البطش والجبروت بفاطر السماوات والأرض ليقرر أن

الإله في الإسلام باطش متجبر ، وليس بالرحمن الرحيم ، مع أن آيات الرحمة في الكتاب المبين أكثر من أن تحصر وإن بطش الباطش لا ينزل إلا بالعتاة المتجبرين ممن عصوا الله فأهلكوا الحرث والنسل ، ولكنه يروج لمقولة مغرضة تدعي أن المسيحية وحدها دين المحبة والرحمة ، وأن البطش والجبروت لهما موضعهما في شريعة الإسلام ، مع أن الجزاء العادل مقرر في جميع الأديان وقد قال الله ﷻ عن التوراة : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ [المائدة:٤٥] ، ولا يوجد في الدنيا قانون يهمل المذنب ولا يؤاخذه بما اقترف ، ولو تم ذلك لفسدت السموات والأرض وتحول المجتمع البشري إلى غابة وحوش يفتك فيها القوي بالضعيف [(١)] .

كل هذا يدلنا على الروح العدائية التي يتناول بها المستشرقون الدراسات الإسلامية ، ويدلنا على تعمد تجريح الحقائق التاريخية بتجنيات مباشرة . وهناك مستشرقون كثيرون حذوا نفس الطريق الذي سار فيه من قبلهم ، ونقتصر فقط لبعض العرب الذين كانوا شديدي الحقد على الإسلام والمسلمين ومنهم عزيز عطية سوريالي مصري قبطي ، وفليب حتى لبناني نصراني ، وهذا الأخير من ألد أعداء الإسلام ، وهو يتظاهر بالدفاع عن القضايا العربية في أمريكا ، وله العديد من الكتب منها «تاريخ العرب» وهو مليء بالطعن في الإسلام والسخرية من نبيه ، وكله حقد وكراهية . وكذلك مجيد قدوري نصراني عراقى متعصب «حاقد على الإسلام وهناك إخوان لهم آخرون يمدونهم من الغي ، ولا يقصرون [(٢)] .

---

(١) انظر : محمد رجب البيومي ، حول إعادة قراءة القرآن ، المنهل العدد٦٢٥ .

(٢) وهناك عدد آخر كبير من المستشرقين كانوا شديدي التعصب ضد الإسلام منهم فينسينك ، وكينيث كراج الأمريكي ، ولوري ما سينيون الفرنسي ، وماكدونالد الأمريكي ، وزويمر الأمريكي ، وإلفردكيوم الإنجليزي ، ومرجليوث الإنجليزي ، ونيكولسون ، وغيرهم وكلهم شديد التعصب ضد الإسلام ومن محرري دائرة المعارف الإسلامية .

وهكذا نجد أن الأهداف الدينية والسياسية عند المستشرقين تتلخص عندهم فيما يلي :

١ـ تشكيك المسلمين بنبيهم وقرآنهم وشريعتهم وفقههم ، ففي ذلك هدفان ديني واستعماري .

٢ـ تشكيك المسلمين بقيمة تراثهم الحضاري ، يدعون أن الحضارة الإسلامية منقولة عن حضارة الرومان ، ولم يكن العرب والمسلمون إلا نقلة لفلسفة تلك الحضارة وآثارها ، لم يكن لهم إبداع فكري ولا ابتكار حضاري ، وكان في حضارتهم كل النقائص ، واذا تحدثوا بشيء من حسناتها ـ وقليلا ما يفعلون ـ يذكرونها على مضض مع انتقاص كبير .

٢ـ إضعاف ثقة المسلمين بتراثهم ، وبث روح الشك في كل ما بين أيديهم من قيم وعقيدة ومثل عليا ، ليسهل على الاستعمار تشديد وطأته عليهم ، ونشر ثقافته الحضارية فيما بينهم ، فيكونوا عبيدا لها ، يجرهم حبها إلى حبهم أو إضعاف روح المقاومة في نفوسهم .

٣ـ إضعاف روح الإخاء الإسلامي بين المسلمين في مختلف أقطارهم عن طريق إحياء القوميات التي كانت لهم قبل الإسلام ، وإثارة الخلافات والنعرات بين شعوبهم ، وكذلك يفعلون في البلاد العربية ، يجتهدون لمنع اجتماع شملها ووحدة كلمتها بكل ما في أذهانهم من قدرة على تحريف الحقائق ، وتصيد الحوادث الفردية في التاريخ ليصنعوا منها تاريخا جديدا يدعو إلى ما يريدون من منع الوحدة بين البلاد العربية والإسلامية ، والتفاهم على الحق والخير بين جماهيرها [١] .

---

(١) انظر لمزيد من الاطلاع الدكتور مصطفى السباعي ، الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ١٣٩٩/ ١٩٧٩ ص ٢٣ وما بعدها .

الفرع الثالث

الأدباء والشعراء وتأويل النصوص

الفرع الثالث
الأدباء والشعراء وتأويل النصوص

بل إن مصيبة المصائب في هذا المجال تتجلى أكثر عند الأدباء والشعراء الذين لهم تجاوزات في التطاول وفي التقول على الله فيما لا يعلمون وسنذكر بعض سخافتهم وخوائهم لتتجلى لنا الصورة وضوحا أكثر فأكثر ، وسنقتصر على رأس الحربة عند هؤلاء وهو علي أحمد سعيد أسير المعروف بأدونيس في كتابه الثابت والمتحول حيث يقول : «الأخلاق التقليدية هي التي تعيش الخوف من الله ، وتنبع من هذا الخوف ، الأخلاق التي يدعو إليها جبران هي التي تعيش موت الله» [(١)] ، يظهر أن أدونيس لا يخاف الله ؛ لأن الخوف من الله خلق عظيم لا يقدر عليه الرجل ، لأنه لا ينبت في الثقافة الرمادية ، ولو كان أدونيس مع الذين يخافون الله ، فسيكون آمنا مطمئنا ، وإذا كان مع الذي لا يخافه ، فلن يكون كذلك .

ثم إنه ليس هناك أخلاق تعيش موت الله ، بل هناك أخلاق الوجوه الرمادية مثل وجه جبران وأدونيس وبوجدرة [(٢)] وسميح القاسم [(٣)] والماغوط [(٤)] والسياب [(٥)] وأنسي الحاج [(٦)] ونزار قباني [(٧)] ومعين بسيسو [(٨)] وتوفيق زياد [(٩)] ومحمود

---

(١) الثابت والمتحول٣ صدمة الحداثة ص ١٧٨ وما بعدها .

(٢) في رواية ألف وعام ص ١١و١٢ .

(٣) ديوان سميح القاسم ص٤١٧ .

(٤) في الآثار الكاملة لمحمد الماغوط ص ٢٦٥ .

(٥) ديوان السياب ص ١٤٧ .

(٦) مجلة الناقد العدد ١٨ .

(٧) في الأعمال الشعرية ج٢ص٤٤٢ .

(٨) الأعمال الشعرية ص٣٤١و٤٤٠ .

(٩) ديوان توفيق زياد ص٥١٣ .

درويش [1] وغيرهم . . .الأخلاق الحداثية هي التي تعيش الرعب المجسد فيمن يخاف الله ، وتنبع من ذلك الخوف ، وجبران لا يدعو إلى أخلاق تعيش موت الله ، بل يدعو إلى أخلاق تعيش الرعب من الله .

ويقول أودنيس في نفس المصدر صفحة ١٣٦وما بعدها . «الله والأنبياء والفضيلة والآخرة ألفاظا رتبها الأجيال الغابرة وهي قائمة بقوة الاستمرار لا بقوة الحقيقة ، والتمسك بهذه التقاليد موت والمتمسكون بها أموات ، وعلى كل من يريد التحرر منها أن يتحول إلى حفار قبور ، لكي يدفن أولا هذه التقاليد ، كمقدمة ضرورية لتحرره» .

نقول لهذا المدعي : إن كل لفظ يحمل معنى وضع له ، فلفظ الجلالة ، الله تعالى يحمل معنى يدركه من يؤمن به ، ولا يدركه من لا يؤمن به ، بينما الخالق يدرك معناه المؤمن وغير المؤمن ، ولو أن يكون الخالق الكون الطبيعة . . ولو أن يكون ظهور أشياء واختفاء أشياء خلقا وموتا بمنطق الماديين والشيوعيين .

الأنبياء لفظ يحمل معنى له واقع في الذهن ، وواقع خارج الذهن ، ولو أن يكون النبي زعيما مجرد زعيم كمسيلمة الكذاب مثلا ، الأنبياء في التاريخ رجال شهد لهم التاريخ فأنصفهم ، وشهد لهم تاريخ آخر فظلمهم ، إن حاجة الناس إلى رسل يبلغون الناس دين الله تعالى مسألة بديهية تعني العدل والرحمة من الله لعباده ، بحيث لم يتركهم هكذا دون أن يبين لهم ما ينفعهم وما يضرهم ، وبه كانت بعثة مسألة بعثة الأنبياء والرسل عقلا واجبة باستقراء واقع الإنسان . .

إن التحرر بمنطق أدونيس يقتضي الكفر بالله ، أو بالأحرى حتى لا يغضب علينا من يسعى إلى إيجاد معان وأبعاد جديدة لكلمات الكفر والإلحاد والشرك ، وكذلك الإيمان والإسلام والتطرف والاعتدال والأصولية بهدف أن لا تكون عامل تفرقة

---

(١) ديوان محمود درويش ص٢٤وص٢٦٤ .

بين أصحاب الأديان ، وحتى لا يغضب علينا أصحاب أدونيس، فإن إنكار وجود الله ورفض النبوات والآخرة والفضيلة غير السبيل إلى التحرر [١] .

هذه الأقوال لم يعد يقول به إلا ماركسي سطحي ، أو مثقف ظلامي ، أو حداثي تقليدي . . فليس عزيزا على من يسبون ربهم ورسلهم أن يأتوا أفظع مما أتى به من سخيف الكلام وبذيء القول ، فهذا ليس عبقرية ، يستطيع كل إنسان أن يأتي بمثله وبأقبح منه ، وعليه لا يكون الارتفاع إلى مقام الإنسانية بهذا الأسلوب ، الارتفاع يكون بسلوك الحجة والبرهان وملك ما يفيد الناس وينفعهم ، وليس بملك ما يضرهم ويهينهم ويحقرهم . .الله يحمل كشيخ يموت .الله الحي الذي لا يموت ينزله أدونيس منزلته ، فهل يعقل أن تتساوى منزلة أدونيس ومنزلة من لا يموت؟الجملة بها كاف التشبيه وهي أداة ، فالله تعالى ، «أي هو مشبه» والشيخ مشبه به ، ووجه الشبه ، الموت «أي يموت» فهل تسلم الجملة لغة ؟ كلا .لو كان بها لفظ اله ، والإله هو المعبود مطلقا ، واللفظ مشترك يستعمل لله تعالى كما يستعمل للحجر والصنم والناس والهوى . . . ، لجاز ، انظر إلى أناس نصبوا أنفسهم آلهة وهم بشر قدسهم الناس وعبدوهم ، ماتوا كالفراعنة ، فلو غاب لفظ الجلالة لسلمت الجملة لغة ، لأن لفظ الجلالة ليس لفظا مشتركا ، ليس لفظا يصلح للتشبيه ، لأنه مستقل لفظا معنى وواقعا ، لا يلتصق به غيره من الألفاظ التي تنزله منزلة لا يستحقها ، فالله اسم الذات ، اسم لواجب الوجود ، ومن يشترك معه في هذه الصفة ؟لا أحد .

ومن خلال الاقتصار على بعض هذه النماذج السالفة الذكر نجد أن هؤلاء المتغربين يزعمون بأن الدين من رواسب الماضي لم يعد ملائما للحياة الراهنة فصاروا يرددون مقولة أن بناء الأمة يقوم على عناصر قد يوجد الدين من ضمنها وقد لا يوجد [٢] .

---

(١) انظر : في الثابت والمتحول ج٢ ص٢١٤ .

(٢) علي أومليل ، التسامح هل هو مفهوم محايد ؟ ضمن كتاب التسامح الثقافي ص ١٠٧ .

ويقول آخرون : «إننا مطالبون بالتخلص من تراكمات الماضي ، وما تربينا عليه لتحقيق ما نتمنى»[١] .

والبعض الآخر يتساءل تساؤلات : «ما للدين ونظام المجتمع ؟ ما للدين والاقتصاد ؟ ما للدين وعلاقات الفرد بالمجتمع وبالدولة ؟ وما للدين والسلوك العلمي في واقع الحياة ؟ ما للدين والحياة ؟ وما للدين والواقع الذي يعيشه البشر على وجه الأرض؟»[٢] ومثل هذا الكلام هناك العديد من المقالات التي تدعو صراحة إلى العلمانية ، وتنادي بعزل الدين ، وإبقائه في حدود ضيقة في الشعائر التعبدية فقط .

ويطول بنا المقام في ذكر ما عمله أولئك المستغربون أمثال الدكتور طه حسين الذي قال : «إذا كانت الرابطة الشرقية سخافة لأنها تقوم على أصل كاذب ، فإن الرابطة الدينية وقاحة ، فإن أبناء القرن ، القرن الرابع عشر الهجري العشرين الميلادي أكبر من أن نعتمد على الدين جامعة تربطنا»[٣] .

وأمثال الزعيم سعد زغلول ، ومحمد أحمد خلف الله ، وعبد العزيز فهمي باشا ، وأحمد لطفي البشير ، وجورج طرابيشي ، ومحمد أركون ، وعبد الحميد الشرفي ، وصادق العظم ، وإسماعيل مظهر ، وفؤاد زكريا ، ونجيب محفوظ ، وأنيس منصور ، ونصر أبو زيد وعبد الله العروي والجابري وغيرهم كثير .

وفي نظرة إلى واقعنا الحالي ، ولا يحتاج الإنسان إلى كبير جهد ليدرك أن الواقع المعاصر للمسلمين هو أسوأ ما مر بهم في تاريخهم كله ، ولقد خيل لبعض المستضعفين ، المنهزمين أمام الحضارة الغربية ، الذين استعبد الغزو الفكري قلوبهم

---

(١) عبد الرحمن الزنيدي : العصرانيون العرب والتسول الثقافي .

(٢) محمد قطب ، هل نحن مسلمون ؟ص ١١٠ .

(٣) الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ٢/ ٢٢٨ .

وأرواحهم ـ خاصة عبدة التفسير المادي للتاريخ ـ أن ضعف المسلمين وتأخرهم كان نتيجة حتمية لتمسكهم بالإسلام ، وأن الإسلام لم يعد صالحا لمواكبة التطور الحديث ، بل صار معوقا ينبغي طرحه والبحث عن بديل منه ، والبديل هو الحضارة الغربية ، ويلح المستشرقون وتلامذتهم على هذا المعنى في كتاباتهم التي يهدفون بها إلى تسميم قلوب المسلمين وأفكارهم ليتخلوا عن دينهم ، كما يمثل الواقع السيئ الذي يعيشه المسلمون نقطة «تشويش» تحرف مسار الحق ، فتجعل الناس يصدقون هذه الأباطيل كأنها حقيقة ، وينظرون إلى الحقائق كأنها أساطير !

وهذه الموجة الجديدة من التضليل والتحريف والخداع ، دفعت كثيرا من الأهواء وأدعياء الفكر والثقافة إلى التمرد على الثوابت والتطاول على الحرمات الشرعية ، والنقد المتطرف والمتشنج لكل ما هو تراث إسلامي ، فتساقط فيها بعض البسطاء المبهورين ببريق الحرية وبعض أنصاف المثقفين الذين غرهم تعالم بعض المتفيقهين ، فتحولت العقلية الانهزامية والهشة بعد الاغترار بتلك الشبهات إلى عقلية متشنجة تدعي الشجاعة والجرأة في نقد ثوابت الأمة .

وهكذا نجد أنفسنا إزاء تأويل عبثي جعل لكل قارئ قراءته غير البريئة ، أي الذاتية المنفلتة من القواعد والضوابط ، فكانت الثمرات المرة واحدة ، انفلات التأويلات للنصوص الدينية من كل المعاني والأحكام التي تعارفت عليها اللغة ، ومن ثوابت وعقائد ومبادئ محكمات النص الديني .

الفئة الثانية :

القائلة بالقراءة التاريخية للنص الشرعي :

هناك فئة تدعي أن القرآن تاريخاني مرتبط بالوقت الذي نزل فيه ولا يتجاوز خطابه عصر النزول ، ولا يمتد خارجه .وهذه دعوى يفندها الخطاب القرآني وأدواته جملة وتفصيلا .وتحويل مبدأ «عالمية الخطاب القرآني» إلى مجرد دعوى قائمة

على قاعدة «الاستعلاء الديني» وهي جزء من ظاهرة برزت عند أهل الأديان كافة .

وبالعودة إلى مسألة التاريخية نقول : إن إسلام المسلم يبدأ لديه بالقرآن والسنة ، ونصوصهما وأحكامهما تفيد لديه وضعا إلهيا لا تاريخيا ، فهي مقررة للبشر كافة على مدى الزمان ، أو بالتعبير الشائع هي مقررة وصالحة لكل زمان ومكان .ومفاد كونها «لا تاريخية» أنها ليست بنت زمان صدورها ، فلم تنتجها أوضاع اجتماعية بحيث تتغير بتغيرها وتزول بزوالها ، وهي نصوص تنتمي إلى «المطلق» وتبعد عن «النسبي» وإن أي حوار يقوم على إنكار هذه النقطة من شأنه أن يفيد دعوة المسلم أن يتجاوز عن إسلاميته .

ويتفرع عن هذه النقطة ، التعليق على ما يشيع لدى فريق من المفكرين ، يعجبون من أن مفكري الإسلام ودعاته يعتمدون على وقائع نصف القرن الأول دون ما تلاه من قرون وأزمان متطاولة . أقول : إن هؤلاء المفكرين لا يدركون بعجبهم هذا ، الفارق النوعي الخطير بين الفترة الأولى تلك وما تلاها من فترات متطاولة . وهو فارق لا تفيد فيه المقارنة الحسابية الزمنية بين عدد من السنين وأعداد أخرى .

إن نصف القرن الأول يحتضن في الزمان المدة التي نزلت فيها رسالة الإسلام قرآنا وسنة ، هي مدة حياة النبي ﷺ ومدة العمل الأولى للصحابة الذين نقلوا إلينا بالأعمال و الأقوال ما أخذوه عن الرسول بمعنى أنها مدة استخلاص أصول الدين وشريعته ، وأنها الوعاء الزمني الذي يضم الأصول ، وأهميتها ترد من هذه القيمة التشريعية الأصولية ، وليس من مجرد أنها تاريخية .

وأن مفاد النظرة الإيمانية أن ما نستخلصه من أصول من هذه الفترة الأولى ، ويعتبر لدى المسلم أصولا و نصوصا غير تاريخية ، فلهذه الفكرة وضع غير تاريخي من حيث نزول الرسالة وصدور الأحكام بالقرآن والسنة ، وبما يستفاد من عمل الصحابة وأقوالهم من كشف لنصوص السنة .

أما ما تلا ذلك من قرون وأزمان فهي تجارب من تجارب التاريخ قام بها رجال من الرجال ، وهم بشر من البشر ، وهم نظم من النظم ، وهي مما يمكن إعمال أدوات البحث التاريخي فيها جميعا .

وبهذا المنطق نفسه لا وجه للعجب من أن نوعا من صراعات الزمان القديم لا يزال يثور بيننا الآن ، وأن الملاحظات التي يمكن إبداؤها ، أن استصحاب نصوص القرآن والسنة عبر الزمان والمكان ، لا يعني جمود الأحكام المستخلصة منها ولا يعني خمود روح التجديد في إدراك الأحكام ، والكثيرون منا لم يعودوا يدركون الفارق بين ثبات النص ، وبين تغيير الأحكام المستخلصة منه ، وتنوعها مع اختلاف الواقع المعيش زمانا ومكانا ، رغم أن هذا الفارق كان واضحا لدى الفقهاء والمجتهدين من قبل ، ورغم أننا حتى اليوم نقبل التمييز بين النص الثابت وتفسيراته المتغيرة حتى في النصوص الوضعية التي تقبل التغيير بتغير الأحداث .

إن النظرة الإيمانية التي تتمسك بثبات النص ، تعبّر بالنصوص على الزمان وتستخلص منها الأحكام وكأنها نصوص أبلغت للناس في يومهم هذا ، ويأتي التجديد في ذلك الأحكام بالاستدلال والاستنباط والاجتهاد في فهمها مطبقة على الواقع المعيش ، وفقا لمناهج أصول الفقه وما تؤكد عليه هذه المناهج من مقاصد التشريع في جلب المنافع ودفع المضار ، ولا يتسع المجال لبيان أوسع في هذه النقطة . ولكن ما تلتزم الإشارة إليه أن إخضاع النص للتاريخ ليس هو المنهج الوحيد لتجديد الأحكام ، وان المنهج التاريخي في التعامل مع النصوص ليس هو وحده الصائب ، وأن «لا تاريخية النص» لا تعني جمود الأحكام المستخلصة منها ، وهذا أمر يدركه من له إلمام بعلوم الفقه وأصوله ، ومن تابع حركة الفقه الإسلامي من العراق وفارس حتى المغرب و الأندلس ، في ظروف اجتماعية وأساليب إنتاج جد مختلفة عن ظروف الحجاز وأساليب إنتاجه .

ومن هنا يمكن أن ندرك الفروق بين ثبات النصوص وتغير الأحكام بتغير الواقع المعيش ، والفروق بين لا تاريخية النص وتاريخية الفقه الآخذ عن النص والمطبق لأحكامه على الواقع المعيش والفروق بين ابتعاد النفي عن التاريخ بحسبان النص وضعا إلهيّا ، وبين تبعية الفقه للتاريخ بحسبانه نتاج بشر في ظروف تاريخية متغيرة ، بما يمكن من إعمال أدوات التاريخ في تفهم حركة الفقه .

ولهذا يمكن أن نفهم كيف نهج الإمام الطوفي وهو فقيه حنبلي نهجه التجديدي الرصين ، وليس صحيحا أن الطوفي قال : انه إذا تعارض النص مع المصلحة وجب تقديم المصلحة ، بما يفيد جواز إهدار النص الثابت .

إنما توسل الطوفي إلى المصلحة من خلال النصوص ، كان يشرح الأربعين حديثا النووية ، وعند كلامه عن الحديث الثاني والثلاثين القائل بألا ضرر ولا ضرار ، أسهب في الشرح موضحا منزلة رعاية المصالح جلبا للمنافع ودفعا للمضار ، وبحسبان أن هذا القصد التشريعي هو ما يتحقق به أعمال النصوص جميعا ، فتفسر في ضوئه ، ومراعاة المصلحة لديه لا يعني الافتئات على النص ولا إلغاءه ، وإنما يعني تفسيره على ضوئها بالتخصيص والتقييد ، على ما يعرف المشتغلون في هذا الميدان .

وإذا جاز وحسن إعمال المنهج التاريخي في تكشف حركة الفقه وارتباطه بالأوضاع الاجتماعية المتغيرة عبر العصور ، فلا يجوز في نظر الفكر الإسلامي إخضاع القرآن والسنة لهذا المنهج لأنه يقوم على تضاد حادٍ مع الإسلام وجانب العقيدة والإيمان .

لذلك لا يحتاج القارئ إلى كبير تأمل حتى يدرك مدى بطلان الأقوال التي تقول بالتاريخية فإن كل مسلم ملتزم بأقل مقتضيات الإيمان يعلم تمام العلم بأن هذه الشريعة جاءت لتنظيم حياة البشر إلى أن تقوم الساعة وأنها صالحة لكل زمان

ومكان ، ولذا كانت خاتمة الشرائع التي جاءت قبلها ومهيمنة عليها ، قال تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾.

[المائدة:٤٨]

وكانت كاملة في تشريعاتها وأحكامها العقائدية والسلوكية والأخلاقية لا يعتريها نقص ولا تحتاج إلى مزيد قال تعالى : ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا ﴾ [المائدة:٣] .

وكانت شاملة بأحكامها الثابتة والمرنة لجميع نشاطات البشر ومتغيراتهم إلى أن تقوم الساعة ، قال تعالى : ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ [النحل:٨٩] ، لأنها من عند خالق البشر الذي يعلم ما يؤول إليه حالهم في كل زمان ومكان : ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك:١٤] ، وقال : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ [الحديد:٤] .

وكانت واقعية في تكاليفها لا تعرف التعسف ولا العنت ، قال تعالى : ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج:٧٨] ، ومثالية في مقاصدها وأهدافها ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ [الإسراء:٩] ، وجدية في طرحها بعيدة عن الهزل واللغو ، قال تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ ﴿١٣﴾ وَمَا هُوَ بِٱلْهَزْلِ﴾ [الطارق:١٣، ١٤] ، فهل يمكن لنص تاريخي ينتهي دوره في فترة معينة ويصبح في عداد التراث أن يكون منزلا من عند الله لتنظيم حياة البشر إلى قيام الساعة ، وناسخا لكل الشرائع ومهيمنا عليها ، وكاملا لا يحتاج إلى إضافة ولا تذييل ، وشاملا لا يعتريه نقص إلى غير ذلك من السمات التي هي من خصائص النص الشرعي ، والتي تضفي عليه المرونة والتجدد والحيوية ما يجعله بعيدا كل البعد عن التاريخية والتراثية وصالحا لكل زمان ومكان [١] .

---

(١) انظر : الطاهر بن عاشور : مقاصد الشريعة الإسلامية ص ٢٩١ .

فهذه الفئة إذن والتي تقول بقراءة النص الشرعي قراءة تاريخية ، تلتقي في هدف واحد ونتيجة واحدة مع آراء أخرى تشابهها ، هدفها هو تعطيل دلالة النص ، وإلغاء الأحكام المستنبطة منه .

ونحن نلاحظ أن البعض ممن تأثروا بالنهج الاستشراقي قد سعوا إلى توظيف أسباب النزول كي يجردوا القرآن من حجيته على الناس كل الناس وعبر الزمان والمكان .

والحداثيون حاولوا إسقاط الفهم هذا على الإسلام والقرآن ، فقاموا بتفسير الإسلام في ضوء هذه النظريات التاريخية والفلسفية والاجتماعية التي تقوم على أساس مادي متعالٍ للدين ، كما نظروا للإسلام والقرآن على أنهما مقيدان بفترة تاريخية معينة لا تمتد إلى غيرها ، فالعبرة عندهم بخصوص السبب لا بعموم اللفظ [1] وهي القاعدة التي تجمع بين عموم اللفظ وبين سبب النزول ، فتفسر اللفظ العام في ضوء سبب النزول ـ عندما يوجد ـ يرفضون هذه القاعدة ، زاعمين أنها قد نشأت في «فترات الظلام الحضاري والانحطاط العقلي» [2] ، وذلك ليؤسسوا على هذا الزعم دعواهم في تاريخية أحكام وتشريعات القرآن .

بل نجد حداثيينا يستعينون ويعتمدون على بعض المنحرفين في الفرق الإسلامية ، حيث نجد اعتقاد الاثنى عشرية في القرآن الكريم هو حسب النصوص الواردة في كتبهم بأنه قد غير وحرف وزيد فيه ونقص منه ، وأنه ليس بحجة إلا بقيم والقيم هو الإمام ، وإن الأئمة اختصوا بمعرفته لا يشاركهم فيه أحد ، وأن قول الإمام ينسخ القرآن ويقيد مطلقة ويخصص عامه ، وأن للقرآن معاني باطنة تخالف الظاهر ،

---

(١) انظر : م . المصطفى البرجاوي : الحداثة بين الاستيعاب والاستلاب ، قراءة مفاهمية ونقدية ، البيان ، العدد ٢٧٤ ص ٧٧ وما بعدها .

(٢) العشماوي : معالم الإسلام ص ١٦٥ وما بعدها ، القاهرة ١٩٨٩ ، والإسلام السياسي ص ٤٣ و١٣١ و١٣٢ القاهرة ١٩٨٩.

بل وصل بهم الأمر إلى القول بتحريفه كما أفادته أمهات كتبهم ومصادرهم المعتمدة !! وأن قول الإمام كقول الله ورسوله ، وأن علمه يتحقق بطريقة الإلهام والوحي !! وأن الله تعالى خزن العلم عند الأئمة . . . فمنصب الإمامة أعلى من منصب النبي والرسول ، ويقول نعمة الله الجزائري : «الإمامة العامة التي هي فوق درجة النبوة والرسالة» (١) ، بل إن أحد «آياتهم» في هذا العصر وهو هادي الطهراني أخذ منحى عجيبا في هذا الباب إذ يقول : «الإمامة أجل من النبوة ، فإنهم مرتبة ثالثة شرف الله تعالى بهم إبراهيم بعد النبوة والخلة» (٢) ، ويردد كبار الشيعة هذه المفتريات (٣) ، ويرددها معهم حداثيون كالببغاوات .

ولذلك فإن ما يحدث في تصوري أن هناك مجموعة من المتمردين على الدين لا يحبون الله يريدون أن يصنعوا لأنفسهم إطارا موضوعيا يحتمون به ، ولذلك يقومون باستيراد فكرة الحداثة من الغرب ، ويأخذوا منها ما يتناسب مع مشروعهم الانتهازي في تدمير النسيج الإسلامي القوي وترويج وجودهم الإلحادي ، في الماضي كان المتمردون والزنادقة قلة ، ونتيجة لتمكن الدين كان يتم اجتثاثهم سريعا سواء بالعقل أو بغير العقل .

ولكن بالنسبة للعصر الحديث (٤) ، فهناك قوى كبرى في الغرب يحتمون بها ، ولا تنقصنا الشواهد والدلائل ، فارتباطات هذه القوى مع أعداء هذه الأمة مكشوفة للداني والقاصي ، والدعم الذي تقدمه لهم المؤسسات الغربية وحكوماتها سودت

---

(١) أزهار الربيع ص ١٢.

(٢) ودائع النبوة ص ١١٤.

(٣) لمن أراد الاطلاع على ذلك فلينظر ما رواه الطبرسي في كتاب الاحتجاج نقلا عن تفسير الصافي للفيض الكاشاني ج ١ ص ١٥ طبع ظهران ١٣٧٤ ، والخميني : الحكومة الإسلامية ص ٥٢ .

(٤) المراد بالعصر الحديث في موضوع البحث قرن من الزمن تبدأ تقريبا من ١٣١٧ و الموافق ١٩٠٠ إلى اليوم .

فيها الجرائد والمجلات . ومن هنا كان من طبيعة الأشياء أن يميل هؤلاء إلى الحضارة الغربية ، ويشعرون بالانتماء إليها ؛ لأنها هي التي تناسب مسلكهم ، فيجب أن يلتحقوا بها ، ومن ثم جاء الموقف متسقا مع ما يعتقدونه ، لأن من لا يؤمن بالله سيبحث ولا بد عن النسق الفلسفي الذي يمكن أن يتطور فيه ، فهم انساقوا وراء النسق الفلسفي الغربي ، واعتبروا كل ما يتطور إليه النسق الفلسفي الغربي يمثل التطور الفلسفي للعالم ، فالقضية ليست غربا و شرقا ، ولكن ما يمثل أقصى تطور للفكر الإنساني يرون تعميمه على العالم كله ، فهم كانوا متسقين مع أنفسهم حين أرادوا أن يصنعوا إطارا موضوعيا لإلحادهم وعلمانيتهم ، فالتجؤوا لآخر موضة موجودة في الغرب والتي تسمى الحداثة [1] .

فغلو أهل الأهواء الذين يتطاولون على نصوص الشريعة ، ويقدحون في ثوابت الأمة ، وفي رموزها العلمية ، ومؤسساتها الشرعية وأصبحت عندهم الثوابت الدينية محل مطالب بالمراجعة سواء فيما يتعلق بعلاقة الدين بالحياة العامة ، إذ ترفع شعارات ومطالب عزله عنها بدعاوى يذهب بعضها إلى اعتباره قد انتهت صلاحيته ، أو فيما يتعلق بمناقضة المعلوم من الدين بالضرورة كما هو الشأن بمطالب مراجعة قوانين الإرث أو قوانين تجريم التعاطي مع الخمور ، أو تجريم الإفطار في رمضان أو تجريم الشذوذ الجنسي مع ضرورة الاعتراف بالشواذ أو التطبيع معهم كنوع اجتماعي له «جميع الحقوق» ، وكل هذا تحت شعارات الحريات الفردية .

لقد ولغ هؤلاء في مستنقع التبعية ، وراحوا يروجون لفكر الغرب وثقافته باسم التحضر والتسامح والانفتاح .

اعتمد على هذا المنهج في نقد النصوص الكتابية من التوراة والإنجيل ، وأثبت

---

(١) محمد مبروك : حداثة أم حداثيون نظرة في السياق الغربي ؟

بشرية تلك النصوص ، ثم قام البعض بنقل هذه المعايير النقدية هنا إلى دائرة التشريع الإسلامي بهدف إثبات بشرية القرآن .

وقد تغنى بهذا المنهج ، وأكثر الدندنة حوله بعض أبناء المسلمين المفتونين ، فتقمصوا مقولة الغرب ومناهجهم ، وأخذوا بعنقها ، ووظفوها في مختلف قضايا الفكر الإسلامي ، جريا وراء فتنة روح العصر وتيارات التجديد والتنوير والتغيير ، واتخذوا من الغرب ، ومنظومته الفكرية والاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية والقانونية ، المرجعية العليا والمطلقة ، فركبوا بحر المجازفة والمخاطرة مع العلم بالعاقبة .

يقول الأستاذ علال الفاسي عن هذه الفئة : «وإنك لتجد فئة من أعظم حملة الشهادات المسلمين لا يعرفون شيئا عن ماضي بلادهم القريب ، بل لا يعرفون شيئا عن مجتمعهم ، لا عن أعرافه حسنها وقبيحها ولا عن تراثه الشعبي وآدابه ، فضلا عن مجده وثقافته وشريعة دينه» [1] .

واليوم يواجه نفر من مثقفينا المتغربين النص الديني الإسلامي ، بما واجه به فلاسفة التنوير الغربي [2] ، النص الديني في اليهودية والنصرانية ، داعين إلى «تاريخية» معاني وأحكام القرآن الكريم ، باعتبارها معاني وأحكامًا تجاوزها الواقع الذي تطور وعفا عليه التاريخ ! والقول بأن ما جاء به القرآن الكريم من أحكام وتشريعات ، مهما كان حجمه ، هو«تاريخي . . وتاريخاني» ، أي أنه كان صالحا لتاريخ نزول هذه الأحكام ، ثم نسخ التطور التاريخي والمتغيرات الواقعية هذه الصلاحية ، فلم يعد في هذا القران الكريم معنى خالد . .بل لقد عمموا هذه التاريخية لتشمل حتى العقيدة . .ومنظومة القيم . .ودلالات القصص القرآني .أي

---

(١) دفاع عن الشريعة ص ٨٦ .

(٢) في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين .

أن محاولتهم هذه قد فاقت محاولة العلمنة باختزال الشريعة في آيات قليلة . . للأحكام ، عندما وصلت إلى نسخ كل الإسلام ، بدعوى عموم التأويل والتاريخية في كل ما جاء به هذا الدين .

ومن أول من نشر فكرة تاريخية النص القرآني المستشرقون الذين من خلال هذه الفكرة حاولوا أن يروجوا عدة شبهات ، ويعد من أخطر الوسائل التي يتخذونها ذريعة للتحلل من أحكام الشريعة والتمرد عليها ، وذلك للإجهاز على الثوابت والقطعيات ، القول بالقراءة التاريخية للنص الشرعي ، وخلاصته أن النص الشرعي ورد في فترة تاريخية معينة لها واقعها المعين ، وقد ورد النص لمعالجة ذلك الواقع ، فإذا تقدم التاريخ وانتهى ذلك الواقع يجب أن ينتهي معه مدلول النص الذي جاء لمعالجته ، ويصبح النص نصا تاريخيا كواقعه الذي جاء لمعالجته ، وحينما يقرأ ينبغي أن يقرأ كنص تاريخي بمدلوله ولفظه [(١)] .

والمستشار محمد سعيد العشماوي ، هو من يدعو إلى ربط أحكام القرآن الكريم وتشريعاته بأسباب النزول ، وصولا إلى الادّعاء «بوقتية أحكام القرآن الكريم» فيقول : «فأحكام التشريع في القرآن ليست مطلقة ، ولم تكن مجرد تشريع مطلق ، فكل آية تتعلق بحادثة بذاتها ، فهي مخصصة بأسباب التنزيل ، وليست مطلقة ، وكل آيات القرآن نزلت على الأسباب ـ أي لأسباب تقتضيها ـ سواء تضمنت حكما شرعيا أم قاعدة أصولية أم نظما أخلاقية ، إنها أحكام مؤقتة ومحلية ، تنطبق في وقت محدد وفي مكان بعينه . . وبوفاة الرسول ﷺ انتهى التنزيل ، وانعدم الوحي ، ووقف الحديث الصحيح ، وسكتت بذلك السلطة التشريعية الإلهية» [(٢)] فاكتمال

---

(١) نصر حامد أبو زيد ، مفهوم النص ، وقد أعاده في كتابه : الفكر الديني بين إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة ص ٥ و٦ و٨٦ و٨٩ ولكن بأسلوب آخر .

(٢) معالم الإسلام ص ١١٢ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، والإسلام السياسي ص ٤٤ وجواهر .

الوحي والتشريع عنده «انعدام» .

والدكتور نصر حامد أبو زيد ، ينطلق إلى هذه التاريخية ، التي تنسخ كل ما جاء به القرآن الكريم ، من تطبيقه للمادية الجدلية والتاريخية على هذا القرآن . . فهذه المادية ترى «الفكر» انعكاسا «للواقع» ، ومن ثم متغيرا بتغير الواقع الذي أفرزه ، فالفكر هنا تاريخي ، ليس فيه ثبات[1] .

ولذلك لم يتردد نصر أبو زيد في إعلان تاريخية وتاريخانية مفاهيم ومعاني القرآن ، وفي تعميم هذه التاريخية على كل ما جاء في هذا القرآن من مفاهيم وأحكام . .من العقيدة . .إلى الأحكام التشريعية . .إلى القيم والأخلاق . .وحتى القصص الذي ورد في هذا القرآن . .وبنص وصريح عباراته : «إن القرآن خطاب تاريخي ، لا يتضمن معنى مفارقا جوهريا ثابتا له إطلاقية المطلق . .وليس ثمة عناصر جوهرية ثابتة في النصوص . . ينطبق هذا على النصوص التشريعية ، وعلى نصوص العقائد والقصص . . إن النصوص الدينية قد «تأنسنت» منذ تجسدت في التاريخ واللغة . . وهي محكومة بجدلية الثبات والتغير ، فالنصوص ثابتة في «المنطوق» متحركة متغيرة في «المفهوم» . . »[2] .

وهكذا حدثت محاولة علمنة القرآن والإسلام ، بمركستهما ، وتطبيق المادية الجدلية عليهما . . فإذا كان الواقع أولا . . والواقع ثانيا . . والواقع أخيرا . . ولا شيء غير الواقع . . فالقرآن نص بشري ، الواقع هو فاعله ومنتجه . .وهو منتج ثقافي للواقع ومفعول له . . ولأن الواقع متغير دائما وأبدا ، فإن ما في هذا القرآن من مفاهيم ـ عقدية . . وتشريعية . . وأخلاقية ـ هي تاريخية ومتغيرة ، وليس لأي منها

---

(١) انظر نقد الخطاب صفحات ٩٩ ، ١٠٩ ، ٢٠٠ ، ٢٢١ ، طبعة القاهرة عام١٩٩٢ .ومفهوم النص ص ٢٧ ، ٢٨ ، ١٤ ، القاهرة ١٩٩٠ .

(٢) نقد الخطاب الديني ص ٨٢-٨٤ .

حظ من الثبات والخلود والإطلاق . . فقط يظل النص ثابتا ، لكنه عاطل من المفاهيم الثابتة . .فكل المعاني والمفاهيم القرآنية وفق هذا المنهج المادي ـ منسوخة ـ قد أحيلت إلى الاستيداع .

وحتى يخفف نصر أبو زيد من وقع هذه «الاجتهادات» على قرائه المسلمين ، قال لهم: إن هذه التاريخية لا «تعدم» المعاني القرآنية ، وإنما فقط تجعلها «مجازا» بعد أن كانت «حقائق» . .فهي ـ أي التاريخية ـ «تحرك دلالة النصوص ، وتنقلها في الغالب من الحقيقة إلى المجاز» (١) .

وحتى لا يأسى هؤلاء القراء على عقائدهم الإسلامية ، التي أصبحت مجازات ، لا حقائق ، يقول لهم نصر أبو زيد : إن هذه العقائد لم تكن إلا إفرازا للأساطير . «وبنص عبارته : «إن العقائد هي تصورات مرتهنة بمستوى الوعي وبتطور مستوى المعرفة في كل عصر . وإن النصوص الدينية قد اعتمدت في صياغة عقائدها على كثير من التصورات الأسطورية في وعي الجماعة التي توجهت إليها النصوص الدينية بالخطاب» (٢) .

في ضوء ذلك فإننا نقرر بوضوح أن العبث بالنصوص الشرعية ، المتمثلة في القرآن والسنة على وجه التحديد ، ينبغي أن يظل بمنأى عن الذين يتذرعون بحرية التعبير أو البحث ، ويروجون لدعاوى تستهدف تعطيل النصوص وإجهاضها باسم تاريخية النص ، أو نسبية الأحكام الشرعية ، أو غير ذلك من مداخل العدوان على عقيدة المجتمع وضميره .

بذات القدر من الوضوح نقول : بأن الاجتهاد المقبول والمشروع في النص الشرعي ، هو فقط الذي ينطلق من الالتزام به ، ويعمد إلى وضعه في إطاره

---

(١) نقد الخطاب الديني ص ١٩٨ .

(٢) إهدار السياق في تأويلات الخطاب الديني ، مجلة القاهرة ، يناير ١٩٩٣ .

الصحيح ، ليستخلص منه أقصى طاقة ممكنة تسهم في إنهاض المجتمع وتقدمه ، وصلاح أمر الخلق في الدنيا والآخرة ، وكل اجتهاد معاكس يستهدف ضرب النصوص الشرعية وتقويض بنيانها لا يدخل في حرية البحث ، وإنها يقع في المحظور الذي يتعين على المجتمع أن يمنعه ويحرمه ، خصوصا إذا كان الدستور ينص على أن الإسلام دين الدولة .

إذ في مثل هذه الحالة الأخيرة ، لا يعد العبث بالنصوص عدوانا على عقيدة الأمة فقط . .ولكنه يصبح أيضا عدوانا على الدستور والنظام العام في البلاد .

نسخ الأحكام :

مفهوم النسخ في القرآن :

في الحقيقة الاتجاه بين جميع العلماء المحدثين أنهم ضد المعنى الذي شاع بين المتأخرين من المفسرين من أن النسخ ، بمعنى إبطال آيات في القرآن ، موجود . . والشيخ الفقيه المؤرخ الأستاذ الخضري رفض النسخ رفضا باتا ، وقال : لا يكون إلا تخصيص عام ، أو تقييد مطلق أو تفصيل مجمل . .والشيخ رشيد رضا فعل هذا بما هو أوضح ، و تكلم عن آية : ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة:١٠٦] ، فبين أن الآيات : تكليفية وتكوينية .وإن الذي تنسخه آية سورة البقرة هنا هو الآيات التكوينية ، وليست هناك آيات تكليفية نسخت بهذه الآية . .ومعنى التكوينية معروف وهو خوارق العادات التي كان يؤيد بها الأنبياء ، وهي التي تتغير بتغير الأزمنة . .إما الآيات التكليفية فلم يعرف في تاريخ النزول ولا في تاريخ التشريع أن حكما نزل في مكة ثم نزل في مكة نفسها حكم ناسخ له .القرآن لم يعرف ذلك . .

فإذا ، الكلام باطل ، ولا توجد أحكام بطل معناها .

بالنسبة لسياق آية : «مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا » لا يفيد السياق بأن القضية قضية نسخ شرائع سابقة بشريعة جديدة ؟

السياق قاطع بأنه لا مكان للقول بالنسخ التكليفي هنا . .والشيخ رشيد رضا ذكر هذا الموضوع ، فالكلام في آية : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة:١٠٦] ، هو كلام عن القدرة وليس عن إحكام تكليفية وإلا قال : «ألم تعلم بأن الله عليم حكيم ، مثلا بدل قدير» .

إن النسخ بمعنى المحو والإزالة والإبطال والإعدام والتغيير والتبديل ، لا يمكن أن يتطرق إلى أي من مباني القرآن أو أي من معانيه وأحكامه . . فلماذا إذا شاع عند جمهور غفير من علماء الإسلام وعلى امتداد حقب طويلة من تاريخ الإسلام أن هناك نسخا بهذه المعاني قد حدث في القرآن الكريم ؟

لقد انطلق الذين قالوا بحدوث النسخ ـ بمعنى المحو والإبطال والإزالة والإعدام والتغيير والتبديل ـ في القرآن الكريم من فهمهم لآيتين من آيات القران :

أولاهما : آية سورة البقرة : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾.

والثانية : آية سورة النحل : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [النحل:١٠١] ، لقد انطلقوا من فهمهم لهاتين الآيتين فقالوا : إن آية سورة البقرة تتحدث عن النسخ .

وإذا كان المصدر الأول لتفسير القرآن هو ذات القرآن . فان الأدلة القرآنية ـ نعم القرآنية ـ الشاهد على خطأ هذا الفهم وتهافت هذا الاستدلال كثيرة وقاطعة على أن المراد بالنسخ والتبديل في هاتين الآيتين لا علاقة له ـ من قريب أو بعيد ـ بمفهوم النسخ الذي تأسس عليهما في تراثنا والذي صار «علما» من علوم القرآن الكريم . . وعلى سبيل المثال ـ لا الحصر ـ فإن كلمة «آية» ـ المفردة ـ قد وردت في القرآن الكريم في أربعة وثمانين موضعا . .والمراد بها جميعها ـ ودون أي استثناء : العلامة . . والمعجزة . . والحجة . . ولم ترد هذه الكلمة «آية» ولو مرة واحدة مرادا بها جملة أو

عبارة ـ أي آية ـ من آيات القرآن الكريم . . ومن ثم فإن المراد بالآية المنسوخة ، والتي حلت أخرى محلها ـ في سورة البقرة ـ هي المعجزات المادية التي كانت حجة وعلامة للرسل السابقين . . والتي نسخت ، وحلت محلها معجزة عقلية ـ جمعت بين الإعجاز وبين ذات الرسالة ـ هي معجزة القرآن الكريم . .فلا علاقة لهذه الآية بذلك النسخ الذي فهم منها لآيات القرآن الكريم أو الأحكام التي جاءت بها هذه الآيات .

وكذلك الحال مع آية سورة النحل .فكلمة «آية» فيها ـ كما هي في كل الآيات القرآنية التي وردت فيها ـ المراد بها المعجزة . .فالله سبحانه وتعالى قد بدل المعجزات المادية ـ في الرسالات السابقة ـ بالمعجزة القرآنية . .لتناسب بلوغ الإنسانية سن الرشد . . ولتكون الحجة الخاتمة والخالدة والعالمية . .ولكن أكثر الذين لا يعلمون قد وصفوا هذا التبديل الإلهي ـ في المعجزات ـ وليس في آيات القرآن وأحكامه ـ بأنه افتراء .

ومن هنا فإن استقراء المواضيع القرآنية ، التي ورد فيها لفظ «آية» مفردة ، يقول على سبيل الحصر والقطع : أن المراد بالآية في جميع هذه المواضع هو العلامة والمعجزة والحجة .

وهذا هو موضوع حديث القرآن الكريم في سورة البقرة وسورة النحل . .ومن ثم فلا حجة للذين انطلقوا من الآيتين للقول بالنسخ حتى زعموا أنه قد وقع في القرآن الكريم بمعنى المحو والإزالة والإبطال والإعدام والتغيير والتبديل . . هكذا سقطت الحجة الأساسية التي استند إليها القائلون بحدوث النسخ بهذا المعنى– في القرآن الكريم .

ولذلك فإن سياق الآيتين ـ آية سورة البقرة . . وآية سورة النحل ـ يضيف دليلا ثانيا قاطعا على أن المراد «بالآية» فيهما هو المعجزة والعلامة والحجة . .وليس الآية ـ

بمعنى العبارة القرآنية . . ومن ثم فإن النسخ والتبديل إنما يرد فيهما على المعجزات ، وليس على نسخ الكلمات والعبارات والأحكام وتبديلها .

ولقد لمح الإمام الزمخشري ـ صاحب الكشاف ـ هذه الحقيقة ـ حقيقة إن الحديث إنما هو عن نسخ المعجزات وتبديلها ـ وليس عن نسخ عبارات القرآن الكريم أو أحكامه ، فقال في تفسيره لآية سورة البقرة : ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ «لما بين الله لهم أنه مالك أمورهم ومدبرها حسب مصالحهم من نسخ الآيات «المعجزات» وغيره ، وقررهم على ذلك بقوله : ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ ، أراد إن يوصيهم بالثقة به فيما هو أصلح لهم مما يتعبدهم به وينزل عليهم ، وإن لا يقترحوا على رسولهم ما اقترحه آباء اليهود على موسى ﷺ من الأشياء التي كانت عاقبتها وبالا عليهم ، كقولهم : ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا﴾ [الأعراف:١٣٨] ، ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء:١٥٣] وغيرها» من الآيات» بمعنى المعجزات [1] .

ولقد عقد العلامة ابن القيم فصلا في كتابه (إعلام الموقعين عن رب العالمين) فصل فيه هذه القضية . . وجعل عنوانه (فصل في تغيير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد) قال : «فالذي يتغير هو الإفتاء ، أي تنزيل الأحكام على المكلفين ، بحسب تغير أحوال المكلفين . . وليس قواعد الأحكام التي جاء بها القرآن الكريم . ولذلك ، فإن مبادئ الشريعة الإسلامية ـ التي جاء بها القرآن الكريم ـ لا تبطل ولا تزول ولا تتغير ـ أي لا يقع فيها نسخ ـ بمعنى الإبطال ، وإنما التغير حادث في الأحكام الفقهية ، التي هي اجتهادات بشرية ، تنزل مبادئ الشريعة على مقتضى متغيرات ، الزمان والمكان والمصالح والأعراف والعادات . . أي أن التغير إنما يحدث في تنزيل الأحكام وفي تعلقها بالمكلفين ، ولا

الكشاف ج ١ ص ١٣٠٣

يحدث هذا التغير في ذات الأحكام التي جاء بها القرآن الكريم . .والتي تتم في إطارها الاجتهادات المتطورة للفقهاء . فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : حكم إلهي وتشريع قرآني وفرض رباني ، لا يعتريه زوال ولا رفع ولا إلغاء . . أما تنزيله على المكلفين . . والوقائع . . والمصالح ، فهي أحكام فقهية تعتريها التغيرات والتبدلات والتطورات . وإقامة الحدود : تشريعات قرآنية لا يعتريها التغيير ولا الإزالة ولا الإبطال . . بينما الأحكام الفقهية التي تراعي وجود الشبهات التي تدرأ إقامة الحد وتنفيذها وتعلقها بالمكلفين ، هي التي يطرأ عليها التغيرات .

فكل فرائض الإسلام ـ أوامره ونواهيه ـ هي شرائع قرآنية ، لا يعتريها تغيير ولا تبديل ، وإنما التغيير حادث فقط في تنزيل هذه الأحكام ـ أي في تعلقها بالمكلفين . . فالتغيير الفقهي ، والإزالة والتبديل إنما يطال المكلف ، ومن ثم تعلق الحكم به ولا يطال المبادئ والقواعد وذات الأحكام التي جاء بها القرآن الكريم [(١)] .

ولقد تعامل الحداثيون والمتغربون والعلمانيون مع قضية النسخ ، مستغلين ذات «المنطق» الذي برر به أنصار النسخ ـ في تراثنا ـ تغيير الأحكام وتبديلها بسبب تغير الوقائع وتبدل المصالح للمكلفين .ووجدوا في بعض ما عرف «بعلوم القرآن» ـ وما هو في حقيقته بعلوم ـ مصادر جيدة للشبهات ، فأخذوا ما ورد فيها من أحاديث ضعيفة لا يصح شيء منها ما ورد في «الناسخ والمنسوخ» خاصة ، وبعض التصورات الخاطئة في تفسير «المتشابه» وبعض الروايات التي شاعت في عصر التدوين حول تاريخ القرآن الكريم ، وإعدام سيدنا عثمان للنسخ الخاصة التي كان جلها عبارة عن نسخ شخصية كتبها أصحابها لأنفسهم ليقرؤوا فيها ، فبعضهم مثل ابن مسعود التزم بكتابة السور التي أقرأها رسول الله ﷺ بنفسه إياه مباشرة . فكان

(١) إعلام الموقعين ج ٣ ص ٣و٥٨ بيروت ١٩٧٣ .

مصحف ابن مسعود يشتمل على سبعين سورة . أما ما لم يقرأه مباشرة على رسول الله فقد كان يحفظه مثل بقية قراء الصحابة ويقرؤه ويصلي به إلا ما ورد عن المعوذتين .

إن أحاديث النسخ وهي كلها ضعيفة أسانيد ومتونا ، تعلق بها هؤلاء وبنوا عليها منظومات من الأطروحات التي لا قيمة لها دون أن يكلف أي منهم نفسه عناء فحص أو تحقيق أو نقد تلك المرويات الهزيلة .

لقد تلقف الحداثيون الوضعيون اللادينيون المبدأ الخطير ليعلنوا انتصار الفلسفة المادية التي تقول بأولوية «الواقع» على «الفكر» جاعلين من «الوحي» «فكرا» .بعد أن أخضعه أنصار النسخ للتغير والتبدل تبعا لتغير الواقع والمصالح . .انطلقوا من نقطة «التقاء الأضداد» ـ انصر النسخ ـ وأنصار الوضعية المادية ـ انطلقوا يدعون إلى «تاريخية القرآن الكريم» . .أي ربطه بالوقائع التاريخية التي سادت عصر ظهوره ونزوله ، والتي جاءت آياته استجابة لها . .حتى سابقوا وسبقوا أنصار النسخ .

لقد مثل الحداثيون اللادينيون هذا الأمر على سائر مكونات القرآن الكريم ، وجاء احدهم ليعمم الحكم بالنسخ والتاريخية حتى على «القواعد الشرعية» التي جاء بها القرآن الكريم ـ وليس فقط الأحكام ـ فقال : «إن هذه القواعد قد أصبحت حكما تاريخيا ليست له قوة ملزمة أو أي آثر فعال . . وأن أحكام المعاملات ليست دائمة ، ولكنها أحكام مؤقتة ومحلية تنطبق في وقت محدد وفي مكان بعينه» [1] .

ولقد تجاسر البعض على كتاب الله بدعوى النسخ إلى القول بأن القرآن الكريم بين النقصان والزيادة فصرح بعضهم [2] بأنه حينما يذكر أن القرآن الكريم وقع فيه

---

(١) محمد سعيد العشماوي : معالم الإسلام ص ١١٢ القاهرة ١٩٨٩ .

(٢) محمد العابد الجابري في مقالته التي نشرتها جريدة الاتحاد الإماراتية في الثاني من أكتوبر ٢٠٠٥م بعنوان : «ما قيل أنه رفع أو سقط من القرآن» شهر رمضان ١٤٢٦.

بعض التحريف ، كما يؤكد ذلك في كتابه : «مدخل إلى القرآن الكريم» ويستشهد بنص لإقناع أهل السنة بالتحريف ، وهو ما نقلا عن القرطبي ، ومفاده أن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت : كانت سورة الأحزاب تعدل على عهد رسول الله ﷺ مائتي آية ، فلما كتب المصحف لم يقدر منها إلا ما هي عليه الآن [١] ، أي ٧٣ آية ، فهل هذه الرواية صحيحة؟ إنها لا تصح إسنادا ولا متنا ، فقد أورد القرطبي [٢] عن أبي بكر الأنباري الذي قال : «وقد حدثنا ابن أبي مريم عن أبي لهيعة عن أبي الأسود ، عن عروة عن عائشة ﵂ قالت : «وهذا الإسناد لا يصح لوجود عبد الله ابن لهيعة وهو ضعيف» [٣] .

وأما متنها فهو منكر ، لأنه إذا كان المقصود من تلك الرواية أن سورة الأحزاب سقط منها أكثر من النصف بسبب النسخ ، فإن النسخ لم يحدث إلا في زمن النبي ﷺ وعلى يده فقط ، ولا يصح أن يقال أنها أسقطت زمن عثمان ﵁ عندما كتب المصاحف ، وهذا الذي أشارت إليه الرواية [٤] ، لأنه لا يصح ولا يعقل أن ينسخ ذلك العدد الكبير من آيات سورة الأحزاب ، ويبقى المسلمون يتلونها إلى سنة ٢٥هـ عندما كتب عثمان المصاحف إلى الأمصار ، فهذا باطل .

القراءة المعاصرة للسنة النبوية الشريفة :

في دائرة معترك الثوابت يواجه الإسلام محاولات مستميتة للافتراء والطعن والتزييف والتلبيس من جهات مختلفة داخليا وخارجيا ، وتكمن خطورة هؤلاء في أنهم يقومون بالدور الاستشراقي العدائي ضد الإسلام ، تحت راية الفهم الصحيح المستنير للإسلام ، ومن بين ما زعموه في هذا الشأن ، زعمهم أن السنة النبوية ليس

---

(١) الجابري ، مدخل إلى القرآن الكريم ج١ التعريف بالقرآن ص ٢٢٣ دار النشر المغربية الدار البيضاء .

(٢) أحكام القرآن ١٤/ ١٠٤ .

(٣) الذهبي : الكاشف ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، الطبعة الأولى .

(٤) الشوكاني : فتح القدير ٤/ ٣٦٩ .

لها حجية ، وأن القرآن الكريم هو المصدر الوحيد للإسلام مستدلين على ذلك ببعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية . لكنها بعيدة عن الفهم الصحيح الشامل للقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة .

وعلى هذا فقد تبين من كثرة ما رددوا تلك المزاعم ، أنها لا تخرج عن شبهات عدة لا تزيد ولا تنقص ، ولكن الجديد دائما هو تقديم بعض الشبهات وتأخير بعضها وفق حاجتهم إلى إثارة الفتنة بين المسلمين ، فتارة يجادلون في حجية السنة ، وتارة في حفظ السنة ، وتارة يشككون في أحاديث السحر والذبابة وموسى وملك الموت ، وكل ما لا يوافق هواهم ولا تقبله قلوبهم ، وكلما أغلقت دونهم بابا ، راحوا يفتحون غيره .

ولما طال الجدال في هذا المضمار أرادوا أن يخرجوا السنة من ساحة المواجهة ، فدلهم هواهم إلى فكرة الاكتفاء بالقرآن الكريم مستدلين على زعمهم بأدلة من القرآن والسنة .

وهذا هو الصنيع الذي قام به المستشرقون ، حيث يذكر بعض متعصبيهم وهو «جولد تسيهر» : «أن الأحاديث النبوية في جملتها موضوعة ملفقة ، اخترعت لتبرير ما وصلت إليه المذاهب الإسلامية من أحكام ، والفرق من أفكار وآراء ، وأن القسم الأكبر من الحديث أثر من آثار جهود المسلمين في عصر نضوجهم وليس وليد العهد الأول» .

ويدعي أيضا : «أن السنة النبوية جمعت بعد وفاة الرسول ﷺ . بوقت طويل ، وأن الحديث النبوي هو نتيجة لتطور المسلمين»[1] .

---

(١) من أحسن من نقد وفضح شبه ودعاوي (جولد تسهير) الشيخ محمد الغزالي في كتابه« دفاع عن العقيدة والشريعة ضد مطاعن المستشرقين .

وهذه مزاعم جاهل بل متحامل على السنة ، وفاقد الشيء لا يعطيه .

والحداثيون والعلمانيون يحاول أكثرهم تقليد مثل هذا النموذج السيئ ، حيث أنهم لا يزالون إلى وقتنا الحاضر ، وممن تبعهم من أهل الأهواء الذين يسمون أنفسهم بالعقلانيين أو أدعياء التنوير ، أو ما يسمى بالليبراليين الإسلاميين ، يرى أركون : «أن السنة كتبت متأخرة بعد موت الرسول ﷺ بزمن طويل وهذا ولد خلافات لم يتجاوزها المسلمون حتى اليوم بين الطوائف الثلاث السنية والشيعية والخارجية ، وصراع هذه الفرق الثلاث جعلهم يحتكرون الحديث ويسيطرون عليه لما للحديث من علاقة بالسلطة القائمة .وهو يرى أن الحديث هو جزء من التراث الذي يجب أن يخضع للدراسة النقدية الصارمة لكل الوثائق والمواد الموروثة كما يسميها ثم يقول : وبالطبع فإن مسيرة التاريخ الأرضي وتنوع الشعوب التي اعتنقت الإسلام قد خلقت حالات وأوضاعا جديدة ومستحدثة لم تكن متوقعة أو منصوصا عليها في القرآن ولا في الحديث ، ولكي يتم دمجها وتمثلها في التراث فإنه لزم على المعنيين بالأمر أن يصدقوا عليها ويقدسوها إما بواسطة حديث للنبي ، وإما بواسطة تقنيات المحاجة والقياس» .

ويقول نصر حامد أبو زيد : «إن تأسيس السنة كان هم الشافعي الأول» وهو قول خاطئ في ظاهره وباطنه ، وتلك هي عبارته بنصها : «يكاد القارئ لكتابات الشافعي أن يجزم أن تأسيس السنة هم من هموم مشروعه الفكري إن لم يكن بالفعل همه الأساسي ، لذلك لا يجب أن يغيب عن بالنا المغزى العام للقب الذي أطلق عليه : ناصر السنة»[1] .

ومن الوضوح بمكان في نظرنا أن الشافعي لم يؤسس السنة ، لأن السنة هي أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته ، فإذا افترضنا أن نصر أبو زيد أخطأ التعبير ،

---

(١) الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية ص ٧ ، سينا للنشر ١٩٩١ .

وأنه قصد أن الشافعي أراد أن يجعل السيادة للسنة ، كان الجواب أن أحدًا من أئمة المسلمين وفقهائهم المعتد بآرائهم إسلاميا لم يفرط في السنة ، ولم يهمل قيد أنملة قبل الشافعي وبعده .

إن نصر أبو زيد تخلو خلفيته الإسلامية تماما من مفهوم السنة ومسيرة العمل بها وفعاليتها عند سائر فقهاء المسلمين منذ أن قالها رسول الله ﷺ ، وخلال القرون المتتابعة إلى يومنا هذا ، وإلى أن تقوم الساعة إن شاء الله .

إن أبا زيد يقول مرة : «إن الفقهاء قسموا مرويات السنة إلى نصوص قطعية هي المتواتر والمشهور . . والنصوص الظنية وهي أحاديث الآحاد» .

ثم لا يلبث الباحث أن يرجع عن رأيه وينسب هذه التقسيمات إلى الإمام الشافعي ويعيب عليه تمسكه بأحاديث الآحاد ، والدفاع عنها [1] .

ومن الوضوح بمكان أن نصر أبو زيد قد أخطأ حينما نسب هذا التقسيم إلى جمهرة الفقهاء في المرة الأولى ، وحينما نسبه إلى الإمام الشافعي في المرة الثانية ، لأن هذا التقسيم الثلاثي هو تقسيم للأحناف ، على حين يقوم جمهرة علماء السنة بتقسيمها من حيث الرواية إلى متواتر وآحاد .

كما ادعى نصر أبو زيد ـ أن السنة اجتهاد بشرى من الرسول ﷺ ، وأن الالتزام بالسنة والعمل بها يعد إهدارًا لبشرية الرسول ﷺ ، ورفعه إلى درجة الألوهية . . وهو يعيب على الشافعي أنه سوّى بين إلزام القرآن والسنة ، وهذا جهل فاضح منه ، لأن الله عز وجل هو الذي ألزمنا بذلك في آيات كثير منها قوله تعالى : ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء:٨٠] ، فهل سمع هذا الكويفر الصغير هذا النص وسمع به .

---

(١) نصر أبو زيد ص ٦٦ و٦٧ .

ولا يزال البعض على هذه الطريقة من الشغب على أهل السنة ، فيرمونهم بالتشدد والتشنج وضيق الأفق ، والظلامية والأصولية والإرهاب ، إضافة إلى طعنهم في الثوابت الشرعية والأحكام المعلومة من الدين بالضرورة .

بل إن بعضهم لا ينكرون العمل بخبر الآحاد ، لكنهم لا يرون العمل به في المجالات المهمة كمجال التشريع ، وهذا انحراف في وضع شرائط معاصرة حاكمة على السنة النبوية ، وكأن موضوعات التشريع هي المهمة دون موضوعات العبادة أو الاعتقاد أو الأخلاق .

في تقسيم السنة إلى «سنة تشريعية» و«سنة غير تشريعية» ، وعلى سوء فهمهم لهذا التقسيم ، إلا أن الإشكال الأبرز هنا أن المعيار لمعرفة «التشريعي» في السنة من «غير التشريعي» معيار مضطرب وغير محدد ، وإنما يستخدم عند كثيرين لإزاحة بعض الأحكام .

وقد ظهرت في هذه الأيام نابتة جديدة تتحدث بغيرة «مصطنعة» عن دين الإسلام ، وتزعم حرصها على تنقيح السنة النبوية ، والذّب عن سيد الثقلين ﷺ فتطاولت على صحيحي البخاري ومسلم خصوصا ، وزعمت أن فيهما أحاديث مكذوبة وروايات منكرة تسيء إلى النبي ﷺ بحجة معارضتها للقرآن الكريم تارة وبحجة مخالفتها للعقل تارة أخرى . ونحو ذلك من الحجج الواهية والتخرصات الوهمية كل ذلك تحت مظلة المطالبة بتنقيح الصحيحين وإعادة النظر في أحاديثهما .

ويأبى الله إلا أن ينصر دينه ، ويفضح تعالم الجاهلين : فتأتي الدراسات التي ينشروها لتظهر جهلا فاضحا بالسنة النبوية عموما وبالصحيحين خصوصا ، لتبرهن من جهة أخرى على جهل أولئك بأصول السنة ، وقواعد الرواية ، ومناهج المحدثين ، ومع ذلك يزعمون بكل صفاقة ومكر تدثرهم بالبحث العلمي ، والتجرد من الأحكام المسبقة . . . ونحو ذلك من الهراء الذي لا حقيقة له ولا دليل معه .

إن تكاثر هؤلاء المجترئين على التشكيك في السنة ومحاولة تحريفها يوجب على العلماء والمتخصصين في الدراسات الحديثية المبادرة للرد على مكائدهم ، وكشف عوار أولئك المحرفين ، وفضح مناهجهم النقدية المزعومة ولذلك نحذر من محاولات تنحية السنة النبوية والتقليل من دورها .

*****

الفرع الرابع

القراءة المعاصرة للاجتهاد

الفرع الرابع
القراءة المعاصرة للاجتهاد

إن العلاقة بين النص وبين الاجتهاد هي علاقة التلازم والمصاحبة ، دائما وأبدا ، وبتعميم وإطلاق ذلك .

والاجتهاد في فهم النص لإنزال أحكامه منازلها هو أمر لامناص منه مع أي نص من النصوص القطعية الدلالة والثبوت .

والاجتهاد في استنباط الجزئيات والفروع من النص ، قطعي الدلالة والثبوت ، يعني التلازم الضروري بين هذا النص وبين الاجتهاد . والاجتهاد في صياغة القواعد وتقنين الأحكام من النص ، قطعي الدلالة والثبوت أمر لاخلاف فيه .

فحقيقة الاجتهاد وجوهره ، هو الاجتهاد في شروط إعمال الأحكام المستنبطة من النصوص ، وليست بديلا للنصوص يرفعها أو يلغيها ، بل ولا تجاوزا دائما ونهائيا لأحكامها .

فالاجتهاد المقبول والمشروع في النص الديني ، هو فقط الذي ينطلق من الالتزام به ، ويعمد إلى وضعه في إطاره الصحيح ، ليستخلص منه أقصى طاقة ممكنة تسهم في إنهاض المجتمع وتقدمه ، وصلاح أمر الخلق في الدنيا والآخرة ، وكل اجتهاد معاكس يستهدف ضرب النصوص الشرعية وتقويض بنيانها لا يدخل في حرية البحث ، وإنما يقع في المحظور الذي يتعين على المجتمع أن يمنعه ويحرمه ، خصوصا إذا كان الدستور ينص على أن الإسلام دين الدولة .

والخطاب الحداثي يشيد بنظرية المصلحة ويعتبرها على أنها هي التي تمثل الأساس والمرجع للتشريع الإسلامي وهي التي يمكن من خلالها الحفاظ على روح الإسلام في عصر الحداثة ، وهي التي من خلالها يمكن للمجتهدين أن يقوموا بنسخ

ما فقدت مصلحته ، ويمكنهم من خلاله التخلص من سلطة النص الديني كما يقولون ويسيحون أحرارا في كيان التشريع الإسلامي ليغيروا من معالم خريطته بناء على ما يرونه مصلحة [١] .

ويرى الحداثيون أن شروط الاجتهاد التي اشترطها العلماء ليست واقعية ، وأن الاجتهاد ينبغي أن يكون مستباحا لكل المسلمين الراغبين في ممارسته ، وإن أدى الأمر إلى اختلاف الاجتهادات ، لأن الاجتهاد في أغلب الأحيان إنما يكون في تفسير النصوص الشرعية ، وذلك أمر يسوغ كما يسوغ تعدد الاجتهادات في تفسير النصوص القانونية ، ويحتج هؤلاء بأن الإسلام ليس حكرا على فئة معينة من الناس وليس في الإسلام ما يسمى برجال دين هم وحدهم المسؤول عنه كما هو حال رجال الكنيسة ، وإنما هو أمانة مودعة في أعناق أتباعه جميعا ، فللجميع أن يتناوله كما يتناوله هؤلاء وهذا الكلام يتضمن مغالطة واضحة ، فإن مما لا شك فيه أن الدفاع عن الدين ، والحرص على معرفة أساسياته وفروض أعيانه والنهوض بواجباته ، مسؤولية مشتركة بين جميع أفراد المسلمين ، لكن ليس معنى ذلك أن يصبح كل مسلم بمجرد كونه مسلما ، إمامًا مجتهدا في أصول الشريعة وفروعها ، يفتي في أدق أحكام الحلال والحرام ، فهذا مما لا يتصوره منطق ولا يقره عقل [٢] .

إن ما يقلق الفقهاء والمتخصصين في الدراسات الشرعية هو ما يشاهدونه من تجاسر غير المتخصصين على الخوض في أدق المسائل الشرعية ، مؤكدين أن تلك المحاولات تمثل مؤامرات منظمة ضد الإسلام بهدف التشكيك فيه والقضاء عليه .

ولا يجوز بأي حال من الأحوال إغفال حقيقة أن أعداء الإسلام لم يكفوا أبدا عن الكيد للدين الحنيف وأهله في كل الميادين والمجالات . إن أصحاب هذا الاتجاه

---

(١) أحمد الطعان ، العلمانيون والقرآن ص٣٨٢ وما بعدها .

(٢) انظر : مقدمة الشيخ البوطي ، لكتاب «قضايا فقهية معاصرة ص١١ .

يقوم على تعطيل الكثير من الأحكام الشرعية باسم الاجتهاد تلازما مع الحياة المعاصرة ، وهو اتجاه ظهر من سطحيته ما أفضى إلى فشله في إحداث التغيير المنشود ، ذلك أن أسباب الحضارة والازدهار أبعد من أن يعطل حد ، أو يحرم زواج أو طلاق أو يباح ربا أو خمر ، فقد كانت الحضارة فيما سبق قائمة مزدهرة والأحكام الشرعية مطبقة على الوجه الأفضل ، إن أسباب الحضارة تضرب بجذورها في عمق الكائن الإنساني فيما يعمر ذلك العمق من معاني الكرامة والحرية والاقتناع بالسببية التي هي ناموس الكون في حركة التغيير .لقد أقبل هؤلاء على مؤلفات أهل الاستشراق وأخذوها كأنها كتب سماوية منزهة عن الخطأ مما دفع بهم إلى إنكار حجية السنة : ﴿ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡ ﴾ [البقرة:١١٨] .

وإن ما يسمى بقاعدة «احترام التخصص» يظل معمولا به في جميع الحقول المعرفية حتى إذا وصل الأمر إلى حقل الشريعة الإسلامية فإنه يرمى بهذه القاعدة عرض الحائط ليتحدث كل من هبّ ودبّ بما يرى أو يتصور في هذا الحقل المقدس[١] .

ويجب إقفال باب الاستغلال والتحريف والتوظيف السيئ لأحكام شريعة الإسلام ، والاعتماد فقط على العلماء الموثوق في علمهم ونزاهتهم وإخلاصهم في الإفتاء والاجتهاد ، والوقوف في وجه الذين يتطفلون على شريعة الإسلام ويدعون قدرتهم على الفتوى والاجتهاد ، ويتحدثون في أمور الدين دون علم ، لأن هؤلاء يسيئون إلى الإسلام ويضللون الناس بما يرددونه من أقاويل وما ينسبونه إلى الإسلام من مواقف .

ومن الانحرافات الخطيرة في هذا الاستمساك بالمصلحة في كافة صورها لتعطيل العمل بالنص ، وموضع الانحراف هنا ليس العمل في ترك العمل بالحكم الشرعي

---

(١) رمضان البوطي ص٩-١٠ .

في حال وجود مصلحة معينة ، أو ضرورة أو حاجة ماسّة ، بل هذا اجتهاد شرعي ، وأن حصل خلاف في تطبيقاته ، وإنما الإشكال أن يعطل الحكم بكليته بدعوى المصلحة ، وأن تكون المصلحة حاضرة عند النظر في ثبوت الحكم الشرعي ابتداء ، فبدلا من تقرير ثبوت هذا الحكم مع عدم إمكانية تطبيقه أو وجود ضرر أو غياب مصلحة عند العمل به ، يأتي الحداثيون والعلمانيون لينفوا هذا الحكم من أساسه بدعوى المصلحة ، وهذا خلل ؛ لأن المصلحة «بشروطها» قد توقف العمل بالحكم الشرعي ، غير أنها لا تزيل وصف الشرعية عن الحكم تماما .

من يتحدث عن ضرورة تقديم صورة حسنة للغربيين ، يقدم صورة مشوهة عن الإسلام ، وهو ما يعني أن وهم التشويه الذي يتحدث عنه هؤلاء هو محض خيال علمي ، وهو قائم على تصور غارق في الوهم .

إن من المؤكد أن أحكام الشريعة الإسلامية جاءت لسعادة العباد وتحقيق مصالحهم الدنيوية والأخروية .

ولقد نص العلماء على أن من شروط العمل بالمصلحة ألا تعارض نصا محكما أو قاعدة قطعية وإلا كانت مهدرة [(١)] .

والواقع أن المصلحة المصادمة للنصوص والقواعد لا تكون عند التأمل والتدقيق مصلحة حقيقة ، بل هي مصلحة موهومة .

والمالكية يأخذون بالمصلحة إذا لم يعارضها نص أو قاعدة ، ومن ثم سموها مصلحة مرسلة أي مرسلة من اعتبار الشارع لها أو إلغائه إياها [(٢)] ، والحداثيون يعتبرون أن المصلحة هي الأساس بغض النظر عن وجود النص أو عدمه ، يقول الأستاذ محمد أسد : «انه في الدولة العلمانية الحديثة ، لا يوجد مفهوم ثابت ، يمكن

---

(١) انظر : المستصفي ١/ ١٣٧ وما بعدها ، الاعتصام ٢/ ٣٠٧ وما بعدها .

(٢) انظر : الموافقات ٥/ ١٧٨ .

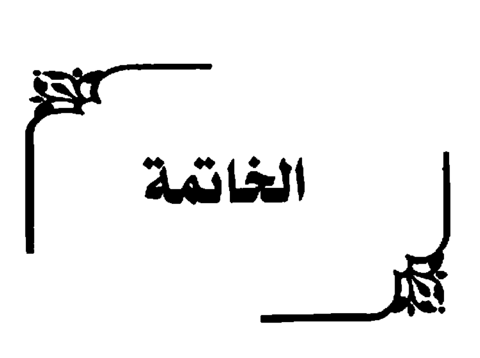
به التمييز بين الخير والشر، والعدل والظلم .

إن المقياس الوحيد عندهم هو «مصلحة الأمة» في حالة عدم وجود ميزان ثابت للقيم الخلقية، فان الأفراد ستصبح لديهم وجهات نظر متباينة كل التباين، حول ما يخدم مصالح الأمة على أحسن وجه، فبينما قد يرى الرأسمالي بإخلاص، إن الحضارة البشرية مهددة بالزوال إذا حلت الاشتراكية محل الحرية الاقتصادية، يرى الاشتراكي بإخلاص لا يقل عن إخلاص زميله، أنه لا يوجد سوى وسيلة واحدة لصيانة الحضارة البشرية، هي إلغاء النظام الرأسمالي، وإحلال النظام الاشتراكي محله . . . وتكون النتيجة ما نراه اليوم من اضطراب وبلبلة يهددان بالخطر العلاقات بين الدول والشعوب، ويستحيل على أية أمة أن تتحد من الداخل، ما لم تصل إلى نوع من الاتفاق حول تحديد واضح لما هو عدل وظلم في شؤون الناس والحياة، ويستحيل الوصول إلى مثل هذا الاتفاق بالتالي، ما لم تتعرف الأمة على التزامات خلقية منبثقة من قانون أخلاقي دائم مطلق . ومن الواضح أن الدين ـ والدين وحده ـ هو القادر على أن يقدم لنا هذا القانون المطلوب .

وبهذا القانون : يمكن أن يوجد أساس الاتفاق داخل الأمة، أو المجتمع على الالتزامات الخلقية التي يخضع لها كافة الأفراد مختارين» [1] .

*****

(١) منهاج الحكم في الإسلام ص ٢٢.



الخاتمة

الخاتمة

كان من نتائج هذه التحولات الخطيرة للقراءات المعاصرة في حياتنا أن أدى إلى الاستلاب التشريعي وإلى خلق جماعات قوية ضاغطة تستأثر بالسياسة والتشريع ، وتتعصب لتشريعها الذي تعرفه وتتسلط به فتحل وتحرم ، وتصرح حينا برفضها للشريعة وتختفي أحيانا كثيرة وراء دعاوى مصلحة الأمة ، وهذه القوى الضاغطة سوف تدافع عن مواقفها ببسالة ، وذلك لقطع الطريق أمام العودة إلى الشريعة الإسلامية .

وأن هذا الاتجاه بكل مدارسه وتياراته ورموزه مشبوه الارتباط ، مشبوه الأهداف، وكلها تصب في النيل من الإسلام وإبعاد المسلمين عن دينهم ، وتحقيق أطماع الغربيين وضمان استبقاء نفوذهم في ديار المسلمين ونهب ثرواتهم والحيلولة بينهم وبين تحقيق الرقي والرخاء والحياة الآمنة الكريمة .

كما نقول للذين يحاولون العبث بالنصوص الشرعية تحت ستار البحث العلمي في الجامعة أو خارج الجامعة : اتركوا النصوص الشرعية وشأنها ، واعلموا أن لهذه النصوص حماتها وأربابها والمقتنعين بها ، فدعوهم يعبدون الله بلا حذلقة وبلا فذلكة ، العبوا بعيدا عنها .

ومع كل ذلك فنحن على ثقة بفشل تلك الاتجاهات المشبوهة : إن الله بالغ أمره : ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ۝ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ [الصف:٨، ٩] ، إننا نعيد ونؤكد : أن كل المحاولات التغريبية التي تسعى لقطع الأمة من جذورها مصيرها إلى الزوال بإذن الله ، وهي إن نجحت في بلد ما من البلدان ، أو في وقت ما من الأوقات ، فإنه نجاح مؤقت ، مؤذن بحول الله تعالى وقوته إلى العودة الصادقة إلى دين الإسلام .

على أن الالتزام بمنهج رصين مقبول من لدن جميع المتصدرين لتفسير النصوص ينشئ فهما واحدا ، ووجود فهم واحد حول النص يساعد على جمع شمل المسلمين ، ويحافظ على وحدة صفهم ، ويحميهم من التمزق والتشرذم ، والدخول في هذا الميدان بلا منهج منير يسبب في صناعة أفهام متعددة ومتعارضة في أغلب الأحايين ، تحولهم إلى فرقاء متشاكسين متناحرين ، فتذهب ريحهم .

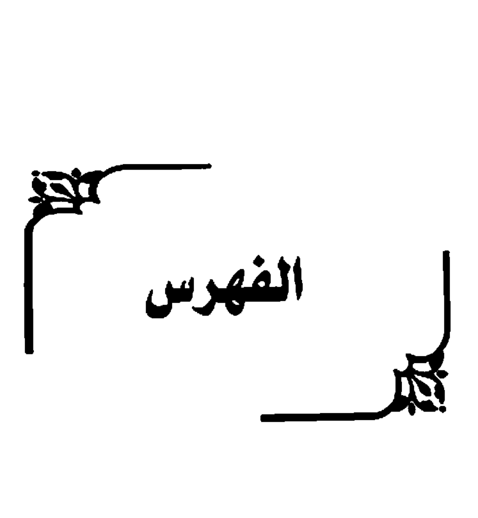
إن هذا الدين بنصوصه الشرعية هو قدرة الله ورحمته في الأرض ، وظاهرة العودة إلى المنابع الأصيلة هي إحدى مظاهر السنن الربانية الكريمة التي لا تتبدل ولا تتغير ، وحينما يحال بين الإسلام وهذا السبيل بالوسائل المعيقة لأداء دوره ، ستكون النتائج محزنة جدا .

إن العصور لم تخل من أعداء للقرآن ، ولكن بادوا وما زال القرآن يتحدى الإنس والجن ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم ، والحمد لله رب العالمين .

الأستاذ

عبد السلام أحمد محمد الحساني فيغو



الفهرس

الفهرس

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

*****